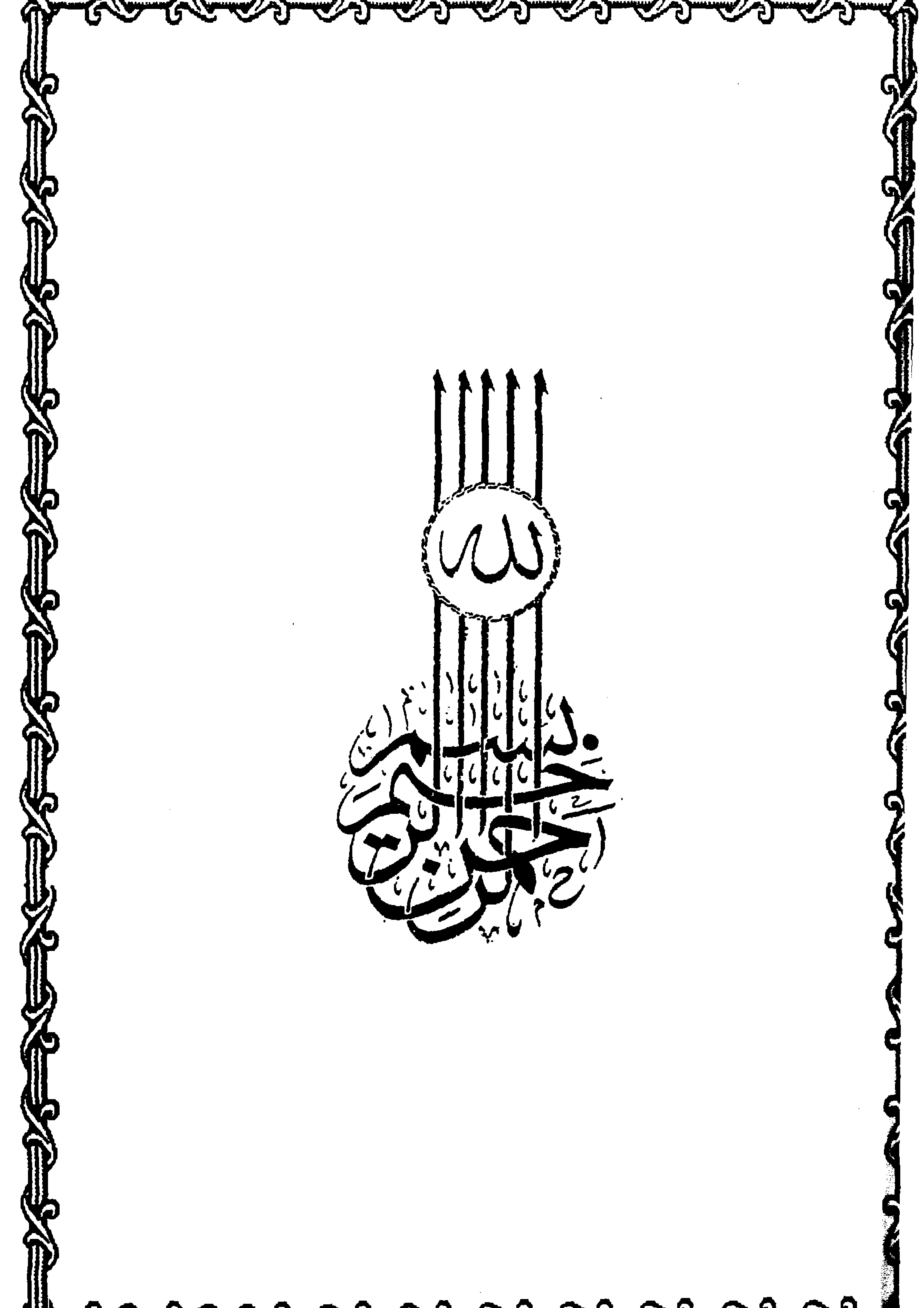
د. محمد مورو

علمانيون وخونة

من هم العلمانيين ؟

واجب المسلم نحو العلمانية

العلمانية النشأة المشبوهه .... والاثار الخبيثه


بسم الله الرحمن الرحيم

علمانيون وخونة

د. محمد مورو

يطلب من

دار حراء - القاهرة

إسم الكتاب : علمانيون وخونة

المؤلف : د . محمد مورو

التوزيع : دار حراء

العنوان : ٣٣ ش شريف - القاهرة

تليفون : ٣٩٢٨٩٦٣

الطبعة الأولى

١٩٩٦

الفهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

*****

مقدمة

منذ أن نشأت العلمانية ـ وهى لقيطة النشأة خبيثة الأثر ـ وهى تحاول أن تضرب بجذورها فى التربة العربية والإسلامية مستخدمة فى ذلك كل الوسائل غير المشروعة بالطبع من تلفيق وتزوير ولى للحقائق وتعسف فى التفسير وغيرها.

وقصة العلمانية فى بلادنا هى فى الحقيقة قصة الصراع بين بلادنا المسلمة والاستعمار الأوروبى كآخر حلقة من حلقات التحدى الوثنى الأوروبى المتسربل بقشرة مسيحية مزورة، ويمكننا أن نطلق على هذا التحدى اختصارا كلمة الصليبية أى الوثنية ذات القشرة المسيحية، أو نطلق عليها كما فعل العلامة محمود محمد شاكر المسيحية الشمالية وهى مسيحية لا صحيحة ولا منحرفة. بل وثنية أوروبية أخذت المسيحية فوثنتها توثينا أى جعلتها وثنية.

بل إن العلمانية الأوروبية ماهى إلا ثورة وثنية أوروبية على المسيحية المنحرفة ـ مسيحية البابارات وصكوك الغفران ـ أى هى محاولة أوروبية للثورة على الكنيسة لحساب القيم الإغريقية واليونانية والرومانية القديمة مع إضافات سكسونية وجرمانية ولاتينية معاصرة، وماعصر النهضة الأوروبية الذى بدأ فى القرن الخامس عشر إلا بعثا للقيم الاغريقية والفلسفة الإغريقية الوثنية بل وحتى الفنون الاغريقية القديمة مع إضافات لاتينية وجرمانية وسكسونية.

وحتى المسيحية الأوروبية ذاتها ـ والرومانية أيضا، لم تكن مسيحية حقيقية ولا منحرفة أيضا، بل هى إدخال للمسيحية فى الوثنية الإغريقية عن طريق الدولة الرومانية القديمة التى فرضت رؤيتها الإغريقية للمسيحية على جميع المسيحيين بما فيهم مسيحيو الشرق واضطهدت منهم من رفض هذه الرؤية

ضطهادا بشعا تمتلىء به كتب التاريخ الكنسى وغير الكنسى.

المسيحية الأوروبية الرومانية إذا أخذت القيم الثابتة للحضارة الإغريقية وهى القهر والعنف والاضطهاد الدينى ومارستها فى كل مراحلها، وعلى نفس المنهج سارت المسيحية الكاثوليكية فاضطهدت العلماء، واضطهدت المسلمين واليهود وأنشأت محاكم التفتيش التى نقبت وبحثت فى الضمائر وأحرقت المخالفين فى العقيدة أو حتى فى الاجتهاد داخل المسيحية نفسها، بل وحتى العلماء والفلاسفة.

وعندما ظهرت البروتستانتينية تعرضت بدورها للاضطهاد الكاثوليكي، ثم عندما تمكنت هذه البروتستانتينية فى بعض البلدان الأوروبية قامت بدورها باضطهاد الكاثوليك وغيرهم أى أنها حملت نفس الاضطهاد الأوروبى والقهر والعنف وماكان لها إلا أن تحملها.

ومع عصر النهضة الأوروبية ـ ومع الثورات الأوروبية ضد الإقطاع المتحالف مع الكنيسة ـ وهو ما أفرز العلمانية، نستطيع أن نلمح ثورة أوروبية على المسيحية ذاتها وإسقاطها من الحساب لدرجة ما أى العودة الكاملة للوثنية الكاملة الإغريقية روجدنا بعثا للفنون الإغريقية والشعر الإغريقى والمسرح الإغريقى والفلسفات الإغريقية ـ ولم تكن العلمانية الأوروبية الا لتحمل بدورها نفس البذور ونفس القيم الأوروبية الثابتة من القهر والعنف والمنفعة اللاأخلاقية والاضطهاد الدينى وعلينا أن ننظر إلى كل الإفرازات الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية الأوروبية من فاشية ونازية واشتراكية ورأسمالية وشيوعية وغيرها من خلال أنها إفراز طبيعى لنفس الأرضية الحضارية الأوروبية، وإذا فسدت الأرضية فسدت الإفرازات فلا فرق حقيقى بين هذه والصراع بين هذه الأيديولوجيات الفاسدة فهو صراع على نفس الأرضية وتحمل نفس السمات العامة وأهمها التعصب ضد كل ماهو إسلامى ومحاولة تحطيم الإسلام والحضارة

الإسلامية، وهكذا لم نجد فرقا كبيرا فى السلوك بين الممارسات الإجرامية للفرنسيين في الجزائر سواء كانوا من اليمين أو اليسار، ملكيين أو جمهوريين، ديجوليين أو اشتراكيين، تحالفاً من الرأسماليين والديمقراطيين أو تحالفا من الاشتراكيين والشيوعيين بل نجد معدل الجرائم يرتفع في الجزائر عندما تكون الحكومة الفرنسية حكومة من الاشتراكيين والشيوعيين فالحكومة الاشتراكية الشيوعية فى فرنسا فى عام ١٩٤٥ هى التى ارتكبت المذبحة التى قام بها الطيران الفرنسى فأباد وأحرق ٤٥ قرية جزائرية كاملة، بل كان وزير الطيران الفرنسى شيوعيا.

وفى إطار الصراع بين أجنحة الحضارة الأوروبية، نجد أن كل مدرسة وكل دولة أوروبية تعمل على تجنيد طابور خامس وطنى للتبشير بقيم الحضارة الأوروبية عموما، وهذه الدولة أو المدرسة وتلك خصوصا، وهكذا يمكن أن نفهم الصراع بين الإنجليز والفرنسيين أو بين الكنيسة البروتستانتينية والكاثوليكية أو المبشرين الألمان والإيطاليين أو المستشرقين من هؤلاء وأولئك على تجنيد أكبر قدر من العملاء المحليين، ولكن هذا كله فى إطار تناقض جوهرى يضم كل هؤلاء ضد كل ماهو إسلامى.

□□□

العلمانية فى بلادنا ماهى إلا مفرزة استخباراتية متقدمة تتغير وتتبدل حسب أحوال الصراع فى أوروبا. فدنلوب الإنجليزى يصفى النفوذ الثقافى الفرنسى فى مصر لحساب النفوذ الثقافى الإنجليزى وهكذا.

وقصة العلمانية هى قصة الصراع بين الحضارة الوثنية الأوروبية أو آخر فصول هذا الصراع مع الحضارة الإسلامية. وهذا الصراع ممتد فى التاريخ والجغرافيا وشهد العديد من المراحل وأخذ الكثيرمن الملامح حسب الزمان

والمكان.

وهذا الصراع بدأ مبكرا جدا فى حياة الرسول ﷺ، والذى أدرك بفراسته ونبوته أن هذا الصراع سيشكل المساحة الأكبر فى تاريخ الإسلام ووضع له الأسس الصحيحة وهى أن الهجوم خير وسائل الدفاع، وهكذا خاض المسلمون فى حياة الرسول ﷺ العديد من المعارك ضد الدولة البيزنطية وحلفائها على اعتبار أن هذه الدولة البيزنطية تمثل فى ذلك الوقت المواقع المتقدمة للحضارة الأوروبية الإغريقية والرومانية خاض المسلمون في حياة الرسول ﷺ العديد من المعارك ضد الدولة الرومانية وحلفائها فى مؤتة وتبوك ودومة الجندل، وجهز الرسول ﷺ جيش أسامة بن زيد لغزو الشام إلا أنه ﷺ مرض فأوصى بإنفاذ هذا الجيش، ووفى الخليفة الصديق رضى الله عليه عنه بهذه الوصية بعد وفاة الرسول ﷺ.

واستمر الصراع بعد وفاة الرسول ﷺ، ونجح المسلمون فى تحرير الشام وشمال أفريقيا من الدولة الرومانية، بل ووصل المسلمون إلى الأندلس وأقاموا فيها حضارة إسلامية زاهرة لمدة ثمانية قرون وهددوا الدولة البيزنطية نفسها فى شرق أوروبا، وحاصروا روما أيضا أكثر من مرة ووصلوا بنفوذهم ووجودهم إلى مختلف جزر البحر المتوسط قبرص، وصقلية، إقريطش (كريت) وغيرها.

وعندما أصبح وجود الدولة الرومانية البيزنطية نفسه مهددا بعد موقعة ، ماتركرت (ملازجرد) التى انتصر فيها السلاجقة على الدولة البيزنطية سنة ١٠٧١م : قامت الدولة البيزنطية بالاستنجاد ببابا روما وهكذا نشأت الحروب الصليبية فى الشرق العربى ١٠٩٥ ـ ١٢٩١م، ومع فشل هذه الحروب الصليبية واندحارها ثم استمرار عملية الصراع فى الأندلس وشمال أفريقيا قبل هذه الحروب الصليبية وبعدها وأثناءها، ومع ظهور الخلافة العثمانية التى أوصلت الإسلام إلى قلب أوروبا وأسقطت الدولة البيزنطية نهائيا وفتحت القسطنطينية سنة ١٤٥٣م على يد محمد الفاتح، ووصلت الجيوش العثمانية الإسلامية إلى

أسوار فيينا وجنوب روما ودخل الإسلام إلى ألبانيا والمجر والبوسنة والهرسك وكوسوفو، وخضع الصرب والكروات والمجريون والرومانيون وغيرهم للحكم الإسلامي العثماني، أحست أوروبا بالخطر الشديد وقررت تغيير التكتيك من الصدام العسكري إلى الاختراق الثقافي والعسكري والسياسي.

ومن خلال هذا الاحتكاك المباشر وغير المباشر والذي وصل إلى قلب أوروبا عن طريق الأندلس إلى جنوب فرنسا وسويسرا وعن طريق العثمانيين إلى كل أوروبا الشرقية، ومن خلال جزر البحر المتوسط، كان من الممكن أن يعرف الأوروبيون حقيقة الإسلام فيدخلوا فيه وقد حدث هذا بالفعل في أكثر من مكان أوروبي مثل ألبانيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو وغيرها، وكان لابد لأوروبا من جهاز للدعاية لحماية رعاياهم من الأثر الإسلامي ونشأ من هنا الاستشراق الذي كان في البدء محاولة لمعرفة الإسلام بهدف تشويه صورته في عيون الأوروبيين، ومع حالة النوم والاسترخاء التي عاشها العالم الإسلامي، طمعت أوروبا في ذلك الوقت فيما هو أكثر خاصة بعد أخذها بأسباب العلم والقوة، فتحول جانب من الاستشراق إلى تجسس أوروبي مباشر وغير مباشر على الدول الإسلامية لمعرفة نقاط الضعف والتجهيز لحملة صليبية جديدة تحت اسم الاستعمار، وكذلك نشأ التبشير، ومن الاستعمار والتبشير والاستشراق بدأت الحملة الصليبية الجديدة التي أنتهت بسقوط الخلافة العثمانية ووقوع معظم بلاد العالم الإسلامي في قبضة الاحتلال الأوروبي وحدث تطور جديد في الاستشراق، فكان لابد أن يمنع أي محاولة للنهضة في العالم الإسلامي وأي محاولة للمقاومة وذلك بطمس معالم القوة في الثقافة الإسلامية وإحداث ماسمي بالتفريغ الثقافي على حد تعبير العلامة محمود محمد شاكر، وهذا التفريغ الثقافي يقوم على تشكيل مدرسة ثقافية محلية تتلمذ على يد المستشرقين وتردد نفس رؤيتهم للإسلام واللغة العربية والآداب الإسلامية وغيرها أو يتم تشكيل الوجدان والعقل لهؤلاء

المدجنين من خلال المعارف الأوروبية وحدها.

وهكذا وجدنا أنفسنا أمام تيارين أسوأ من بعضهما البعض الأول هو هؤلاء الذين ينظرون إلى الثقافة والآداب واللغة بل والدين بمنظور المستشرقين، وفضلا عما فى هذا الأمر من تآمر واضح فإنه أيضا أمر غريب وعجيب، لأنه من البديهى أنه مهما كان المستشرق قد تعلم فى اللغة العربية أو الآداب فانه سيظل مجرد تلميذ فى هذا الإطار ولا يمكن أن يتحول إلى أستاذ أو دارس أو باحث أو صاحب مدرسة لأنه قد نشأ وتعلم واكتسب ثقافته فى أرضية ثقافية أخرى وبديهى أن أحدا لن يفهم لغة أو ثقافة ما إلا إذا كان ابنا لهذه اللغة وهذه الثقافة وفى هذا الاطاريقول العلامة محمود محمد شاكر فى كتابه الهام رسالة فى الطريق إلى ثقافتنا «غاية مايمكن أن يحوزه مستشرق أن يكون عارفا معرفة ما بهذه اللغة أو الآداب وأحسن أحواله أن يكون فى منزلة طالب عربى فى الرابعة عشرة من عمره بل هو أقل منه على الأرجح، أى هو فى طبقة العوام الذين لا يعتد بأقوالهم أحد، ولا يمكن لمستشرق أن يكون محيطا بالثقافة التى هى لازمة لتعلم اللغة والآداب، وهذه الثقافة سر من الأسرار الملثمة فى كل أمة من الأمم وفى كل جيل من البشر، وشرط الثقافة هذا ممتنع على المستشرق كل الامتناع، بل هو أدخل فى باب الاستحالة من اجتماع الماء والنار فى إناء واحد».

ويضيف العلامة محمود محمد شاكر «فأعجب العجب إذن أن يعد أحد شيئا مما كتبه المستشرقون فى لغتنا وثقافتنا وديننا متضمنا لرأى حقيق بالاحترام والتقدير فضلا عن أن يكون عملا علميا أو بحثا منهجيا نسترشد به فى شئون لغتنا وثقافتنا وتاريخيا وديننا كما هو السائد اليوم فى حياتنا الأدبية الفاسدة».

□□□

أما التيار الثانى، وهو الذى التقطته أوروبا، وعلمته ودجنته بحيث أصبح غربى التفكير والسلوك وحصل على العلوم وخاصة الاجتماعية منها من منظور أوروبى، فهذا سيأتى إلينا للتبشير بالقيم الأوروبية مباشرة.

أى أننا أمام تيار كامل تقريبا أو تيار يفهم اللغة والآداب بل والدين من منظور المستشرقين وهو منظور سطحى فى أحسن الفروض أو مشبوه ومتآمر فى أسوئها.

من هؤلاء وأولئك نشأت العلمانية ـ وهى محاولة للتفريغ الثقافى أو تفسير الدين واللغة تفسيرا سطحيا أو تآمريا يخدم مخططات الغرب أو محاولة لزرع القيم والثقافة الأوربية فينا وكل هذا جزء من أو مخطط استعمارى واضح المعالم معروف الأهداف وهكذا لم يكن عجيبا ولا غريبا أن ترتبط العلمانية فى بلادنا بكل مدارسها ورموزها بالاستعمار بطريقة مباشرة ومفتوحة، وقد فضح نابليون نفسه هذا الأمر فى رسالته إلى كليبر التى يقول فيها «إجتهد فى جمع ٥٠٠ أو ٦٠٠ شخص من المماليك أو من العرب ومشايخ البلدان لنأخذهم إلى فرنسا فنحتجزهم فيها مدة سنة أو سنتين يشاهدون فيها عظمة الأمة الفرنسية ويعتادون على تقاليدنا ولغتنا، وعندما يعودون إلى مصر يكون لنا منهم حزب ينضم إليه غيرهم، ويضيف بونابرت «كنت قد طلبت مرارا جوقة تمثيلية وسأهتم اهتماما خاصا بإرسالها إليك، لأنها ضرورية للجيش وللبدء فى تغيير تقاليد البلاد».

وقد قام مفكرون إسلاميون مشكورون بفضح ورصد العلاقة بين الاستعمار وهؤلاء العلمانيين، فالعلامة محمود شاكر فضح لويس عوض وأثبت ارتباطه بدوائر الاستعمار فى كتابه الهام أباطيل وأسمار، وجلال كشك فضح ورصد العلاقة المريبة بين الأحزاب الشيوعية المصرية خصوصا والعربية عموما وبين الصهيونية وإسرائيل فى كتابه الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ وقال

إن تلك الأحزاب أنشأتها الصهيونية خدمة لمشروعها المرتقب وقتئذ في إقامة إسرائيل.

وفي الحقيقة فإنه أينما سرت وفتشت تجد هذه العلاقة بين العلمانية وبين الإنجليز أو الفرنسيين أو الأمريكان أو دوائر التبشير والاستشراق وهكذا، فعلى عبد الرازق مثلا في دعوته لإلغاء الخلافة الاسلامية والزعم بأنها ليست من أصول الإسلام وإنكاره أن الإسلام دين ودولة لم يكن إلاناقلا لبحث قام به الإنجليز وعملاؤهم في الهند إبان الحرب العالمية الأولى وذلك خوفا من إعلان الخلافة العثمانية لفكرة الجهاد لتعبئة المسلمين ضد الحلفاء في تلك الحرب فأرادوا التشويش على فكرة الخلافة ذاتها، ثم قبع البحث في أدراج الخارجية الإنجليزية إلى أن تم نشره عن طريق على عبد الرازق، وكذا قاسم أمين فما هو الإناقل لشبهات المستشرقين، وجدير بالذكر هنا أن كلا من على عبد الرازق وقاسم أمين كانا ينتميان إلى حزب مصرى من صنائع الإنجليز وهو حزب الأمة الذى لم يكن يخفى دعوته لاستمرار الاحتلال الإنجليزى لمصر، ونجد أن الذى هاجم قاسم أمين وكتابه هو حزب الاستقلال ورفض الانجليز والكفاح ضدهم وهو الحزب الوطني مصطفى كامل - محمد فريد.

نفس الارتباطات المشبوهة نجدها عند أحمد لطفي السيد رئيس تحرير جريدة حزب الإنجليز «حزب الأمة»، ونجدها في سلامة موسي ولويس عوض وغالى شكرى، وشبلي شميل الذي يعترف رفعت السعيد أنه كان بدافع عن الإنجليز ويلتمس له العذر لذلك لأنه كان هاربا من النفوذ العثماني في الشام!

وفي الواقع فإن الأستاذ محمد محمد حسين في كتابه الهام اتجاهات وطنية في الأدب المعاصر" قد فضح الدوائر الاستعمارية التي كانت تقف خلف الدعوات الفرعونية أو القومية أو العلمانية عموما في مصر في أوائل هذا القرن.

وحتى اليوم نفس الارتباطات المشبوهة مع دوائر التنصير كحسين أحمد أمين وسعيد العشماوى وهو الأمر الذى فضحه الدكتور محمد عمارة وجلال كشك وغيرهما فى أكثر من كتاب ومقال، أو مع مؤسسات أمريكية أوروبية مشبوهة مثل مؤسسة فورد كونديشن التى تمول نشاطات مايسمى بحركة تحرير المرأة «نوال السعداوى» وقد افتضح الأمر على يد بعض عضوات هذه الحركة أنفسهن داخل أروقة المؤتمر الذى انعقد سنة ١٩٨٦ حيث تساءلن عن تمويل المؤتمر فاعترفت نوال السعداوى بأن مؤسسة نورد كوندشن الأمريكية. وكذا هيئة المعونة الأمريكية ـ بالقاهرة وجمعية نوفيك الهولندية ومكتب أكستوان بالقاهرة هم الذين مولوا هذا المؤتمر!

وآخر المطاف ـ هذا هو فرج فوده، الذى يدعو الغرب جهارا نهارا للتدخل فى مصر عسكريا، ويدعو أيضاً للتحالف مع إسرائيل وضرب السودان، وعلاقته بالسفير الإسرائيلى أكثر من مشهورة.

□□□

وهكذا فإن العلمانية بكل مدارسها وتياراتها ورموزها مشبوهة الارتباطات مشبوهة الأهداف، وهى إما اختراق مخابراتى أجنبى مباشر أو نشأت فى أحضان دوائر التبشير كالجامعة الأمريكية. ببيروت مثلا التى نشأ فى أحضانها الكثير من القوميين العرب أو تلاميذ للمستشرقين المتآمرين أو السطحيين، وبديهى أنه ليس فى الاستشراق إلا متآمر أو سطحى.

وهكذا وجدنا كل الدعوات العلمانية من دعوة إلى القومية العربية لضرب الوحدة الإسلامية وتقطيع أواصر المسلمين، أو دعوة إلى الفرعونية أو الفينيقية أو غيرها من الدعوات المقيتة التى تستهدف استبعاد الإسلام، أو الحركات الشيوعية المريبة ذات العلاقة بقيام إسرائيل، أو هؤلاء الداعين إلى الكتابة

باللغة العامية نكاية فى اللغة العربية وعزلا لها وبالتالى عزل القرآن الكريم عن الواقع أو الدعوة إلى استبدال الحروف العربية بالحروف اللاتينية حتى يصبح كل تراثنا طلاسم على أبنائنا يحتاج لمن يترجمه لهم، أو هؤلاء الداعين للأخذ بثقافة الغرب بزعم أنها ثقافة العصر أو الحضارة العالمية أو غيرها من المصطلحات الداعرة.

أو هؤلاء الذين يدسون فى الإسلام ما ليس فيه أو يهيلون التراب على قيمه الثابتة للتشكيك فيها، مابين مشكك فى إعجازه أو نافيا للمعلوم من الإسلام بالضرورة محللا للربا أو للخمر، أو هذا الذى يلقى بالشبهات على الصحابة، أو الآخر الذى ينفى الشريعة ويريد أن يفصل الدين من الدولة، أو التى ترى تحرر المرأة فى خروجها على تعاليم الإسلام وليس محاربة الاستعمار مثلا بل الحصول على التمويل منه لحركة تحرير المرأة وهكذا.

□□□

على أن آخر مراحل العلمانية وبعد هذا الكم الهائل من الشبهات حول الإسلام واللغة والتاريخ والشريعة، وجدنا من يريد أن يعلمن الجانب العقائدى فى الإسلام ويخضع الغيب للواقع أى ضرب العقيدة فى مقتل مثل حسن حنفى ومحمد أركون ومحمود إسماعيل فى كتابه سوسيولوجيا الفكر الإسلامى.

لم يقتصر أمر الإفساد فى حياتنا الثقافية على مجرد نقل وترديد القيم الغربية والدعوة إلى الثقافة الغربية بمعزل عن التراث والوجدان ولا على التتلمذ على يد المستشرقين فيما يخص التراث واللغة بل والدين ونقل مايقولونه برغم أن هؤلاء المستشرقين إما متآمرون وإما سطحيون، لأن نشأة الاستشراق كطليعة للاستعمار وكذا عدم قدرة المستشرق على فهم عميق لاسرار اللغة والآداب والتراث والدين بسبب نشأته فى لغة وثقافة مغايرة، جعل من غير العلمى ولا الموضوعى التتلمذ على يد هؤلاء المستشرقين وجعل هذه المسألة بمثابة مأساة كبيرة وإفساد ثقافى لا نظير له.

لم يقتصر الأمر على ذلك، بل وصلت الأمور إلى حد استخدام أساليب البحث الاجتماعى التى نشأت فى الغرب والمدارس الاجتماعية المختلفة التى نشأت فى سياق ثقافى وحضارى مختلف ، وإخضاع تاريخنا وتراثنا بل ونصوصنا المقدسة من قرآن وسنة لهذه المدارس العلمية الاجتماعية الغربية، وبديهى أن هذا الأمر على مافيه من خطورة يفتقر إلى الحد الأدنى من العلمية لأنه لا يمكن إخضاع سياق ثقافى وحضارى معين لأساليب البحث الاجتماعى التى نشأت فى سياق ثقافى وحضارى مغاير.

ووجدنا دكاترة من أمثال طه حسين وحسن محمود وعبد العزيز الأهوانى ومحمد عودة ومحمد الجوهرى وحسن حنفى وعبد المنعم تليمة وطيب تيزينى ووداد القاضى وعبد الأمير ديكس والجابرى والحبيب الجنحانى وأحمد عباس صالح وعبد الرحمن الشرقاوى وأحمد صادق سعد وحسين مروة ومحمد أحمد خلف الله وغيرهم يستخدمون أساليب البحث الاجتماعى الغربى بشقيه الرأسمالى والماركسى فى دراسة الواقع الاجتماعى والفكرى للمجتمع الإسلامى

فى نشـأته وتطوره بعيـدا عن البعـد الغيـبى ـ وهو شرط الإيمان ـ للمسـألة، ووجدناهم يتتلمذون على أمثال فرنسيس بيكون وديكارت وفيورباخ وديدرو وما نهايم وميرلوبونتى وماركس وإنجلز وميرتون وفلهوزن ودى بور ومرجليوث وبيكر ورينان ومكسيم رودنسـون وغيـرهم، ونقلوا أساليب البحث للمدارس الغربيـة المختلفـة من الشك الديكارتى، والتـجـريبـيـة الإنجليـزية، والمادية الفـرنسـيـة، والمثاليـة الألمانية والحدسيـة البرجسـونية والفرويدية والبراجمـاتيـة التبريرية والوجودية والبنيوية الوظيفية، والظاهراتية والمادية الجدلية وغيرها.

وإذا أخذنا الدكتور محمود إسماعيل فى كتابه سوسيولوجيا الفكر الإسلامى كمثال لهؤلاء ـ ونحن هنا لانتهمه فى دينه أو فى خلقه ولا يعنينا ماقام به الأزهر الشريف من مصادرة لكتابه. ولكن نقدنا ينصب على المنهج الذى اتبعه فى دراسة الفكر الإسلامى وتبيان مدى خطورته وعدم علميته.

والدكتـور محمود إسماعيل يحدد منهجه فى البحث استنادا إلى المنهج الاجتمـاعى الماركسى، ويريد أن يكون له السبق فى تطبيق هذا المنهج على التاريخ والفكر الإسلاميين، على أساس أنه يعرف من الخلفيـة الاقتـصادية والاجتماعية لمجتمع ماقبل الإسلام وكذلك المجتمع الإسلامى أكثر مما يعرف ماركس وإنجلز ومكسيم رودنسون وغيرهم، أى أنه هنا يقول بصحة المنهج الذى اتبعه هؤلاء ويريد إثراء هذا المنهج وتأكيد صحتـه من خلال إثبات أن المجتمع الإسلامى والفكر الإسلامى لم يشذا عن هذا المنهج.

ويستخدم محمود إسماعيل إحدى المقولات الماركسية المشهورة فى أن الفكر انعكاس للمادة، وأن البنيان الفوقى من دين وأيديولوجية وفكر وفن ماهو إلا انعكاس للبنيان التحتى وهو وسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج.

يقول الدكتور محمود اسماعيل «إن بنية المجتمع الاقتصادية هى الأساس الواقعى الذى تشاد عليه فيما بعد البنيات الحقوقية والسياسية والفكرية» ويقول

«إن طبيعة الأشياء تتحدد وفقا لنمط الإنتاج» وأن نمط إنتاج الحياة المادية بشرط صيرورة الحياه الاجتماعية والسياسية والفكرية بوجه عام» ويقول «سوسيولوجية الفكر كما تقدمها المادية التاريخية تنطلق من مقولة المادة سابقة للفكرة ، والمعرفة الناجمة عن ذلك تصبح معرفة يقينية لأنها تسلم بالقوانين الموضوعية للطبيعة وترجمة هذه القوانين فى رأس الإنسان ترجمة صحيحة، فالنظرية المادية للمعرفة تبدأ أولا لا بالمعرفة فى ذاتها بل بالواقع المادى الذى هو انعكاس له، وأنه ليس وعى البشر هو الذى يحدد كينونتهم وإنما كينونتهم الاجتماعية التى تحدد وعيهم». ويقول « إن نمط الإنتاج السائد نتيجة طبيعية للصراع الطبقى، والطبقة المسيطرة التى تسيطر على وسائل الإنتاج المادى تسيطر كذلك على وسائل الإنتاج العقلى والفكرى ومن ثم تصبح الايديولوجية انعكاسا لمصلحة الطبقة، وعلى ذلك فإن الوقوف على الأوضاع الطبقية يستلزم معرفة الأساس الاقتصادى، وبمعرفته يمكن بسهولة إدراك حقيقة الفكر.

وهكذا فالدكتور محمود إسماعيل قد وضح لنا منهجه السوسيولوجى الذى سيطبقه على الفكر الإسلامى، وهو مجرد نقل مدرسى ساذج لعلم الاجتماع الماركسى، وعلم المعرفة الفلسفية الماركسى!

ويأتى الرجل إلى حقل التطبيق فيقول «إن منهج الفكر الإسلامى فى دور التكوين لا يتم بمعزل عن الوراء التاريخى للبيئة التى تمخضت عن ميلاد هذا الفكر، ودراسة الوراء التاريخى وفق منظور سوسيولوجى من الأمور المستحدثة والعسيرة فيما يتعلق بتاريخ العرب والإسلام ولكن لا مندوحة عن الإقدام بل المغامرة - من أجل عيون ماركس - لتحليل الواقع الاقتصادى الاجتماعى للمجتمع العربى قبل الإسلام، كضرورة منهجية اقتضتها طبيعة المحاولة لاستقصاء كافة المؤثرات التى ساهمت فى تكوين الثقافة العربية، وظلت مصاحبة لها فى مراحل تطورها التاريخى».

والدكتور محمود إسماعيل حتى الآن لم يقل شيئاً جديدا بل هو يكرر التحليلات التقليدية لعلم الاجتماع الماركسى، الذى يرى أن الفكر انعكاس للمادة وأن الأديان بمافيها الإسلام مجرد تعبير عن تغييرات فى البنية الاقتصادية وأنه لا وحى ولا رسالة ولا غيب.

والخطأ الفادح فى هذه المدرسة ينبع من أمرين أولهما أن الفلسفة التى تستند إليها هذه المدرسة الاجتماعية قد ثبت فسادها ولا علميتها. وثانيهما أن من البديهى عدم إمكانية تطبيق أساليب البحث الاجتماعى التى نشأت فى سياق ثقافى وحضارى معين على سياق ثقافى وحضارى مغاير وهذه من الأمور المعلومة فى علم الاجتماع بالضرورة.

وإذا جئنا إلى الخطأ الأول - وهو أن الفلسفة الماركسية نفسها قد ثبت فسادها وانهيارها العلمى والتطبيقى، وأن المادية الجدلية لم تعد أكثر من نظرية نشأت فى ظرف معين وتخطاها الواقع العلمى والفلسفى والاجتماعى بل والاقتصادى ذاته الذى جعلت منه محورها وإذا أخذنا واحدة من مقولاتها الفلسفية التى استند اليها علم الاجتماع المدنى الماركسى والتى اعتمدها الدكتور محمود إسماعيل كمنظور لتحليل الفكر الاسلامى وهى «أن الفكر انعكاس للمادة» نجد أن هذه المقولة ذاتها قد أصبحت بلا قيمة فى عالم الفكر والفلسفة والاجتماع فلو كان الفكر انعكاسا للمادة، لكانت الماركسية برمتها إنعكاسا لأوضاع ألمانيا فى القرن التاسع عشر، وبالتالى فلا يمكن التعامل مع قوانينها فى الاجتماع والتاريخ والفلسفة والاقتصاد كحقائق مطلقة! وفى هذا الصدد يقول محمد باقر الصدر «إن الاتجاه الماركسى يطبع كل معرفة بالعنصر الذاتى ولكنها ذاتية طبقية وبالتالى تصبح الحقيقة هى مطابقة الفكرة للمصالح الطبقية للمفكر لأن كل مفكر لا يستطيع أن يدرك الواقع إلا فى حدود هذه المصالح ولا يمكن لأحد فى هذا الضوء أن يضمن وجود الحقيقة فى أى فكرة فلسفية أو علمية بمعنى

مطابقتها للواقع الموضوعي وحتى الماركسية نفسها لا تستطيع مادامت تؤمن بحتمية الطابع الطبقي أن تقدم لنا مفهومها عن الكون والمجتمع بوصفه تعبيرا مطابقا للواقع وإنما كل ماتستطيع أن تقرره هو أنه يعكس مايتفق مع مصالح طبقة من جوانب الواقع».

والخطأ الثاني في محاولة الدكتور محمود إسماعيل تأتي من تطبيق المنهج الاجتماعي الماركسي - الذي نشأ أصلا في أحضان الفلسفة الجدلية المثالية الألمانية وإن كان قد أحدث انقلابا فيها فوضع الهرم على قاعدته بدلا من رأسه كما فعل هيجل وكما يعترف بذلك ماركس وإنجلز - تطبيق هذا المنهج الذي نشأ في الأرضية الثقافية والحضارية الأوروبية والألمانية منها بالتحديد على الفكر الإسلامي الذي يشكل سياقا حضاريا وثقافيا مغايرا، ومادام الأمر كذلك فإن تطبيق المنهج الماركسي على الفكر الإسلامي سيكشف المزيد من الأخطاء فتصبح الأخطاء فادحة والتحليلات مضحكة، فما أحدثه الفكر الإسلامي من دعوة إلى المساواة والعالمية وعلاقات التوزيع وماأحدثه من تغيير في المفاهيم يتحدى المنطق الماركسي ويثبت خطأه، فالمساواة وفقا للماركسية لا تأتي المطالبة بها إلا في المجتمع الصناعي البرجوازي ولم يكن هناك هذا المجتمع الصناعي البرجوازي وفكرة العالمية - وفقا للماركسية - لا تأتي إلا في المرحلة الاشتراكية - فلماذا جاء بها الإسلام على الرغم من وجود علاقات قبلية وتعصب قبلي كبير جدا في مكة.

وعلاقات التوزيع الإسلامية - التي تحد من الملكية الخاصة لم تكن لتظهر في رأي الماركسية - إلا بعد ثورة صناعية!

لم يكن هذا الخروج على القوانين الماركسية - بافتراض علميتها - إلا دليلا على عدم صحة هذه الماركسية من وجهة نظر علم التاريخ، وهي عندنا دليل على أن الواقع الاجتماعي يتأثر بالفكر، وأن الإسلام كدين ورسالة ووحي هو

الذى أحدث هذه التغيرات فى الواقع الاجتماعى وليس العكس أى أن المادة هنا خضعت للفكر ولم يكن الفكر إنعكاسا لها كما تقول الماركسية.

أقصى مايمكن أن يقوله التلاميذ الجاهلون للماركسية أن هذا الانقلاب الاجتماعى الهائل الذى امتد إلى العالم بأسره بسبب الاسلام جاء نتيجة النمو التجارى فى مكة الذى احتاج دولة ثابتة لتدعيمه، ورغم أن هذا القول نفسه لا يتفق مع الماركسية، إلا أن الواقع التاريخى يقول بعكسه فلم تكن التجارة بمكة على هذه الدرجة أولا، وكانت قبل ذلك كثير من المدن فى الجزيرة وعلى أطرافها تتمتع برواج تجارى أكبر كثيرا جدا مما تتمتع به مكة. مثل بتراء التى أنشأها الأنباط كمحطة للطرق التجارية ومثل الحيرة فى عهد المناذرة ومثل الإسكندرية وموانىء سوريا وغيرها، فلماذا لم يحدث هذا الانقلاب الاجتماعى فى إحدى هذه المدن؟.

المسألة بالطبع اكبر من هذا التفسير الجاهل ـ ولعل ماركس نفسه وانجلز نفسه بما أنهما أكثر فهما للماركسية من التلاميذ الجاهلين حاولا القفز على المسألة وتحدثا عن نمط الإنتاج الآسيوى، ولكن هذا أيضا لم يكن مقنعا لأحد، بل حتى الدكتور محمود إسماعيل لا يقتنع به وإن كان يعزو ذلك ليس إلى فساد المنهج بل إلى قلة المعلومات المتوافرة لدى الماركسيين يقول الدكتور محمود إسماعيل فى هذا الصدد «قلة النصوص الماركسية النظرية عن العالم الاسلامى فى أعمال المنظرين الأول كماركس وإنجلز ولينين مما يعكس ضآلة معلوماتهم عن تاريخ هذا العالم، وإسراف واشتطاط المنظرين من بعدهم فى تأويل وتفسير هذه النصوص واختلاقهم فى هذا الصدد اختلاقا أبعد الكثير منهم عن المفاهيم الحقيقية لمعطيات هذه النصوص.

وهكذا يتصدى الدكتورمحمود إسماعيل لرتق الخرق وسد الثغرة وهو طبعا ليس قليل المعلومات مثل منظرى الماركسية الآخرين، بل عنده من المعلومات

مايجعله يضع عنوانا لباب فى كتابه هو «سيادة البرجوازية فى عصر ما قبل الاسلام، وهكذا وجدنا أنفسنا فجأة أمام برجوازية عربية فى شبه الجزيرة العربية فى مجتمع القبائل والحروب القبلية، والرعى وحتى بدون زراعة وصناعة وحرف وأبراج - فهذا ليس مهما فى رأى الدكتور - المهم أنه هناك برجوازية والسلام ويكفى هنا العنوان وشيء من المعلومات غير الموثقة بل والمضحكة حتى يثبت صحة المنهج الاجتماعى الماركسى، وهكذا فالدكتور ينجح فيما فشل فيه ماركس نفسه! وبعد النجاح المنقطع النظير! وبعد التأكد من صحة فرضيات علم الاجتماع الماركسى، فليخضع الدكتور محمود إسماعيل ماشاء من الاحداث والوقائع لمنهجه السوسيولوجى وبهذه القفزة - اللاعلمية - وهذا الاكتشاف الباهر - تحول الدكتور محمود إسماعيل إلى بهلوان فأضحك الجميع، ولكن مادة الضحك - للأسف - كانت هى سوسيولوجيا الفكر الإسلامى ولا حول ولا قوة إلا بالله.

لماذا فشل مشروع النهضة التغريبى

بعد عشرات السنين من اندلاع حركة التحرر الوطنى فى العالمين العربى والإسلامى ودول العالم الثالث عموما ، وبعد سلسلة من التجارب والمحاولات لتحقيق وبناء النهضة، اكتشف الجميع قادة ومفكرين أن مشروع النهضة التغريبى، أى الذى استند على وسائل وأساليب وأفكار مستمدة من الشرق أو الغرب قد وصل إلى طريق مسدود ، وأنه لم يحقق أيا من أهدافه المرجوة.

وكان من الطبيعى أن يطرح السؤال نفسه، وهو لماذا فشل مشروع النهضة التغريبى ووصل إلى هذا المستوى من الانهيار واللا جدوى. وفى رأينا أن هذا المشروع النهضوى الذى استند إلى أفكار الحضارة الغربية وأساليبها والذى تجاهل خاصية الذات الحضارية لبلادنا كان من الطبيعى والمؤكد أن يصل إلى طريق مسدود ، لأنه افتقد إلى المقومات البديهية لأية نهضة ولأنه تجاهل العديد من الحقائق العلمية حول عملية النهضة.

منهج النهضة كأى منهج هو ابن سياقه الحضارى

إذا افترضنا حسن النية فى هؤلاء الذين قادوا محاولات النهضة فى بلادنا فى تاريخنا المعاصر فإننا نجدهم قد وقعوا فى خطأ علمى فادح حينما تعاملوا مع منهجية التغيير بمعزل عن السياق الحضارى لها ، لأنه فى الواقع لا منهج هناك مجردا من مقولاته ونماذجه لأنه تشكل فى أحشاء النماذج التى عالجها واكتسى باللحم من خلال الموضوعات التى ولدها ، والمنهج يقوم ويتشكل عبر عملية معقدة من خلال نمط مجتمعى محدد مما يحدد له مبادئه ومقولاته ونماذجه فالمنهج الأوروبى فى النهضة تكون عبر تاريخ النمط الحضارى الأوروبى، وبالتالى فإن هؤلاء الذين أخذوا منهج التغيير الأوروبى، حتى لو رفضوا نظريا المقولات

الفلسفية الحضارية الأوروبية، إنما هم فى الحقيقة يخدعون أنفسهم لأن هذا المنهج خرج من خلال منظومة حضارية شاملة منهجا ونماذج ومقولات وبالتالى فإن هذا المنهج اكتسى وأخذ هذا الطابع الحضارى المميز له، ولكل حضارة شخصيتها المتميزة، ويكاد يكون من المستحيل زرع حضارة فى بيئة حضارة أخرى، لأن النتيجة ستكون مسخا أو ربما أسوأ من المسخ، وحتى هؤلاء الداعين إلى مايسمى بالتطعيم الحضارى يتناسون حقيقة علمية معروفة وهى أن التطعيم فى علم النبات مثلا لا ينجح إلا بين النباتات المتقاربة عائليا، وبديهى أن التطعيم والتلقيح بين الحضارة الإسلامية القائمة على التوحيد والعدل والحرية ورجاء الآخرة والحضارة الغربية القائمة على الوثنية، والمنفعة اللا أخلاقية والقهر والنهب أمر غير ممكن عمليا وموضوعيا.

إن الذين حاولوا بناء نهضة على أسس منهجية غربية لم يدركوا حقيقة موضوعية هامة وهى أنهم لا يطبقون هذا المنهج فى الفراغ، بل إن شعوباً عاشت تجربة حية من الإسلام لفترة طويلة جدا، إننا أمام حضارة إسلامية عريقة متميزة وثرية، حضارة تمتلك أصلا نظريا إلهيا، وتمتلك ثروة من التطبيقات الاجتماعية الهائلة من خلال ماحدث طوال التاريخ الإسلامى من علاقات وحالات سياسية واقتصادية وإجتماعية ارتبطت بالنص الإسلامى أو حادت عنه وواجهت هذه الحضارة مشكلات فى كافة الميادين، وترتب على تلك المشكلات فقه وثقافة وإجابات نظرية وتطبيقية فى مختلف الفروع والمجالات الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية، فضلا عن ميادين العلوم الرياضية والطبيعية والفلكية.

وهكذا فإن القفز على هذا الواقع بكل أوجه الصحة والخطأ، والإنجاز، والقصور فيه سبب فجوة هائلة فى الوعى والسلوك على حد سواء، وأهدر كل الأساسات فوق التربة أو تحتها، بحيث كان علينا أن نسير منذ البداية وفقا

للمنهج الأوروبى، ناهيك عن أننا نسير فى الطريق الخطأ، الأمر الذى يستلزم مئات السنين زمنيا هذا إذا أمكن إخلاء الواقع من الوجدان والتراث الإسلامى وهو مستحيل قطعا.

إن علم الاجتماع قد أكد على حقيقة بديهية لم يراعها دعاة النهضة التغريبية وهى أن المنهج العلمى فى أساسه انماط اجتماعية معينة ينبغى أن يتم بمنهج هذه الانماط ذاتها وليس بمنهج مغاير، وإلا فإن الأخطاء ستكون بالجملة أى أنه لا يمكن استقرار عملية النهضة والتنمية فى مجتمعاتنا بمنهج مستمد من نمط الحضارة الأوروبية مثلا، وبالتالى فإن شرط النهضة هنا هو أن تقرأ الواقع قراءة صحيحة، وشرط الصحة هنا أن تكون القراءة من خلال منهج نابع من هذا النمط الحضارى الذى نحن بصدده ، وليس من خارجه.

غياب البعد الثقافى

محاولات النهضة الحديثة فى بلادنا تواكبت مع عملية التحرر الوطنى منذ الاستعمار ولاشك أن الصراع مع الاستعمار صراع سياسى واقتصادى وعسكرى فلا شك أن الغرب الاستعمارى قد استعمل ضدنا أقسى الوسائل العسكرية وأبشعها لتحقيق عملية القهر والنهب، وكذلك لم يتورع عن استعمال كل الوسائل السياسية والاقتصادية فى تحقيق أهدافه، وبالتالى كان من الطبيعى أن تشن حركات التحرر الوطنى الحرب ضد الاستعمار عسكريا وسياسيا واقتصاديا.

ولكن البعد الثقافى لتلك المواجهة كان غائبا، وكان هذا هو السبب بالتحديد فى فشل مشروع النهضة بعد رحيل الاستعمار، بل الوصول إلى طريق مسدود أهدر كل المكاسب التى تحققت فى المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية للمواجهة، بل أقسى من ذلك وأمر أصبحنا مهددين بعودة الاستعمار بجيوشه وأساطيله كالسابق وبآليات أكثر تعقيدا وأكثر كفاءة.

إن البعد الثقافى للمواجهة كان يعنى ضرورة تصفية الرواسب الثقافية الاستعمارية حكوميا وشعبيا، لأن هذا البعد الثقافى مرتبط بتحطيم أو بناء المكونات العقيدية والفكرية والحضارية والأنماط المعيشية والإنتاجية وأشكال العلاقات الجماعية والفردية وتحطيمها يعنى هدم القلعة من الداخل ومسخ الشخصية وجعلها فى حالة عدم قدرة على الصمود والمواجهة فضلا عن تحقيق مشروع النهضة، أما بناؤها بصورة صحيحة فيعنى التماسك الفردى والجماعى، والقدرة على المواجهة . والقدرة على تحقيق الذات الحضارية وتحقيق مشروع النهضة بالتالى.

والتغريب أدى إلى الاستبداد

ماحدث بسبب التغريب يمكن أن نشبهه بنوع من الانفصال الشبكى بين الشعوب والنخبة الحاكمة، فأصبحت الشعوب بمعزل حقيقى عن عملية النهضة ولم تستطع النخبة السياسية أو الفكرية بحكم محدوديتها أن تنجز عملية النهضة.

إن الشعوب كانت ومازالت تحمل الوجدان الإسلامى، كانت ومازالت معبأة بالتراث ومفعمة بالعقيدة ولايمكن القضاء على هذا الوجدان أو طريقة التفكير بسهولة، وبالتالى فإن فرض مشروع نهضوى غير قائم على وجدان الجماهير وعقيدتها وحسها الثقافى وتراثها التاريخى يجعل تلك الجماهير لا تفهم هذا المشروع ولا تتحمس له أو ترفضه وتعاديه أو يحدث لها نوع من ازدواج الشخصية أو انفصامها وبالتالى يعود إلى سلسلة من الأخطاء والخطايا تجعل مشروع النهضة فى مهب الريح، وإذا كانت النخبة المغتربة جادة فى محاولة تحقيق نهضة على أساس تغريبى فإن رفض الجماهير لهذا المشروع النهضوى التغريبى أو عدم حماسها لها يجعل تلك النخبة تحاول أن تجبر الجماهير على الانخراط والحماس فى هذا المشروع، وبما أن التركيبة الثقافية والوجدانية

للجماهير لا تستجيب للتحريض الإعلامي النخبوي بهذا الصدد، فإن النخبة الحاكمة تجد نفسها لاجئة في النهاية إلى قمع الجماهير والاستبداد بها وإجبارها بالقهر على الانخراط في هذا المشروع وبالطبع تبدأ المسألة من هذه الزاوية وتنتهي إلى أن يصبح الاستبداد والقهر سمة أساسية للحكم التغريبي، بمعنى أن يصبح للاستبداد لبنته الخاصة والذاتية حتى يصرف النظر عن مشروع النهضة التغريبي أي أن التغريب يخلق الاستبداد خلقا.

□□□

كلمة فى مسألة العلوم الطبيعية

من الأشياء التى يتشدق بها دعاة مشروع النهضة التغريبى، أنهم يستهدفون الحصول على العلوم الطبيعية أو التقنية من خلال مشروعهم التغريبى المرتبط بالمنهج التغريبى فى النهضة والمنفتح على الحضارة الأوروبية التى أنجزت تقدما علميا باهرا.

وينبغى هنا أن نضع الكثير من النقاط فوق الكثير من الحروف فى هذه القضية الخطيرة.

ينبغى أن نعرف أن العلوم الطبيعية تنقسم إلى قسمين، قسم خاص بالحقائق العلمية ،والمكتشفات العلمية، وقسم خاص بتوجيه هذه العلوم فى اتجاه معين، أى لإنتاج سلعة ضرورية أو كمالية مثلا، للقضاء على مرض أو لنشر مرض، أى لإنتاج أدوات تسعد الإنسان وتساهم فى راحته أو لإنتاج أسلحة الدمار الشامل، لإصلاح البيئة والمحافظة عليها أو لتخريبها وتلويثها.

أى أن هناك شقا علميا وشقا قيميا، والشق العلمى تراث إنسانى يجب الاستفادة به وليس تراثا أوروبيا، ولكن الشق القيمى للمسألة أى توجيه العلوم فى اتجاه معين تراث حضارى أى خاص بتوجه وقيم كل حضارة والحضارة الإسلامية مثلا عندما كانت متقدمة علميا كانت توجه هذه العلوم لإسعاد الإنسان وتلبية حاجات كل البشر، بل وكانت تسعى سعيا لنشر العلوم ولا تحجبها عن الآخرين، لأن حبس العلم جريمة فى الشريعة الإسلامية الغراء، أما الحضارة الغربية فإنها عندما تقدمت علميا استخدمت منجزات

العلم فى تحقيق أكبر قدر ممكن من النهب وقهر الشعوب الأخرى وظلمها، بل إنها أيضا حجبت هذا العلم عن الشعوب الأخرى، بل وأصدرت القوانين التى تجرم محاولة حصول الآخرين على تلك العلوم مثل قضية الدكتور مهندس عبد القادر حلمى مثلا، بل وتغتال العلماء فى البلاد الأخرى حتى لا تحدث نهضة علمية فيها اغتيال الدكتور المشد مثلا».

إذا فالعلم كحقائق ومعرفة تراث إنسانى ساهمت فيه كل الحضارات والمجتمعات بل إن النهضة العلمية الأوروبية الحديثة استفادت من العلوم والمعارف الإسلامية فى تحقيق تقدمها المعاصر. وبالتالى فإن الحصول على العلوم واكتسابها ليس قاصرا على المشروع النهضوى التغريبى، بل العكس هو الصحيح، فالحصول على العلم هدف أى مشروع نهضوى إسلامى، أما الشق القيمى فى العلوم فهذا أمر مرفوض، أى الشق المرتبط بكيفية استخدام هذه العلوم.

والعجب هنا، أن مشروع النهضة التغريبى فشل حتى فى الحصول على هذه العلوم لسبب بسيط هو أن الحضارة الغربية ترفض إعطاء العلوم للآخرين عن طيب خاطر، ومادام المشروع النهضوى التغريبى مشروع غير تصادمى مع الحضارة الغربية أى متعاون ومهادن لها، فهو لن يحصل على هذه العلوم بل الصحيح أن المشروع الإسلامى للنهضة هو القادر على الحصول عليها لأنه سينتزعها انتزاعا ثم يستطيع أن يهضمها حضاريا بمعني أن يوجهها التوجيه المتفق مع قيمه الحضارية.

هذا هو فرج فوده
فرج فوده المصل الواقى ضد العلمانية

يخطىء من يتصور أن فرج فودة قد قتل بسبب فكره، أو بسبب هذا الرأى أو ذاك، ففرج فودة كمفكر أو صاحب رأى مجرد كاتب متواضع الإمكانيات ردىء البضاعة، بل إن فكره الاستفزازى وآراءه الفجة وتطاوله على المقدسات والرموز الإسلامية وهجومه على التيار الإسلامى بطريقة تفتقر إلى الموضوعية، كان يزيد من قوة هذا التيار ويستفز المزيد من الناس دفاعا عن دينها وتراثها وعقائدها، والذين جعلوا من فرج فوده بعد موته بطلا من أبطال العلمانية كانوا فى الحقيقة مغفلين، ففرج فوده كان بالضبط مصلا واقيا ضد العلمانية، فهو مثل الميكروب العلمانى الميت أو الضعيف والذى يحقن فى الجسم الذى يفتقر خلاياه للمقاومة والدفاع وبالتالى تنجو من المرض، وعندما تحول فرج فوده إلى قضية اكتشفنا أن العلمانية بكل مدارسها من يمين ويسار ليبراليين وشيوعيين يخرجون من نفس المستنقع ويستهدفون نفس الهدف وهو الكيد للإسلام لحساب الاستعمار، انظر مثلا إلى فرج فوده صديق الإسرائيليين والأمريكيين، أليس هو النجم الساطع فى صحف الشيوعيين!

ونحن بداية ورغم كل ذلك، لانقر اغتيال فرج فوده ولا غيره ولكن على الذين يدينون اغتيال فرج فوده أن يدينوا معه اغتيال الفرنسيين المتعاونين مع الاحتلال الألمانى إبان احتلال ألمانيا لفرنسا وذلك على يد المقاومة الفرنسية، عليهم أن يدينوا اغتيال العناصر المتعاونة مع إسرائيل داخل الأراضى

المحتلة على يد رجال الانتفاضة، عليهم أن يدينوا كل حركات التحرر الوطنى قديما وحديثا من أجل عيون فرج فودة، ولكنهم لا يريدون أن يعترفوا بأن فرج فودة قد قتل بتهمة التعاون مع العدو الصهيونى والدعوة إلي التدخل الغربى فى بلادنا، وهذا هو فرج فودة الحقيقى لا كما يريد الآخرون أن يصوروه لنا ففى حديثه لمجلة دير شبيجيل الألمانية فى عدد ١٩٨٥/٩/٩ دعا فرج فودة جهارا نهارا إلي تدخل الغرب مباشرة لدعم العلمانية والقضاء على التيار الإسلامي - أليست هذه خيانة وطنية!

وفرج فودة - فى مجلة أكتوبر - وفى الكتاب الذى صدر عن دار المعارف متضمنا مقالاته فى اكتوبر تحت عنوان: "حتى لا يكون كلاما فى الهواء" له مقال تحت عنوان: "حديث عن آفاق المستقبل، فماذا هو المستقبل" فى نظر فرج فودة يقول فرج فودة «السلام معناه استعداد الدول العربية وإسرائيل للتعاون والتكامل والتبادل ثم يزعم فرج فوده «هذا ليس اجتهادا شخصيا بل هو واقع ما سيحدث وحقيقة مايمكن أن يتم».

ثم يزيدنا تفصيلا فيتحدث عن تشكيل تكتل اقتصادى وسياسى وعسكرى يشمل مصر وإسرائيل ولبنان وسوريا والعراق على أساس حرية انتقال رؤوس الأموال والأفراد وحق العمل داخل هذه الكتلة، ولا ينسى فرج فودة أن يقول أن دور اسرائيل فى إطار هذه الكتلة هو صناعة الإليكترونيات!

ويقول د. فرج فودة فى نفس المقال «ليس هناك إلا أسلوب واحد وهو ان تصبح إسرائيل جزءا من نسيج المنطقة ودولة من دولها وعنصرا من عناصر تكاملها.

وفى مقال آخر لفرج فودة تحت عنوان قراءة فى أوراق مؤتمر السلام نكاد

نلمح الرؤية الإسرائيلية الكاملة للمسألة على لسان أو بقلم فرج فودة، فالأرض ليست مقابل السلام بل مقابل نزع سلاح العرب وتبقى إسرائيل هى وحدها المدججة بالسلاح النووى وغير النووى وبالتالى تفرض شروطها متى شاءت، بل تحتل ماتريد من الأرض أينما أرادت.

وحتى القدس ـ التى تمثل المقدسات فى وجدان كل عربى ومسلم نجد فرج فودة لا يمانع فى أن تظل القدس موحدة، وأن تخضع إداريا لمجلسين محليين أحدهما إسرائيلى والآخر عربى، ولا يهم حتى نقل الحكومة والكنيست إلى الجانب الغربى من القدس!

ثم يخوفنا فرج فودة من إسرائيل قائلا «الزمن دائما فى صالح إسرائيل، فهى تضع يدها على مناطق النزاع، وهى قادرة على توظيف الزمن لصالحها سياسيا وماديا».

ثم يصل فرج فودة إلى ذروة الخيانة مرددا نفس الكلام الإسرائيلى عن رفض قيام دولة فلسطينية ويزعم أن ذلك لمصلحة عدد من الدول العربية ـ أى أن رفض الدولة الفلسطينية مطلب عربى ـ يقول فرج فودة «الحقيقة الغائبة هنا التى يجب أن يعرفها القارىء أن قيام دولة فلسطينية مستقلة أمر لا يحظى بقبول أطراف عربية فى النزاع، وهو يمثل من وجهة نظرها خطرا داهما عليها، وإن أعلنت عكس ذلك» ويستمر فرج فودة مرددا للرؤية الإسرائيلية للمسألة، وكأن المقال كتب فى السفارة الإسرائيلية بالقاهرة ووقع عليه فرج فودة ونشره فى أكتوبر يقول فرج فودة «المشكلة الحقيقية فى السلام هى قضية مستقبل الضفة الغربية» ثم يتحدث فرج فوده عن الأسباب الأمنية والأسباب الاستيطانية وهى إسرائيلية طبعا وينتهى به الأمر إلى وضع الحل كالتالى «أتوقع أن تنتهى المفاوضات الساخنة باتفاق على الحكم

الذاتى لعدة سنوات، يعقبه استفتاء وبتعديلات حدودية محدودة، وباتحاد كونفيدرالى أردنى فلسطينى فى المدى الطويل».

وهو نفس مشروع رابين!! فتأمل!

ويستمر فرج فودة فى ترديد وجهة النظر الإسرائيلية بالكامل فى مقال له فى أكتوبر تحت عنوان المأزق. يقول فيه أن العرب بلا أوراق وكذا الفلسطينبون ومن الأفضل أن نستجيب للشروط الإسرائيلية، ويصل فرج فودة فى مقاله هذا إلى مستنقع قذر حين يقول «إن الانتفاضة الفلسطينية لم يعد لها وجود حقيقى إلا فى القصائد العربية وأنها مجرد شغب محدود خاضع تماما لسيطرة الأمن الإسرائيلى».

وبعد أن يقوم فرج فودة بدور المبشر بالآراء الإسرائيلية حول السلام نراه يقفز ليصبح محامى أمريكا وأوروبا فى خلافهما مع ليبيا حول حادثة لوكيربي» فتحت عنوان لهذه الأسباب يتهمون ليبيا، يتساءل فرج فوده «هل صحيح أن الولايات المتحدة تتعقب القوى العربية واحدة إثر واحدة وفق مخطط مسبق ومدروس؟ وهل صحيح أنها حرب صليبية ضد العالم الإسلامى؟، وهل صحيح أن مجلس الأمن أصبح ألعوبة فى يد القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة وأنه ينفذ أوامرها دون مناقشة ودون أدلة ودون أسباب؟ وهل صحيح أن اتهام ليبيا بتفجير الطائرتين مجرد فبركة أجهزة إعلام وأجهزة استخبارات وأنه لا يوجد دليل حقيقى على هذا الاتهام؟

وبالطبع يجيب فرج فوده بالنفى، فلا أمريكا تتعقب العرب، ولاهى حرب صليبية، ولا مجلس الأمن ألعوبة، ولا أجهزة الإعلام والاستخبارات الغربية تلفق تهما ضد أحد، بل الصحيح أن أمريكا بريئة وليبيا مدانة والغرب على

خلق، وليس هناك ازدواج معايير، بل المسألة كلها تحقيقات موثقة قامت بها أجهزة محترمة فى القضاء الأمريكى، وقد أتحفنا فرج فوده بنشر تفصيلات ثلاث وثائق هى نص قرارات هيئة المحلفين الفيدرالية العليا بالولايات المتحدة الأمريكية وتفصيلات المؤتمر الصحفى الذى عقده النائب العام الأمريكى ومذكرة الأسئلة والإجابات الموجهة للمتحدث باسم الخارجية الأمريكية حول اتهامات لوكيربى.

وبالطبع فإن فرج فودة لا يعنيه أن يكون القضاء الأمريكى منحازا ويتناسى ماحدث فى حادثة السود فى لوس انجيلوس والتى أثبتت أن القضاء الأمريكى ليس نزيها، ويتناسى بالطبع أن يسأل لماذا تتجاهل دوائر القضاء الأمريكى والخارجية الأمريكية والنائب العام الأمريكى حادثة إسقاط الطائرة المدنية الايرانية فوق مياه الخليج عام ١٩٨٨ على يد الأسطول الأمريكى، بل ويتناسى أن مجلس الأمن والمجتمع الدولى المزعوم يبلع لإسرائيل انتهاكاتها لحقوق الإنسان الفلسطينى، بل وإسقاطها الطائرة المدنية الليبية عام ١٩٧٢ والتى كان من ضمن ركابها المذيعة المصرية سلوى حجازى بالطبع لايهم محامى أمريكا، إلا الدفاع عن وجهة نظر أمريكا! ولكن مايهمنا نحن أن يخفى هذه الصفة، وأن يستخدم صحيفة قومية هى أكتوبر لنشر دفاعه بالمجان؟

وإذا كان فرج فوده يرى فى إسرائيل صديقا وجزءا من نسيج المنطقة برغم حقائق التاريخ والجغرافيا، ومادام يرى فى أمريكا الأخ الاكبر الذى من حقه معاقبة الصغار، فمن ياترى هو العدو فى رأى فرج فودة؟ إنه إيران والسودان، إيران المسلمة والسودان العربى المسلمة، الخطر لا يأتى من أمريكا ولامن اسرائيل بل يأتى من إيران والسودان ويجب أن نعد العدة لمواجهتهما،

بل لابد من تجهيز جيش لتأديب السودانيين، وهكذا فإن فرج فودة ببساطة يدعو إلى تمزيق المسلمين وقتال العرب بعضهم بعضا وهذا بالطبع لخدمة مخططات إسرائيل وأمريكا، فمن المستفيد من الوقيعة بين المسلمين ومن المستفيد من تأديب السودان وإضعاف مصر والسودان أليست إسرائيل؟!.

ولكن هل يكتفى فرج فودة بهذا، بالطبع لا، فلابد من تمزيق مصر نفسها، لأن مصر مهما كانت ـ هى العقبة الرئيسية أمام أحلام التوسع الإسرائيلى ـ فلابد إذن من تمزيقها، ولكن كيف يكون ذلك، الطريق الإسرائيلى المخطط والمنشور والمعروف هو زرع الفتنة الطائفية وفرج فودة جاهز لزرع الفتنة بالطريقة التقليدية وهى أن يلبس مسوح الرهبان ويجعل من نفسه مدافعا عن الأقباط ومتهما للمسلمين بكل أنواع التطرف والعنف والفتنة، وهو هنا يحقق هدفين فهو يدفع الأقباط إلى الانعزالية بالنفخ فى مقولة تعرضهم للاضطهاد، وهو يستفز المسلمين الأغلبية بالافتراء عليهم وتوجيه كل التهم لهم ـ وعلينا أن نلاحظ أن فرج فودة وأضرابه فى إطار المهمة الموكولة إليهم لم يقتصروا فى تحليل الفتنة وأسبابها على اتهام الجماعات الإسلامية فقط بل اتهام الدولة والإعلام الرسمى والصحافة الحكومية وعلماء الدين وكل مسلم بتهمة اضطهاد الأقباط، وبالطبع حزب الفتنة الذى ينتمى إليه فرج فوده ليس معنيا بالأقباط ، وهو لايحب الأقباط ولايحب المسلمين، المطلوب فقط الادعاء بالدفاع عن الأقباط واتهام المسلمين، أى دفع الأقلية للعزلة ودفع الأغلبية للاستفزاز وهو المخطط الأمريكى الإسرائيلى بحذافيره.

□□□

العلمانية والقضية الفلسطينية

منذ أن بدأت الغزوة الصهيونية على بلادنا ، بالتحالف مع الغرب الصليبى فإن سلوك القوى العلمانية بمجملها سجل موقفا محددا تجاه تلك القضية يختلف فى جملته وفى تفصيلاته عن المواقف الجماهيرية عموما والإسلامية خصوصا.

ومن خلال تتبع تاريخ الصراع ويومياته يظهر أن القوى الجماهيرية الإسلامية اتخذت موقفا مبدئيا ثابتا من ذلك الصراع وهو أن الصراع مع الكيان الصهيونى صراع حضارى يمتد فى التاريخ والجغرافيا ، وأنه ليس هناك أى نقاط للإلتقاء مع الكيان الصهيونى وأن الأسلوب الصحيح لادارة الصراع هو العقيدة الإسلامية وحرب التحرير الشعبية طويلة المدى، فى حين أن مختلف القوى العلمانية قد سقطت فى فخ التفاوض والحلول الوسط وإمكانية التعايش مع الكيان الصهيونى. وأن ذلك المنهج التفاوضى كان منهجا ثابتا لتلك القوى بمعنى أنه كان يعكس فلسفتها ورؤيتها وليس مجرد رد فعل للظروف. ولإثبات هذه الحقيقة فإننا سوف نتتبع مواقف القوى العلمانية وأطروحاتها تجاه الصراع مع الكيان الصهيونى قبل عام ١٩٨٦ ، أى قبل ظهور تغير المعادلة الدولية بظهور البرويسترويكا ثم انهيار الاتحاد السوفييتى والكتلة الشيوعية وحرب الخليج والنظام العالمى الجديد، أى قبل أن تكون هناك ظروف دولية غير مواتية، أى أن الموقف التفاوضى كان مبدأ أصيلا وتوجها عميقا داخل البيئة الفكرية والحركية للقوى العلمانية.

وينبغى فى البداية أن نؤكد على عدد من الحقائق الخاصة بالصراع لعلها تكون معيارا موضوعيا للتقييم والرصد. فمما لا شك فيه أن الكيان الصهيونى كيان عقائدى، توراتى، عنصرى استعمارى، وأن هناك تحالفا بين الغرب الصليبى واليهود (بعضهم أولياء بعض)، وأن المستهدف هذه المرة هو قلب الإسلام والحضارة الإسلامية بكاملها، وأن هذا الصراع ماهو الا حلقة من حلقات الصراع الطويل الممتد فى الزمان والمكان بين الحضارة الاسلامية والحضارة الغربية، وأن الكيان الصهيونى ماهو إلا إفراز حافل للحضارة الغربية بهدف القضاء على الإسلام والحضارة الإسلامية وبالتالى فإن هناك تناقضا جوهريا بين الأمة الإسلامية وبين التحالف الصليبى اليهودى.

ومادام الأمر كذلك فإن الأسلوب الصحيح لإدارة الصراع هو الكفاح الشعبى المسلح طويل المدى فى إطار العقيدة الإسلامية وعدم الوقوع فى فخ المفاوضات ووهم إمكانية التعايش مع الكيان الصهيونى، وهذا هو الموقف الثابت للجماهير والقوى الإسلامية.

إن جميع القوى العلمانية وبلا إستثناء قد استدرجت إلى فخ التفاوض وعلى مساحة الصراع التاريخية والجغرافية وأن الفرق بينها لم يكن إلا فرقا فى الدرجة، وأنها تصرفت تجاه الصراع بشكل متردد فهى تارة ثورية وتارة تساومية وهى تقبل يوما وترفض يوما كما أنها لا تملك رؤية منهجية وحضارية فى إدارة الصراع.

والتفاوض فخ استعمارى تقليدى، فحينما تشتد حركة الجماهير وتتصاعد فإن الاستعمار يلعب لعبة التفاوض لتطويق المد الجماهيرى وسحب الجماهير المجاهدة من خندق الجهاد والمقاومة ونزع سلاحها وإلهائها وتضييع الوقت. وسنتتبع فى هذه الدراسة الموجزة ، نهج ثلاث قوى رئيسية يمكن أن تكون نموذجا لنهج التفاوض وهى الأحزاب الشيوعية، ثم الاحزاب والحكومات القومية سواء كانت قومية تقليدية مثل الشريف حسين، الملك

عبدالله، أو قومية اشتراكية مثل عبدالناصر أو قومية ماركسية "جورج حبش". ثم تلك القوى أو الأحزاب التى بدأت إسلامية ثم انتهت علمانية أو دخلتها تشوهات علمانية جوهرية "ياسر عرفات".

الأحزاب الشيوعية

وهى أحزاب هامشية وصغيرة جدا، وليس لها أى بعد جماهيرى، ونشأت بين المثقفين أساسا وعلى يد الأجانب عموما واليهود خصوصا، وهى لم تصل إلى السلطة وانحصر دورها فى بعض الأطروحات النظرية الخطيرة مثل وحدة البروليتاريا العربية والصهيونية برغم أن الكيان الصهيونى بكامله بما فيه الطبقة العاملة كيان استعمارى وعنصرى وعلى كل حال فإن الماركسية ماهى إلا إفرازات لنفس الأرضية الثقافية الغربية أى جزء لا يتجزأ من الإفراز الحضارى الغربى.

نشأ الحزب الشيوعى الفلسطينى بين المهاجرين اليهود أولا ثم مالبث أن استقطب عددا من العناصر العربية فى فلسطين، ونشأة الحزب الشيوعى الفلسطينى على يد الأجانب عموما واليهود خصوصا أمر يتفق مع نشأة كل الأحزاب الشيوعية فى البلاد العربية وخاصة دول المواجهة (نشأت الحركة الشيوعية فى مصر مثلا على يد كل من جوزيف روزنتال، هنرى كورييل، هليل شوارتز وهم جميعا من اليهود).

وطرح الحزب شعار الوحدة بين الطبقة العاملة العربية واليهودية، كما قام بالدفاع عن المسترطنات اليهودية إبان انتفاضة ١٩٢٩ المعروفة بانتفاضة حائط البراق، كما قاتل إلى جانب اليهود ضد العرب الفلسطينيين.

وقد أدى هذا الأمر إلى استفزاز مشاعر بعض أعضاء الحزب من العرب مما

أدى إلى رفع شعار التعريب، ولكن تلك الحركة قد طوقت واستمر الحزب على نفس المنهج فعاد وأدان انتفاضة عام ١٩٣٥ بل إن الاتجاه التعريبى داخل الحزب نادى بالانخراط فى صفوف جيش تشرشل "رفيق السلاح الأحمر" برغم أن الانكليز كانوا يضربون الجماهير فى فلسطين لصالح اليهود.

وتطور الاتجاه التعريبى داخل الحزب الشيوعى الفلسطينى ليؤسس عصبة التحرر الوطنى وكان من الشيوعيين الفلسطينيين البارزين فيها إميل توما، فؤاد نصار، إميل حبيبى، موسى الدجانى، وقد طرح هؤلاء صيغة الدولة الديمقراطية وقبول كل اليهود الموجودين داخل فلسطين.

فى عام ١٩٤٧ وإثر موافقة الاتحاد السوفييتى على قرار التقسيم انقسمت عصبة التحرر الوطنى إلى قسمين، الأول بقيادة فؤاد نصار وإميل حبيبى يؤيد مشروع التقسيم متماشيا مع السياسة السوفيتية، والثانى بقيادة موسى الدجانى وإميل توما يعارض التقسيم.

وفى تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٤ وفى محاضرة فى نادى الغد بمدينة القدس، عاد إميل توما الذى عارض التقسيم سنة ١٩٤٧ فأيد قرار التقسيم وفى سنة ١٩٧٥ أعلن الدكتور خليل البدرى قبول مشروع التقسيم (راجع ناجى علوش: الماركسية والمسألة اليهودية، وفى الحقيقة فإن كل الأحزاب الشيوعية العربية وبخاصة فى مصر وسوريا ولبنان قد اتخذت تقريبا نفس الموقف أو أسوأ منه).

الأحزاب والحكومات القومية

وفى الحقيقة فإن القوى القومية هى أخطر قوة لعبت دورها على الساحة فى التمكين للكيان الصهيونى ولنهج التفاوض، فقد طرحت نفسها كبديل

للإسلام ووصلت إلى السلطة وأوصلت القضية إلى حالتها الراهنة، وهذه القوة تطورت منذ الشريف حسين عددا من التطورات فقد بدأت قومية اقطاعية الشريف حسين، الملك عبدالله، الملك حسين ، ثم قومية، اشتراكية عبدالناصر، البعث، ثم قومية ماركسية جورج حبش.

القومية الاقطاعية

نشأت القومية الإقطاعية والأسرية على يد الشريف حسين فيما يسمى بالثورة العربية الكبرى، بدعم إنكليزى كامل، وذلك لتصعيد القومية العربية كبديل للجامعة الإسلامية، ولتصفية الخلافة الإسلامية العثمانية، ويجب أن نرصد فى هذا الصدد أن السلطان عبدالحميد قد رفض العرض اليهودى الذى قدمه له هيرتزل بأن يقوم اليهود بسداد ديون الخلافة العثمانية المنهكة والمفلسة فى مقابل السماح لليهود باستيطان فلسطين، فرفض السلطان عبدالحميد ذلك قائلا أن هذه البلاد ليست ملكا له ولا يحق له التصرف فيها ، وقد دفع السلطان عبدالحميد والخلافة العثمانية ثمن هذا الموقف التاريخى، وقام الشريف حسين بدوره المرسوم فى إضعاف الخلافة وإسقاطها فيما بعد.

وسارت القومية الاقطاعية فى نهج التفاوض متمثلا فى العديد من المواقف، فقد صدر وعد بلفور مثلا فى حياة الشريف حسين ومع ذلك استمر متحالفا مع الإنكليز ضد الخلافة العثمانية، بل إن الشريف حسين نفسه وعن طريق وزير خارجيته وهو ابنه الملك عبدالله قد وقع على اعتراف بوعد بلفور فى ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢١ فكان أول عربى رسمى يوقع على ذلك.

ـ قام الملك عبدالله بمنح اليهودى روتمبرج صاحب امتياز كهرباء فلسطين الذى كان من أقوى أعمدة الكيان الصهيونى، أرضا واسعة من أرض الاردن ليقيم عليها مشروعه.

ـ أيد الملك عبدالله، ومع أعوانه من حزب الدفاع "راغب النشاشيبى ويعقوب فراج فكرة المجلس التشريعى الذى اقترحته بريطانيا لتطويق ثورة الجماهير الفلسطينية عام ١٩٢٢

ـ استمر الملك عبدالله فى الاتصال الدائم بالصهاينة بل واستقبالهم فى بلاطه.

ـ قام الملك عبدالله وعلى أثر ثورة ١٩٢٩ وبعد امتناع العرب عن بيع الأراضى لليهود، قام بتأجير ألف دونم من أراضى الدولة فى منطقة الغور لليهود لمدة ٩٩ سنة، ثم أخذ يوعز لرؤساء القبائل والعشائر بدعوى أن هناك أرضا شاسعة معطلة.

ـ ضلع الملك عبدالله فى كل مشاريع التسوية، مثل الكتاب الأبيض البريطانى الأول والثانى والثالث ولجنة واكهوب ومشروع نيو كومب (١٩٣٨ ـ ١٩٤٠)، مشروع اللورد موريسون ١٩٤٦، مشروع الملك عبدالله والملك عبدالعزيز ١٩٣٨ ، مشروع التقسيم ١٩٤٧ وكلها مشروعات تنص على الاعتراف بالكيان الصهيونى.

القومية الاشتراكية (عبدالناصر)

وهى امتداد عضوى للقومية الاقطاعية، وإن كانت قد تطورت فى اتجاه الاشتراكية لتحقيق المزيد من تطويق الجماهير المسلمة، بعد إفلاس القومية الإقطاعية عقب حرب ١٩٤٨

وقد سار عبدالناصر على نفس نهج التفاوض منذ اليوم الأول لحكمه، ففى ٣ آب (أغسطس) ١٩٥٤ صرح الرئيس عبدالناصر بأن مصر تحتاج إلى السلام واقترح أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بدور الوسيط بين "إسرائيل" والدول العربية وقال إن مصر تريد أن تنهى التوتر القائم مع "إسرائيل" وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة والاعتراف بـ "إسرائيل".

- عقد عبدالناصر مباحثات مع روبرت اندرسون سنة ١٩٥٥ لحل المشكلة على أساس قرارات الأمم المتحدة.

- تبادل عبدالناصر الرسائل والاجتماعات مع عدد من قادة الكيان الصهيونى بمن فيهم بن غوريون لحل المشكلة فى إطار سلمى وتفاوضى.

- فى ٢٨ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٥٥ صرح عبدالناصر للصحف المصرية بأنه يقبل مشروع إيدن لحل المشكلة، وكان إيدن قد قدم مشروعا فى خطاب سياسى له بقاعة البلدية بلندن ينص على الاعتراف بـ "اسرائيل" والعودة لحدود ١٩٤٨

- طالب عبدالناصر فى مؤتمر باندونغ بحل المشكلة بين العرب و"إسرائيل" من خلال التفاوض.

- قبل عبدالناصر قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ والذى ينص على انسحاب "اسرائيل" من أراض محتلة عام ١٩٦٧ فى مقابل الاعتراف بها وإنهاء حالة الحرب.

- وجه عبدالناصر فى آيار (مايو) سنة ١٩٧٠ من شبرا الخيمة نداء إلى الرئيس الأمريكى يدعوه فيه للعمل على حل المشكلة عن طريق التفاوض وقد ردت الإدارة الأمريكية على ذلك بتقديم مبادرة روجرز التى وافق عليها عبدالناصر وهى المبادرة التى تنص على الانسحاب من أراض محتلة عام

١٩٦٧ فى مقابل الاعتراف بـ "إسرائيل" والسماح لها بالمرور فى الممرات العربية وإنهاء حالة الحرب.

- أعلن عبدالناصر - لهيكل - فى مقاله بصراحة آب (أغسطس) ١٩٧٠ بعنوان قضايا أساسية للمناقشة أن أمريكا وحدها تستطيع أن تضغط على "إسرائيل" فى اتجاه تنفيذ قرار ٢٤٢ وان ٩٩٪ من أوراق اللعبة بيد أمريكا.

الجبهة الشعبية - جورج حبش
القومية الماركسية

كان من الطبيعى بعد إفلاس الاتجاه القومى الإقطاعى، والاتجاه القومى الاشتراكى أن يتجه الاتجاه القومى إلى إعادة تشكيل نفسه فى أطر جديدة محاولا استيعاب التغيرات وحقن نفسه بأيديولوجية جديدة ليصبح قادرا على الاستمرار. وعلى أنه ليس معنى إفلاس التيار القومى الإقطاعى، والاتجاه القومى الاشتراكى العربى أنهما قد غابا عن الساحة تماما، فليس هناك قوة تموت فجأة، ولكن معناه أنهما أصبحا غير قادرين على تعبئةأحد أو أزدراء دورهما التفاوضى، فالحقيقة الواضحة أن حرب ١٩٤٨ قد انهت التيار الاول وحرب ١٩٦٧ قد أنهت التيار الثانى.

ومن هذا المنطلق خرجت حركة القوميين العرب، من داخل الجامعة الأمريكية ، على يد قسطنطين زريق، ووجدت مجموعة من الشباب تلتف حول أطروحة قومية عربية محقونة بأيديولوجية ماركسية، وقد وجدت هذه المجموعة أن التيار القومى قد أفلس سواء الاقطاعى منه أو الاشتراكى فقامت بعملية مراجعة ورفض لسلوك هذا التيار الذى تنتمى إليه فى

محاولة لتطويره عن طريق الأيديولوجية الماركسية، على أى حال فإن تلك المجموعة قد وضعت الكثير من النقاط على الحروف وحددت الكثير من الأخطاء ولكنها بدلا من أن تجعل تلك الأخطاء فرصة لمعرفة أن الصراع صراع حضارى وأن تلتحم بالجماهير وعقيدة الجماهير الطبيعية، وهى الإسلام، راحت تمارس فوقية ثقافية على الجماهير، فحاولت أن تنزع تلك الجماهير عن درعها وسلاحها الايديولوجى الطبيعى وهو الإسلام لتعطيها سلاحا غريبا عنها وهو الماركسية، وصحيح أن تلك المجموعة متمثلة فى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أدركت الارتباط الذى لا ينفصم بين الاستعمار والصهيونية إلا انها تجاهلت أن ذلك الارتباط جزء من التحدى الحضارى الشامل بين الغرب الصليبى والعالم الإسلامى.

وهكذا وقفت الجبهة بعض المواقف الصحيحة فى البداية، إلا أنها وقعت فى النهاية فى نفس المطب وهو قبول التفاوض والحلول الوسط لغياب الايديولوجية الإسلامية عنها، فرفضت فى البداية قرار ٢٤٢ ومبادرة روجرز إلا أنها عادت لتقبل هذا كله فيما بعد. ففى ٢٠ كانون الثانى (يناير) ١٩٧١ صرح جورج حبش أمين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بأنه "خلال مراجعتنا وضح خطأ تصور الجبهة الشعبية لموضوع مشروع روجرز، فقد تصورت أن المشروع معد للتنفيذ الفورى خلال ثلاثة أشهر وكان يجب أن لا نقع فى هذا الخطأ" (الأهرام ـ عدد ٢٠ كانون الثانى / يناير ١٩٧١).

ياسر عرفات ـ فتح ـ التشوهات العلمانية

نشأت فتح، والعاصفة سنة ١٩٦٥ وهى تحمل توجها وطنيا وإسلاميا واضحا كان له دوره الكبير فى سلوكها الصحيح وأطروحاتها الصحيحة للصراع، فقامت بالعديد من عمليات الكفاح المسلح ضد الكيان الصهيونى ورفضت جميع حلول التسوية والمفاوضات بدءا من قرار ٢٤٢ ومبادرة روجرز، وتعرضت لأنواع شتى من الحصار والتصفية والمضايقات من نظام عبدالناصر ثم الملك حسين، إلا أنها صمدت تجاه ذلك كله، ولكن تم تخريبها من الداخل عن طريق حقنها بتشوهات علمانية أو تصرفات غير مسؤولة وانتهى بها الأمر فى النهاية إلى السقوط فى مستنقع المفاوضات وتخليها عن توجهها الوطنى وانتهاجها سلوكا علمانيا وتفاوضيا، فطرحت تصور الدولة الديموقراطية التى تضم العرب واليهود، ثم قبلت مبادرة ريغان عام ١٩٨٢، ثم قبلت الخروج من بيروت سنة ١٩٨٢ عن طريق المفاوضات مع فيليب حبيب، ثم قبلت مقررات قمة فاس، ثم قبلت فى النهاية إسقاط خط الكفاح المسلح والاستعداد للاعتراف بـ "إسرائيل" بل واستجداء الأمريكان والإسرائيليين للحوار معهم.

وهكذا فإن نهج التفاوض نهج أصيل فى القوى العلمانية بجميع درجاتها من يمين ويسار، اقطاعية أو اشتراكية أو ماركسية، قومية أو ليبرالية أو حتى تلك التى بدأت إسلامية وطنية ثم تشوهت علمانيا.

المعركة العلمانية
ضد الشعب

لو كانت معركة العلمانيين ضد التيار الإسلامى مثلا لكان الأمر مقبولا، لأن التيار الإسلامى ليس معصوما من الخطأ ولم يزعم يوما أنه ممثل الإسلام الوحيد أو أنه احتكر الإسلام، بل هو كما يرى نفسه ونراه مجرد اجتهاد من أجل النهضة يستند إلى الإسلام باعتباره دين الأمة ووجدانها وأيديولوجيتها وباعتبار الإسلام الأقدر على المواجهة وباعتبار المعركة مع الغرب معركة حضارية.

ولكن المعركة الحقيقية للعلمانيين هى ضد الإسلام كدين وكشريعة وكثقافة وكحضارة . ولو استخدم العلمانيون أساليبا شريفة فى هذه المعركة لكان هذا حقهم، لأننا نؤمن بأنه لا إكراه فى الدين، وأن من حقهم أن يقبلوا الإسلام أو يرفضوه ومن حقنا بالتالى أن ننتقد موقفهم هذا وأن نظهر الغيظ المشروع منه مع احترامنا الكامل لحرية كل إنسان فى اختياره، ولكن المشكلة . هنا أن العلمانيين لا يريدون أن يدرسوا الاسلام كما هو أو تياره الرئيسى التاريخى أن يتعاملوا مع أصوله النظرية كما هى ثم يقبلون أو يرفضون أو ينقدون.

إنهم يريدون بالضبط أن يكف المسلمون عن إسلامهم ويكف علماء الدين عن دراسة الدين والدعوة إليه وأن يكف المفكرون الإسلاميون عن استلهام الدين فى الحياة وإلا أصبح هذا إرهابا فكريا أو احتكارا للإسلام.

إنهم مثلا يلتقطون من التاريخ الإسلامى كل شاردة وواردة لكى يثبتوا فساد الإسلام وعدم قابليته للتطبيق، أو يفتشون فى القمامة عن كل مايسىء إلى الإسلام كدين وكحضارة وكثقافة وكشريعة.

وبدلا مثلا من أن يناقشوا الشريعة بروح علمية يكتفون بالقول أنها رجعية وغير صالحة لزماننا هذا أو أنها تصلح لمجتمع بدوى دون مجتمع

متحضر، أو يقولون مثلا أن مجتمعا كمصر الذى عاش فى كنف الإسلام ثلاثة عشر قرنا فإن الدعوة إلى الشريعة فيه ظاهرة جديدة ودخيلة على التدين المصرى العاقل الهادىء كما يقول فؤاد زكريا فى كتابه الوهم والحقيقة فى الحركة الإسلامية المعاصرة وبدلا من أن يدرسوا تاريخ الصحابة بروح علمية نراهم يسيئون إليهم بروح غير علمية كما يفعل فرج فوده وحسين أمين وسعيد عشماوى.

وفى الحقيقة فإن الخطاب العلمانى فى مجمله موجه لإزاحة الإسلام دينا ودنيا أو الإساءة إلى رموزه أو التشكيك فى نصوصه، فسلامة موسى واسماعيل مظهر وشبلى شميل يدعون إلى ترك الأديان كل الأديان والمقصود طبعا ترك الإسلام لأن خطابهم موجه إلى المسلمين أو إلى أغلبية إسلامية، وطه حسين يدعو إلى كتابة اللغة العربية بالأحرف اللاتينية لقطع الصلة مع النص الإسلامى وكذا يدعو إلى محاكمة هذه النصوص كما تحاكم النصوص الأدبية الجاهلية، وكذا يدعو إلى التوجه نحو ثقافة البحر المتوسط كما يسميها، أما لويس عوض وغالى شكرى فإن كل همهم هو محاربة اللغة العربية والإساءة إلى الرموز السياسية والفكرية للإسلام، وحسن حنفى يريد علمنة الجانب العقائدى فى الإسلام. وعلى عبدالرازق يزعم أنه لا نظام سياسى فى الإسلام، أما اخر الإساءات وأخطرها فهى الزعم بما يسمى بتاريخانية النص كما يروج محمد أركون أى ارتباط النص الدينى بمرحلة تاريخية معينة وبالتالى انقطاعه عن عالمنا المعاصر، أو بأن المرحلة الدينية مرحلة أولية من مراحل الفكر البشرى ومن ثم فلابد من تجاوزها، أو أن النص الدينى نسبى زمنيا أى أنه موجه إلى عصر معين كما يقول فؤاد زكريا فى كتابه الصحوة الإسلامية فى ميزان العقل أو أن الاسلام يجر المسلمين

إلى الخلف لأن الدين اكتمل بالإسلام وهكذا فالتيار الإسلامى ليس الهدف من المعركة العلمانية بل الهدف هو النص الدينى أو الشريعة أو الغيب وهى أمور من صحيح الإسلام وليست من اختراع التيار الإسلامى بالطبع.

لاندرى كيف خرج فؤاد زكريا بهذا المفهوم الغريب، فاكتمال المنهج لايعنى بالطبع منع التقدم أو منع النظر إلى المستقبل أو محاولة تحسين الحاضر، على أى حال لنتأمل النص الحرفى لفؤاد زكريا لنرى أن المعركة مع الإسلام وليست مع التيار الإسلامى يقول فؤاد زكريا : " حين نتأمل جيدا موقع العقيدة الإسلامية والوحى القرآنى فى التاريخ العام للبشر ينكشف لنا أحد الأسباب الهامة التى تحول دون سيادة الاتجاه المستقبلى فى الفكر الإسلامى"، وينسى أو يجهل فؤاد زكريا أن الرسول ﷺ أرشد المسلمين إلى أن يعملوا لدنياهم كأنهم يعيشون أبدا وهذه بالطبع دعوة إلى التخطيط للمستقبل، وكذا فإن الإسلام جعل الانسان مسئول عن تربية أولاده وحثه على أن يترك أولاده أغنياء ولا يتركهم فقراء عالة على الناس وهذا أيضا تفكير مستقبلى، وعمر بن الخطاب رفض تقسيم أراضى الفتح وقال انهاملك لأجيال المسلمين من ولد ومن لم يولد بعد.

لو سلمنا جدلا ـ ورغم كل المعطيات اللا منطقية فى العلمانية ـ بأن مشروعها للنهضة قد ينجح، وأن الجماهير ستتجاوب معه، فإن هذا النجاح ذاته يحمل بذور الفساد والغربة فساد الطبقة الحاكمة، وتعاسة وغربة الجماهير، لأن من المعروف فى علم الاجتماع، أن الأخلاق لا تنبع من المنجزات العلمية والتقنية فى ذاتها، بل تنبع من إطار ثقافى أو منظومة ثقافية وحضارية، والنهضة الأوروبية اعتمدت فى بعدها الأخلاقى أيا كان الرأى فيه إلى القيم الإغريقية.

وهذه لاشك جزء لا يتجزأ من المنظومة الثقافية الغربية أى أن الأخلاق

الأوروبية وجدت السند الثقافى والحضارى فى القيم الإغريقية، ولكن نقل عوامل النهضة العلمية بالتعارض والتقاطع مع المنظومة الحضارية والثقافية الإسلامية سيفقدها بالضرورة بعدها الأخلاقى، ومن البديهى أن من المستحيل مثلا الحديث عن زرع القيم والأخلاق الإغريقية فى بلادنا لأن الاغريقية ليست تراثنا ولا من مكوناتنا الثقافية والحضارية، أى أن الحل الوحيد الذى تقدمه العلمانية هو النهضة العلمية ، بدون بعد أخلاقى، وبديهى أن الأخلاق ضرورة لطهارة الحكم، وهكذا لم يكن غريبا أن يرتبط فساد الحكم فى بلادنا بالعلمانية وكان الفساد ابن شرعى لتلك العلمانية، وبالطبع فإن الفساد فى الطبقة الحاكمة، وسدنتها من المثقفين العلمانيين سيشكل بالقصور الذاتى عيبا جوهريا فى مشروع النهضة العلمانى ويؤدى إلى انهياره حتما.

أما على مستوى الجماهير، المحرومة من منظومتها الثقافية فإنها إما أن يحاول أفرادها ممارسة الفساد كل على طريقته وهذا طبعا متاح فى حدود ضيقة لعدد محدود من الأفراد يلحقون بصورة أو بأخرى بالطبقة الحاكمة، أو الشعور المتزايد بالاغتراب والتعاسة والحزن وانحطاط وسائل التعايش بين الناس بعضهم ببعض والاحتكام المستمر بينهم ويصبح الآخر هو الجحيم، لأن الأخلاق بالضرورة أمر لازم للتعايش بين الناس، ومع غياب المنظومة الثقافية التى تنبثق منها الأخلاق وتعتبر مرجعا لها، فإن الحياة تصبح بالنسبة للجماهير شديدة القسوة ولايمكن احتمالها وهو مايعبر عنه بالغربة، هذا مع افتراض نجاح الجانب الصناعى والاقتصادى من النهضة، فما بالك إذا لم يلب هذا الجانب مجرد الطموح الاقتصادى للجماهير أو حتى الحد الأدنى منه أليست العلمانية بهذه المثابة هى الجحيم بعينه، وفضلا عن هذا

وذاك، فإن المشروع العلماني للنهضة والذي يؤدي تلقائيا إلى الفساد والغربة، ويحرم الجميع من الأخلاق لغياب الإطار المرجعي لها ، هو أيضا سيحرم الأمة من الفنون والآداب، التي لاتظهر إلا استنادا إلى مرجعية ثقافية تقدم رموزا ودلالات وأذواق أي هي تقتل الفن والأدب بإفساد أرضيته الطبيعية وهي الثقافة وتحول الإنسان إلى مجرد صرصار يعيش في بالوعة حتى لو كانت ممتلأة بالغذاء والماء اللازم لهذا الصرصار فما بالك إذا تحول الإنسان العربي في ظل مشروع العلمانية إلى مجرد صرصار مسحوق لايجد حتى غذائه في هذه البالوعة القذرة المسماة بالعلمانية.

التجديد والتغريب
والتخريب

التجديد سنة من سنن الله تعالى فى الكون والحياة، وجسم الإنسان مثلا تتجدد خلاياه باستمرار، فتنشأ باستمرار خلايا جديدة وتموت خلايا قديمة، اللهم إلا الخلايا العصبية. ولكن هذا التجديد يتم من خلال الكائن الحى نفسه، ومن داخله ويظل هذا الكائن هو ذاته وليس شيئا مغايرا ولا ممسوخا أى أن الجسم الحى ككائن متكامل يستخدم عناصر الغذاء والماء وغيرها فى عملية تجديد خلاياه وأنسجته باستمرار ، أى أن التجديد يأتى من خلال هضم العوامل الخارجية واستخدامها فى عملية تجديد داخلى بحتة.

وإذا حاول البعض أن يقطع جزءا من الكائن الحى ويلصق مكانه جزءا آخر فإن الجسم الحى يلفظ هذا الجزء الآخر ورفضه وهذا بالضبط مايحدث لأى أمة ذات شخصية ثقافية وحضارية معينة، فيمكنها أن تستفيد من الثقافات والحضارات الأخرى بحيث تهضم ماتأخذه وتدخله من خلال أنسجتها الحية ليستخدم فى تجديد خلايا هذا الكائن الحى.

والنهضة حتى لو اعتبرناها عملية تجديد بحتة فإنها لاتنجح لو جاءت العملية من خلال بتر عضو من البنيان الثقافى والاجتماعى للأمة، ولصق آخر مكانه ـ مهما كان هذا الجزء الخارجى جيدا ومثاليا.

والإشكال الذى سقط فيه منهج النهضة التغريبى أنه تجاهل وجود كائن حضارى حى وان التجديد ينبغى أن يكون من داخل هذا الكائن الحضارى الحى وليس بتر هذا الجزء أو ذاك وإلصاق هذا الجزء أو ذاك من نسق حضارى آخر مكانه، والأمر هنا يؤدى إلى تفجير النسق الاجتماعى من داخله وتنثيره، أى فشل مشروع النهضة.

ولعل هذا يفسر لماذا شجعت السلطات الاستعمارية دائما على زرع أنماط الثقافة والسلوك الغربى فى المستعمرات، فهذا الأمر يتم ليس حبا فى نشر

قيم وثقافة الغرب فى المستعمرات، وليس حبا فى تجديد وتحديث البنى الثقافية لتلك المستعمرات، ولكن لتخريب وتفجير الواقع الاجتماعى فى هذه المستعمرات لكى تظل خاضعة لها وضعيفة عن مواجهتها، ومن البديهى أن الغرب لايريد لنا النهضة لا على الأساس المحلى ولا على الأساس الغربى ولا على أى صورة.

وهكذا فإن النخب العلمانية والتغريبية، كانت مجرد ناقل لفيروس التخريب والتفجير وليست جسرا للعبور إلى الحضارة أو تجديد البنى الثقافية والحضارية فى مجتمعاتها.

وهكذا أيضا نستطيع أن نفهم لماذا ظلت الفكرة التغريبية حبيسة الصالونات وقاصرة على النخب، لأنها كانت مؤامرة أكثر منها محاولة للنهضة والتجديد، ونفهم الآن لماذا أنصب اهتمام النخب التغريبية على تدمير البنى التقليدية الراسخة للثقافة الوطنية والتى هى الأساس لعملية الهضم والتجديد من الداخل، إن الأمر أشبه بكسر الإناء وليس تغيير مابداخله، المسألة فى مضمونها الأخير ليس تجديدا لأن التجديد لا يحدث إلا من خلال الكائن الثقافى الحى الموجود فعلا وأيا كانت درجة تخلفه ومن خلال عملية إصلاح داخلى طويلة، ولكنها وسيلة لتحقيق عملية التفتيت وتدمير قنوات التواصل وحرمان الأمة من القدرة على الصمود والمقاومة، وقتلا لوجودها ذاته فى النهاية.

وهذا لايعنى الانكفاء على الذات ولا رفض التجديد، بل يكون التجديد من داخل وفى إطار الكائن الحى الموجود واستفادة وهضما للعوامل الخارجية ودمجها من خلال الهضم والتمثيل الغذائى داخل أنسجة الجسم الحضارى الحى للأمة.

وعندما اكتشفت النخب العلمانية والتغريبية أنها لم تكن جسرا للنهضة بقدر ماكانت حاملا لفيروس التخريب والتغريب عاد بعضها إلى رشده واستمرأ البعض الآخر المكاسب التى حصل عليها من خلال أداء تلك المهمة القذرة فشكلت نخبة اجتماعية تميزت على الأمة وانفصلت عنها ومارست عليها تعاليا أو تضليلا أو تآمرا ووقفت دائما ضد مصالحها المشروعة.

إرهاب المصطلح

إذا رفضت الماركسية فأنت ضد العدالة الاجتماعية ورأسمالى بالضرورة، وإذا رفضت الديموقراطية فأنت ضد الحرية وفاشى بالضرورة، هكذا يضع العلمانيون المسألة، رغم أن وضع المسألة بهذه الطريقة يخل بأبسط قواعد المنطق.

نعم نحن نرفض الماركسية، لأنها نتاج غربى وجزء من السياق الاجتماعى الغربى، وننحاز فى الوقت نفسه إلى المستضعفين والفقراء وندعو إلى العدالة الاجتماعية ونرفض استغلال الانسان لأخيه الإنسان والمنهج الإسلامى فى هذا الصدد واضح وتفصيلى ومحدد، قد يتشابه مع الماركسية أو يختلف عنها ولكنه يظل شجرة مذهبية مستقلة عن الشجرة الماركسية وتختلف عنها فى الأصل والجذور والثمار وإن تشابه معها فى بعض الأشياء كتشابه أى شجرتين مختلفتين، نرفض الماركسية انحيازا إلى العدالة الاجتماعية لأننا ندرك أن الماركسية لن تحل قضايا الفقراء والمستضعفين بل تزيدها تعقيدا وظلما وهذه تجربتها تدل عليها.

نعم نرفض الديموقراطية لأنها أيضا نتاج غربى وجزء من السياق الاجتماعى والسياسى الغربى، وننحاز فى نفس الوقت إلى حقوق الانسان وحق تداول السلطة وحق تشكيل الأحزاب وحق الاختيار الدينى والسياسى وحرية التعبير واختيار الحاكم والمسئولين عن طريق صندوق الانتخابات، والمنهج الاسلامى فى هذا أيضا واضح وصريح وتفصيلى ومحدد ، ونقول أن هذا قد يتفق فى الكثير أو القليل مع الديموقراطية وقد يختلف عنها وهذا لا يعنينا فمنهجنا فى الحرية حرية الاختيار والتعبير وتداول السلطة وتشكيل الأحزاب وصندوق الانتخابات شجرة مستمدة من الأصل الإسلامى تتشابه أو لاتتشابه مع الديموقراطية كما تتشابه أى شجرتين دون أن يكونا شجرة واحدة أو من بذرة واحدة.

نرفض كل المذهبيات السياسية والاجتماعية الغربية، لأننا نحرص على

تحرير المصطلح كجزء من الصراع الحضارى مع الغرب الذى يفرض علينا معركته لاستعمارنا ونهبنا والقضاء علينا وزرع اسرائيل فى قلبنا، نرفض كل المذهبيات السياسية والاجتماعية الغربية لأنها نتاج لأرضية حضارية فاسدة هى الحضارة الغربية بمانى العالم منها الكثير وعانينا نحن أيضا منها الكثير.

وإن نظامنا السياسى الإسلامى "الشورى" أفضل الف مرة من الديموقراطية الغربية، لأن الديموقراطية الغربية مزدوجة المعايير وعنصرية أما نظامنا الإسلامى فمعاييره واحدة وغير عنصرى، الديموقراطية الغربية هى التى مارست فى ظلها دول الغرب كل جرائمها الاستعمارية من نهب وقهر وعنف وعنصرية واستغلال للدول الفقيرة والضعيفة أما نظامنا الإسلامى فهو يجعل المسلمين كأمة ليسوا فقط ممنوعون من استغلال وظلم غيرهم أو ضرورة العدل مع العدو قبل الصديق، بل مسئولون عن رفع الظلم والقهر والنهب والاستغلال عن أى إنسان وأى جماعة بشرية على وجه الأرض.

فى ظل الديموقراطية الغربية يمكن أن تفسد البيئة وتلوث الأرض وتنتج السلاح الذرى وتصيب الانسان بالاغتراب، أما نظامنا السياسى الإسلامى فيجعل الأمة مسئولة عن المحافظة على البيئة وعدم إنتاج إلا مايسعد الإنسان.

الديموقراطية الغربية تفتقد بالقطع إلى الحرية لأن الحاجة الاقتصادية والحرمان والخضوع للاحتكارات الكبرى يجعل المسألة مجرد لعبة بين المؤسسات العملاقة التى تسلب الإنسان حريته الحقيقية عن طريق الحاجة الاقتصادية أو المافيا ومنظمات الجريمة أو الإعلام المتوحش أو غيرها أما نظامنا الإسلامى فإنه يجعل الإنسان قادرا على مواجهة كل هذا لو نشأ لأنه

يعرف أن الله أكبر وأعز من تلك القوى ثم أنه يمنع نشأة هذه المؤسسات القاهرة للإنسان بوسائل متعددة.

الديموقراطية الغربية تعطى للفرد حرية إفساد المستقبل والقضاء على الأجيال القادمة أو حتى الإضرار بالآخرين فيما حوله لأن حرية الزنا مثلا انتقاص لحرية وحق الآخرين فى عدم اختلاط الأنساب ، فضلا عن الأضرار التى تلحق بالمرأة التى تتحمل وحدها نتيجة هذا الزنا فى معظم الأحوال، وحق الإجهاض مثلا اعتداء على حق الجنين، وحرية الشذوذ طريق إلى انهيار المجتمع أى مصادرة لمستقبل الأجيال القادمة... وهكذا.. أما نظامنا الإسلامى فهو يحرر الإنسان ويحمى الآخرين ويحافظ على مستقبل الأجيال القادمة.

نكرر أننا نتمسك بتحرير المصطلح، ونتمسك فى نفس الوقت بحق الاختيار لكل إنسان، وحق التفكير والنشر وحق تداول السلطة وحق الاجتهاد وحق تشكيل المؤسسات السياسية الحزبية والنقابية والثقافية ونحترم صندوق الانتخابات ونعتبر أن الاعتداء على كرامة إنسان هو أهم عند الله من الاعتداء على حرمة الكعبة!.

وأطمئن السادة العلمانيين على أن مستقبلهم مضمون فى ظل النظام الإسلامي، لأن الشريعة الإسلامية تعطى المعارضين لها والمخالفين لها الحق فى الاختيار والحق فى تشكيل مؤسسات وأحزاب وصحف وتجمعات والحق فى الدعوة إلى مايؤمنون به، بل يجعل من واجب أمة الإسلام أن تحمى حرية هؤلاء فى أى مكان وزمان إذا ما اعتدى على هذه الحرية معتد، وقد يقول العلمانيون ان هذا بالفعل متاح فى الشريعة الإسلامية ولكن تطبيق هذه الشريعة وفهمها أمر مرتبط بالبشر الذين يقومون على السلطة الزمنية، أى

بكلمة أخرى أنهم لايثقون فى أن الإسلاميين المعاصرين سوف ينهجون معهم هذا النهج، وأقول لهم اطمئنوا فإن أحد قادة الإخوان المسلمين مثلا وهو المستشار حسن الهضيبى عندما سئل عن " هل يسمح بقيام حزب شيوعى فى الدولة الإسلامية أو الدولة التى يحكمها الإخوان المسلمون مثلا قال نعم يسمح بذلك وهذا حقهم بل إننى أحرص منهم على إعطائهم الحق هم وغيرهم فى تشكيل حزب سياسى علنى يبشر بمبادئهم ويدعو الناس إلى انتخابهم على أساسها وإن كنت أعرف أن الجماهير سترفضهم.

التخبط في الخطاب العلماني

الخطاب العلمانى والتغريبى خطاب أيديولوجى أساسا، وإذا افترضنا البراءة وصرفنا النظر عن النشأة المشبوهة للعلمانية فى بلادنا، فإننا نتوقع أن تحاول التيارات العلمانية والتغريبية التوجه بخطابها إلى الجماهير، ونلاحظ فى هذا الصدد أن التيار التغريبى فشل دائما فى اقناع الجماهير بخطابه السياسى وبرنامجه الاقتصادى والاجتماعى ويرجع هذا إلى عدة عوامل، أولها أن الوجدان الجماهيرى والثقافة الجماهيرية لايتقبل الافكار العلمانية والتغريبية بسهولة لأنها غريبة عنه ولأنها لاتدرك جوهر تحدياته ولا تخاطبه باللغة التى يفهمها، وثانيها أن الخطاب العلمانى يستخدم الأساليب والوسائل والمناهج ومدارس التفكير التى ظهرت فى الغرب، أى التى هى جز من البنيان الاجتماعى الغربى وتعبر عن واقع ومشاكل مغايرة ومخالفة لواقعنا وثالثها أن العلمانيين وبما أنهم ليسوا أوروبيين فإنهم مهما أوتوا من قدرة على فهم لغة الغرب فإنهم سيظلون أعجز من أن يهضموا ثقافة الغرب ويفهموها على حقيقتها وبالتالى سيقدمون مفهومهم هم للثقافة الغربية وليس الثقافة الغربية فى حقيقتها، وهكذا.

وجد العلمانيون أنفسهم فى مأزق الجهل بمايريدون تقديمه والجهل بالأرضية الاجتماعية لجماهيرهم أيضا، ثم الرفض المستمر لخطابهم السياسى من قبل الجماهير، وبدلا من الاعتراف بفشل خطابهم السياسى راحوا يمارسون نوعا من الإرهاب الفكرى والسلطوى على الجماهير، فزعموا أن خطابهم السياسى ليس مجرد دعوة أيديولوجية كما هى فى حقيقتها بل هى علم وراحو يكثرون من استخدام كلمات العلمية والموضوعية والمنهج العلمى وحقل المعرفة، وغيرها من المصطلحات بهدف الإرهاب الفكرى للآخرين، وهنا وقعوا فى خطأ جديد حيث ساووا بين الأيديولوجية والمذهب السياسى وبين

العلم ـ واستخدموا المناهج المختلفة للعلوم المختلفة في علوم أخرى وفي الخطاب السياسي وبديهي أن المناهج أدوات نظرية تختلف من حيث صلاحيتها من حقل معرفي إلى آخر، فما يصلح من أدوات منهجية في علم قد يفشل في علم آخر أو يحقق نجاحا جزئيا.

وكذلك راح العلمانيون يمارسون تعاليا زائفا، فوصفوا منهجهم بالعقلانية رغم أنه لا علاقة بين العقلانية والخطاب السياسي العلماني ، فالعقلانية قد تكون في التراث وقد تكون في غيره وليست حكرا على تيار سياسي بعينه، وكذا وصفوا أنفسهم بالحداثة لوصف الآخرين بالرجعية في حين أن بعض التيارات الأخرى قد تكون أكثر حداثة من التيار التغريبي بل لا مانع من أن تكون إسلاميا وحداثيا مثلا ولا مانع أن تكون تغريبيا ورجعيا أيضا.

ومع كل هذا الخلط في الأوراق والتداخل في المناهج العلمية وممارسة الإرهاب الفكري فإن الخطاب العلماني لم يلق رواجا لدى الجماهير، وهنا ارتكب التيار التغريبي أقسى جرائمه حيث تحالف مع السلطات المستبدة والعسكر أساسا لضرب الجماهير وتعذيبها بدعوى القضاء على الفكر الغيبي واللاعقلاني والرجعي، ولأن السلطة في بلادنا مازالت تخضع لمنطق القوة، أي تخضع للمؤسسة العسكرية أساسا ولأن الجماهير عادة تلوذ بالدين والوجدان الديني في مواجهتها للسلطات المستبدة، أصبح الخطاب الديني ورموزه الخطر الأساسي على السلطة المستبدة، وهذه اكتشفت فائدة استخدام العلمانيين في تحديد فاعلية هذه المعارضة الجماهيرية لحماية مكاسب السلطة والتشبث بها، وأصبح المنظر في النهاية مزريا حيث أصبح العسكري يستخدم المثقف العلماني كحذاء وسوط وأحيانا ممسحة لأخطائه وتبريرا لسياساته.

ومن خلال التحالف السلطوى العلمانى يتم ارتكاب كل الخطايا والأخطاء فبدلا من النظرة الشمولية للواقع وبدلا من محاولة تجديد الواقع من داخله نجد النظرة التجزيئية لهذا الواقع والتعامل مع مشاكله كل على حدة، وبدلا من اعتبار المجتمع كيانا حيا مثل الجسم الحى يتجدد باستمرار من خلال تجديد خلاياه الحية نجد المحاولات تأتى من السلطة والعلمانيين لقتل أجزاء من الجسم الحى وزرع أخرى مكانها والنتيجة الحتمية أن يلفظ هذا الجسم المجتمعى الحى مازرع فيه ويدفع أيضا ثمن بتر أجزاء منه أو قتل أجزاء أخرى ويتحول فى النهاية إلى كائن عاجز ومرة أخرى بدلا من اعتراف العلمانيين بالخطأ نراهم يتهمون الواقع بالجمود واللاعقلانية والتخلف وأنه واقع غير قادر على النهضة أو أن ثقافته لا يمكن لها أن تحمل قيم النهضة وتبدأ الحرب من ثم على المجتمع وهويته وثقافته فى دوامة لا نهائية.

ويعبر حسن صعب عن هذه القناعة قائلا : " إن العنف والقهر حق إذا تعذر سبيل الاقناع السلمى". ويعبر أدونيس أيضا فى كتابه الثابت والمتحول عن نفس الشىء قائلا: " من الطبيعى أن يحتاج التحديث الى طليعة أقلية مادام المجتمع العربى والثقافة العربية ثقافة تقليدية متخلفة، ولذلك يحتاج هذا المجتمع إلى تغيير جذرى شامل لايتم إلا بالعنف، ويعلق الدكتور برهان غليون على ذلك فى كتابه اغتيال العقل قائلا: " أى ثورة وعنف تقودها أقلية طليعية ضد الأكثرية المتخلفة من الجماهير"..

الصحوة الإسلامية في خيال العلمانيين



عندما فرضت الصحوة الإسلامية نفسها ، راح العلمانيون يرسمون لها صورة من خيالهم بدلا من التعامل معها كما هى، وهذا بالطبع نوع من الكذب السياسى من ناحية ونوع من الهروب العلمانى من مواجهة الحقيقة من ناحية أخرى. والصورة الخيالية غير الحقيقية والكاذبة التى رسمها العلمانيون للصحوة الإسلامية أراحت العلمانيين لأنها جعلتهم يمارسون هوايتهم المفضلة فى النقد والتعالى الزائف وادعاء العلمية، وقد افتقدوا العلمية فى اللحظة التى قرروا فيها اختراع شكل ومضمون للصحوة الإسلامية من عندهم ومن ثم نقدها ، بدلا من محاولة دراسة وفهم الظاهرة والتعامل معها كما هى وليس كما يتوهمون.

وبديهى أن الصحوة الإسلامية ليست معصومة من الخطأ ، ولكن نقد الأخطاء شىء، واختراع أخطاء ونقدها شىء.

والغريب أن هذه الممارسة غير العلمية تجاه الصحوة الإسلامية طالت جميع مدارس العلمانيين بلا استثناء ولم تقتصر على هؤلاء المهرجين فى المدارس العلمانية أمثال فرج فوده ورفعت السعيد بل وصلت إلى عدد العلمانيين ممن تدثروا طويلا برداء الوقار والعلمية أمثال د. فؤاد زكريا.

فى كتاب الصحوة الإسلامية فى ميزان العقل للدكتور فؤاد زكريا يبدأ الرجل بداية غير علمية ولا موضوعية حين يربط بين تخلف الدول الإسلامية وتمزقها وبين الإسلام الذى يمارسه المسلمون فى تلك البلاد على أساس أن الإسلام فى رأيه هو مايصنعه به المسلمون، يقول دكتور فؤاد زكريا إن الدول الإسلامية أصبحت على الصعيد الدولى فى ذيل المجتمع العالمى، إنها وحدها هى التى تعيش بلا أمل، يضيف "الكل فى بلاد العالم الثالث ينهضون، وإن لم ينهضوا يقاومون وتنتفض قلوبهم بروح الثورة والسخط

على الأرضاع ويتملكهم الأمل فى مستقبل يتغير فيه مجتمعهم وإنسانيتهم إلى الأفضل.. إلا العالم الإسلامى.. فكل شىء فيه هامد خامد، وكل شىء فيه مبعثر ومنقسم وكل روح فيه منطفئة مكدودة، أما الأمل قصارى الأمل فنفى أن يدوم الحال ، ولا يطرأ مكروه يقلب الأوضاع ويغير المستقر ويعكر الهادى".

ونحن بدورنا نسأل الدكترر فؤاد زكريا سؤالا كان ينبغى هو أن يسأله لنفسه ويجيب عليه متى حدث هذا ولماذا حدث ألم يحدث هذا عندما غاب الإسلام عن الحكم والمجتمع، ألم يحدث هذا فى ظل حكم علمانى كان هو رغيره من العلمانيين سدنة له وكبار مسئوليه فيه، ألم يتسبب هذا الحكم العلمانى فى حدوث انفصام فى الشخصية الشعبية حالت دون المساهمة والإيجابية وأدت إلى اليأس والسلبية.

قد يكون كلام الدكتور فؤاد زكريا صحيحا لو كان الحكم اسلاميا ولكن الإسلام غاب عن الحكم منذ قرنين تقريبا وبالتالى فلا محل لتحميل الإسلام أو المسلمين أسباب هذا الواقع المزرى. ومن ناحية أخرى يرى الدكتور زكريا أن الجميع ينهضون أو يقاومون ماعدا العالم الإسلامى فكل شىء فيه هامد وخامد ويتناسى الدكتور زكريا أن الصحوة الإسلامية ذاتها ماهى الا ثورة ومحاولة للمقاومة والنهضة وأن جوهر مشروعها هو الثورة على الاستكبار العالمى والقوى الدولية الاستعمارية والاستبداد الداخلى وأسباب التخلف فى الواقع، ولعل الدكتور زكريا يدرك الآن أن تهمة الارهاب والعنف الموجهة من الجميع إلى الصحوة الإسلامية وبصرف النظر عن رأينا فيها، هى دليل مقاومة وحياة ومعارضة وثورة سواء كانت فى الطريق الصحيح أم لا.

ويعود الدكتور فؤاد زكريا ممارسا سطحية لامبرر لها فيقول إن هناك من

أصحاب الاتجاهات المتخلفة من تعلق بقطار الصحوة الإسلامية، وهذا بالطبع أمر صحيح ووارد ولكن ليس فى الحركة الإسلامية وحدها، بل فى كل حركة سياسية أو اجتماعية أو دينية أو فكرية وفى كل الحركات والثورات الصحوات التى عرفتها الدنيا، لأن تسلق الانتهازيين لأى حركة أمر موجود ومعروف وليس قاصرا على الصحوة الإسلامية وحدها، بل لعلنا نزعم ولأسباب متعلقة بالمبادىء الإسلامية وبظروف الصحوة الإسلامية أن هذا فى أقل حالاته بالنسبة للصحوة الإسلامية، وفى كل الأحوال فإنه لايصح أن نلصق ظاهرة اجتماعية بحركة معينة أو نقصرها عليها أو نجعلها من عيوبها وكأنها اخترعتها هى.

يعود الدكتور فؤاد زكريا فيتعامل مع الصحوة الإسلامية كما يتوهمها أو يتجاهل جوهرها ويلتقط شيئا من أطرافها فيقول: " إن الحركات الإسلامية تركز كفاحها على الجوانب الشكلية من العقيدة وتثير ضجة إعلامية هائلة حول تربية اللحى لدى الرجال والحجاب لدى النساء".

والدكتور فؤاد زكريا هنا إما جاهل بالمسار الجوهرى والعريض للصحوة الإسلامية وإما يتعمد الجهل والنسيان، ولن أذهب بعيد، فكاتب هذه السطور والموصوف لدى أجهزة الأمن بأنه من تيار تنظيم الجهاد لم يكتب سطرا واحدا عن اللحية أو الحجاب فى حين كتب عشرات الكتب ومئات المقالات حول القضية الفلسطينية، أو الكفاح الشعبى المصرى ضد الاستعمار، أو دور الحركة الإسلامية فى تصفية الاقطاع، أو قضايا الحرية والتبعية.. إلخ ونعود فنقول لماذا يتجاهل الدكتور فؤاد زكريا جهاد الإخوان المسلمين فى فلسطين مثلا أو على ضفاف القناة.. أو النضال السياسى الذى مارسه أحمد حسين ضد الملك والإقطاع، لماذا يتجاهل الدور الذى تلعبه حركة

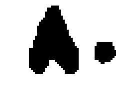
حماس فى فلسطين وكذا حركة الجهاد الإسلامى سواء فى الكفاح المسلح ضد الكيان الصهيونى أو فى تفجير الانتفاضة الفلسطينية واستمرارها، لماذا يتجاهل أن حزب الله فى لبنان مثلا هو الذى حمل على عاتقه عملية الكفاح المسلح ضد التواجد الإسرائيلى فى جنوب لبنان.

إننى أزعم أن قراءة الممارسات السياسية وكذا الاسهامات للصحوة الإسلامية تنصب أساسا على مناهضة الاستعمار أو محاربة الاستقلال أو كشف ألاعيب البنك الدولى، أو الانحياز إلى الفقراء والمستضعفين أو تبنى قضايا الحرية والعدالة ، وحتى إذا تكلم أحدهم عن الحجاب فإنه أمر نادر من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنه يربطه بقضية التميز السلوكى والقيمى. أى كرفض لقيم وسلوك المستعمر، كما يربطه بقطع خيوط التبعية الاقتصادية مع بيوت الأزياء الغربية وشركات تصنيع أدوات التجميل.

ويتابع الدكتور فؤاد زكريا نفس الخطأ والتجاهل فيزعم أن الجماعات الإسلامية المعاصرة تفتقر إلى برنامج محدد المعالم وهذا لعمرى هو الاستهبال بعينه، ففى غضون الأعوام القليلة الماضية هناك عشرات البرامج التفصيلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية التى قدمتها الأحزاب الإسلامية، ففى أكثر من مكان تم نشر برنامج جبهة الانقاذ الجزائرية وكذا حركة حماس الجزائرية ، وهناك البرنامج الخاص بالإخوان المسلمين بالأردن، وحتى فى اليمن فإن حزب الإصلاح الإسلامى نشر برنامجه الانتخابى فى انتخابات ١٩٩٣ كاملا، وحتى فى مصر هناك برنامج التحالف الإسلامى فى انتخابات برلمان ١٩٨٤ وكذا البرنامج الانتخابى لانتخابات المحليات عام١٩٩٢ وقد نشرت هذه البرامج فى كتيبات واسعة الانتشار وكذا ملخصا لها فى صحيفة الشعب، بل لعلنا نزعم أن وجود

برنامج محدد وتفصيلي هو أمر كان للاتجاه الإسلامي الريادة فيه فهناك البرنامج الذى نشره حسن البنا تحت عنوان "مشكلاتنا فى ضوء النظام الإسلامى" وهى رسالة للإمام الشهيد معروفة ومنشورة ومشهورة وكذا البرنامج الذى قدمه الإخوان المسلمون فى أغسطس سنة ١٩٥٢ لإصلاح الأوضاع فى مصر عقب حركة ١٩٥٢ .

شجرة الزيتون وشجرة الزقوم
حول قضايا الحضارة والمدنية



أنتم رافضون للحضارة والمدنية والعلم والتقدم والحداثة، تعيشون فى الماضى ولا تعيشون فى الحاضر وترفضون المستقبل، هكذا دائما يتحدث العلمانيون.

والحديث بهذه الطريقة يحمل مغالطات بالجملة، مغالطات أكثر من عدد كلمات تلك الجمل التى يلوكها العلمانيون دائما وأبدا.

من هذه المغالطات التعامل مع الحضارة الغربية وكأنها هى الحضارة والعلم والمدنية، ورفض الاعتراف بالتعددية الثقافية والحضارية ومنها إغفال تحليل علاقات السيطرة الثقافية على الصعيد الدولى ومنها تجاهل الظرف الذاتى والموضوعى المعاصر لعلاقتنا المعاصرة بالحضارة الغربية أى إغفال ظاهرة الاستكبار والاستعمار والنهب والتبعية والقهر والعنصرية التى شهدها العالم وشهدناها على يد الحضارة الغربية ، ومنها أيضا أن لنا نسقنا الحضارى والثقافى.

وإذا انطلقنا من أن لنا شخصية حضارية وثقافية متميزة، وأن هذه الشخصية الحضارية والثقافية مثل الشجرة، فإن العلمانيين يطلبون منا أن نقطع تلك الشجرة من الجذع، لأن قطع الجذور مستحيل وأن نلصق على هذا الجذع شجرة الحضارة الغربية وبالطبع هذا مستحيل علميا وموضوعيا، لأن النتيجة أن الشجرة ستموت ولن تورق ولن تثمر، فلا نحن حافظنا على شجرتنا ولا نحن استفدنا من الشجرة الأخرى.

والموقف الصحيح والعلمى هنا أن نبدأ بدراسة خواص شجرتنا ونعرف أسباب ضعفها، ونستفيد من تجارب الآخرين حول أفضل أساليب العناية بالشجرة وأفضل وأحدث طرق ريها وتغذيتها ورعايتها، أى الانفتاح الثقافى الواسع جدا على تجارب الآخرين لنجعلها زادا وغذاء وماء لشجرتنا الحضارية

التى سوف تهضم هذا الزاد الثقافى كله فى داخل أجهزتها وأنسجتها الحية وتجعله جزءا منها.

إن الإسلاميين هنا وانطلاقا من فهمهم لهذه النقطة لايدعون إطلاقا للانغلاق الثقافى والحضارى فهذا أولا مستحيل، وهو ثانيا يخالف تجاربهم، لأن الحضارة الإسلامية هى أكثر الحضارات انفتاحا واستفادة من التجارب والثقافات والحضارات، والدعوة إلى الاستفادة من الدم وتجارب الآخرين فريضة إسلامية "أطلبوا العلم ولو فى الصين" "الحكمة ضالة المؤمن" " من تعلم لغة قوم أمن شرهم" اللغة هنا ليست مجرد اللسان بل هى كل أنواع العلوم والثقافات، والحكمة طبعا تعنى كل أنواع الفنون والعلوم والثقافات، وكذا العلم يعنى مختلف أنواع العلوم.

وانطلاقا من هذا الانفتاح الحضارى والثقافى فإننا لانرفض أن نطعم شجرتنا بمختلف أنواع الأشجار الأخرى، والتطعيم فى علم الزراعة معروف ولكن له شروطه، فهو لا ينجح إلا بين أنواع معينة من الأشجار، ورفضنا للتطعيم بالحضارة الغربية لاينبع من الأمر فى ذاته، بل ينبع من الموقف العلمى الصحيح للتطعيم، لأن التطعيم هنا سيفشل حتما، لأنه بين شجرتين حضاريتين مختلفتين تماما، لأن حضارتنا تقوم على التوحيد الحرية والعدل والحضارة الغربية تقوم على الوثنية والقهر والنهب والعنصرية والمنفعة اللاأخلاقية.

اننا نطلب ونرحب ونؤمن بتعاون الحضارات وتفاعلها ونؤمن ونرغب فى ذلك بالشروط العلمية الصحيحة مع الحضارة الغربية، ولكن المشكلة هنا أن الحضارة الغربية لاتريد لا التعاون ولا التفاعل الحر مع الحضارات الأخرى، إنها تريد الهيمنة الثقافية والحضارية والقضاء على الحضارات الأخرى ولم

ولن تسمح للآخرين بالاستفادة منها، إنها تطلب منهم العمل كعبيد لديها، وأظن أن الجميع يعرف أنه فى حين أن حجب العلم جريمة فى الحضارة الإسلامية حجبه عن المسلم وغير المسلم، فإن الغرب يحاكم ويعاقب من يجرؤ على محاولة الاستفادة من التقنية الغربية وقضية المهندس المصرى عبدالقادر حلمى خير مثال على ذلك.

ذلك الرجل الذى حكم عليه بالسجن بتهمة نقل التكنولوجيا الأمريكية!

الحضارة الغربية إذن هى التى ترفض التفاعل الحر بين الحضارات وتاريخها مع العالم هو تاريخ الهيمنة والنهب والقهر والتعامل مع العالم بعنصرية وبالتالى فإن طريق التعاون مقطوع، ولا سبيل لنا الا انتزاع العلم والمدنية والثقافة الحديثة انتزاعا وتحقيق النهضة من خلال الصراع مع الغرب وليس الخضوع له مادام طريق التعاون والتفاعل الحر مقطوعا سلفا.

وهب أننا أسقطنا كل هذه الحقائق وسلمنا بالمنطق العلمانى فى أن الحضارة الغربية هى الحضارة العالمية وعلينا أن ندخل البيت الحضارى العالمى، وأن الغرب لم ولن يمنعنا من ذلك فهل هذه الحضارة التى تدعو العالم للدخول الحر فيها وليس التبعية لها تملك مقومات هذه العالمية، الحضارة لن تكون عالمية إلا إذا كانت تتسع للأبيض والأسود والأحمر والأصفر، ولن تكون عالمية إلا إذا كانت ذات معايير واحدة تجاه كل الجماعات البشرية، ولن تكون عالمية إلا إذا كانت منجزاتها تخدم كل البشر وليس جنس واحد منهم.

وإذا كانت الحضارة حضارة عنصرية فكيف تكون عالمية! وإذا كانت حضارة مزدوجة المعايير فكيف تكون عالمية وإذا كانت منجزاتها العلمية قد استخدمت ليس فقط لصالح الأوروبيين وحدهم أو طبقة واحدة منهم فى

رواية أخرى بل هى استخدمت هذه المنجزات العلمية فى قهر ونهب الآخرين كيف تكون عالمية وهى التى تفسد البيئة وتثقب الأوزون وتجعل الإنسان يعيش فوق بركان نووى وذرى!

إذا كان لابد من وجود حضارة عالمية، فلن تكون إلا الحضارة الإسلامية التى تنظر للناس من جميع الألوان والأجناس والأديان نظرة واحدة، بل هى حضارة شارك فى صنعها واندمج فيها الأصفر والأسود والأحمر والأبيض، الآسيوى والإفريقي والأوروبى، والتى ترفض فكرة العنصرية "فالناس سواسية كأسنان المشط" ، والتى لم تحجب العلم يوما من أحد بل سارعت إلى تقديمه إلى من يطلبه ومن لا يطلبه، وهى الحضارة التى تجعل أبناءها ليسوا فقط ممنوعون من ممارسة الظلم والقهر والعنصرية، بل مطالبون شرعا بإزالة كافة أنواع الظلم والقهر والفقر والعنصرية عن أى إنسان أو جماعة بشرية، وهى الحضارة ذات المسئولية الأخلاقية عن البيئة والإنسان بل والحيوان "لوعثرت عنزة فى العراق لسئل عمر عنها".

والتى : "ليس منا من بات شبعان وجاره جائع" والجار هنا قد يكون فرد أو جماعة أو مدينة أو دولة أو قارة أو كوكب آخر، الحضارة التى لاتعرف ازدواج المعايير "لايجرمنكم شننان قوم على ألا تعدلوا".

وهكذا فإن الدعوة إلى الحضارة العالمية تستلزم الدعوة بالضرورة إلى الحضارة الإسلامية وليست الحضارة الغربية التى تحمل كل القيم والممارسات التى تسقط عالميتها..

قد يرد العلمانيون قائلين انك تتحدث عن الحضارة الغربية ككتلة صماء والأصح أن تتحدث عن مذاهبها الصالحة فقط، ونسأل نحن بدورنا ماهى مذاهب أو مذاهب الصالحة، مع العلم أن الاعتراف بفساد مذهب واسعة منها

وليست استثناء أو مذاهب طرفية أو جانبية يستلزم بالضرورة التفكير فى كون الأرضية الثقافية ذاتها فاسدة وليست فقط تلك المذاهب مادامت انتشرت واتسعت وعاشت فى الحضارة الغربية، أى أنها خرجت على أن تكون استثناء على القاعدة أو شذوذا عليها أو مجرد شىء هامشى فيها.

أليست النازية والفاشية والصهيونية والشيوعية من افرازات الحضارة الغربية، وألا يعنى فساد هذه المذاهب وسقوطها يؤكد فساد الحضارة الغربية برمتها، حسنا سنتجاوز هذا ونتحدث عن المذاهب المزعومة الصلاح.

وهي الرأسمالية أو الليبرالية أو الديموقراطية وكلها شىء واحد طبعا، ولكن أليست تلك المذاهب هى التى حكمت الدول الاستعمارية وهى التى ارتكبت جرائم إبادة الهنود الحمر والأندوجين فى استراليا واسترقت الأفريقيين السود ونظمت المذابح للشعوب فى الجزائر وفلسطين وفيتنام والسلفادور.. والقائمة أطول من أن ترصد ونهبت العالم كله، وأفرزت الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات التى امتصت دماء الشعوب وتركتها فى حالة مجاعة وإفلاس، على أى حال سندعو واحد من كبار العلمانيين للشهادة فى هذا المذهب الأخير المزعوم الصلاح وبعدها لن يكون هناك محل للدعوة إلى الحضارة الغربية أو أحد مذاهبها الساقط أو السائد.

يقول د. فؤاد زكريا : " العالم كله يعرف أن الاستعمار الفرنسى فى شمال افريقيا قد ارتكب من الفظائع مالا تقاس جنبها أية فظائع، وأن فنون التعذيب قد وصلت على أيدى الفرنسيين فى شمال أفريقيا إلى حد بالغ الفظاعة".

هذا عن الليبرالية الفرنسية فماذا عن الأمريكية يادكتور فؤاد ؟ يسجل لها الدكتور فؤاد : " الفظائع التى ارتكبت فى فيتنام وتشجيع المذابح

السياسية فى شيلى والتعصب العنصرى ضد الزنوج فى أمريكا والتأييد الشعبى لدولة عنصرية مثل إسرائيل".

ويصل الأمر بالدكتور فؤاد زكريا ـ ونحن نوافقه على استنتاجه ـ فى أن الليبرالية والديموقراطية فى الغرب وأمريكا ماهى إلا وهم وأن الحرية الفردية وغيرها من الحريات ماهى إلا أكذوبة، يقول الدكتور فؤاد زكريا : " إن الأمريكى العادى قد تشكل عقله بالطريقة التى يريدها المهيمنون على أجهزة الاعلام الجبارة، وهم الذين يسيطرون على أساليب التفكير وطرق السلوك فى المجتمع بأسره وأن النتيجة الحتمية لذلك أن يصبح الإنسان حتى فى أبسط قراراته اليومية إنسانا مسيرا لا مخيرا، وهكذا تجتمع فى أمريكا ممارسات ظاهرها الحرية وباطنها الخضوع اللاشعورى، وأن فى هذا البلد ترفع عصابات مثل المافيا وتهزأ من كل شرعية وانضباط وتمارس تأثيرها على انتخابات الرئاسة والنقابات وتسيطر على الاقتصاد القومى، وأن الاحساس بالأمان منعدم لدى المواطن العادى ويخاف الرجال والنساء أن يسيروا ليلا فى قلب المدن الأمريكية، ويضيف الدكتور فؤاد: " إن المجتمع الأمريكى تنتشر فيه اتجاهات السحر والخرافة والشعوذة ويخلص فى النهاية إلى أن المجتمع الأمريكى غير متوازن والحياة فيه غاية تفتقد الكثير والعائد النهائى على الإنسان ناقص هزيل".

ويضيف الدكتور فؤاد : " إن الانتخابات الأمريكية مظهرا لأزمة خطيرة فى الديموقراطية وأخطر مافى هذه الأزمة هو أن الأمور كلها تسير كما لو كان كل شىء على مايرام والشكل الخارجى للعملية الانتخابية يومى بكل شروط الحرية والاختيار السليم وتكافؤ الفرص قد استكملت، ومع ذلك فمن وراء هذا الشكل الخارجى يكمن خلل أساسى يستطيع أى شخص يتعمق فى تحليل الأحداث أن يلمح ممارسات لاصلة لها على الإطلاق بجوهر الديموقراطية كما ينبغى أن يكون".

ومايقال من نفاق الحرية فى أمريكا، يمكن أن يقال بصورة أوسع عن

إيطاليا، وبصورة أو بأخرى عن كل أوروبا، أي أن هذا المذهب الأخير في الغرب فاسد أيضا، إذا ماذا يبقى من شيء في الحضارة الغربية يدعونا العلمانيون إلى الأخذ به.

إننا حين ندافع عن الحضارة الإسلامية ونتمسك بها فإننا في الواقع نحقق هدفين، الهدف الأول هو التصدي لمحاولة الهيمنة والسيطرة الغربية علينا ، لأننا ندرك أن الهيمنة الثقافية والحضارية هي أحد أساليب الغرب في السيطرة علينا، وأنها الأكثر فاعلية في تحقيق سيطرة مجتمع على مجتمع من كل الوسائل الأخرى السياسية والعسكرية المباشرة، والهدف الثاني أننا نؤمن بأن قيم الحضارة الإسلامية هي القيم الأصلح إنسانيا وأن على انتشارها يتوقف مصير البشرية وإننا نطمح بها إلى تحرير الانسانية وإنقاذها من الهاوية التي تسير إليها بسبب سيادة الحضارة الغربية.

الدعوة العلمانية إذن، والتي تستخدم مصطلحات الحضارات العالمية والمدنية والعلم والتقدم والحداثة والمعاصرة، ماهي إلا محاولة لتحقيق السيطرة الغربية الثقافية علينا كوسيلة تضاف إلى الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهي بهذا الأسلوب تحقق هدفين أولهما تسهيل السيطرة الغربية علينا، وإفقادنا قدساتنا الذاتية على المقاومة بمسخ شخصيتنا الثقافية، وثانيهما تشويه سمعة تلك الكلمات والمدلولات والمصطلحات لارتباطها بالممارسات العلمانية والغربية فيتم بناء حاجز نفسي بيننا وبينها أي حرماننا من المدنية والعلم والتقدم والحداثة والمعاصرة ولاشك أننا قد اكتشفنا هذه المؤامرة الخبيثة، فنحن نرفض الخضوع للهيمنة الغربية ونحن نحرص على تأكيد هويتنا وشخصيتنا من أجل مزيد من القدرة على المقاومة للهيمنة الغربية ، ونحن نعتبر العلم والتقنية والحداثة والمعاصرة فريضة علينا ينبغي أن نسعى وراءها في أي مكان وزمان لنستفيد بها من خلال إدماجها في مشروعنا الحضاري الحي القادر على هضمها من خلال أنسجته الحية وتحويلها إلى عوامل قوة وازدهار في كياننا الحضاري الحي.

الكوكبية أم صدام الحضارات



أصبح كلا من مصطلح الكوكبية "نسبة إلى كوكب الأرض" أو العالمية أو أن العالم يسير إلي حضارة عالمية واحدة ومصطلح حرب الحضارات أو صراع الحضارات من المصطلحات الكثيرة التداول فى الواقع الثقافى العربى والعالمى منذ أن سقطت الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفيتى وزال الاستقطاب الدولى بين الكتلتين الرأسمالية والاشتراكية.

وينبغى بداية أن نرصد مجموعة من الظواهر حول هذين المصطلحين.

- فمن ناحية فإن الدعوة والتبشير بما يسمى الكوكبية أو العالمية أو سير العالم إلى حضارة عالمية واحدة قد تفشت فى الواقع الثقافى العربى والإسلامى والعالم الثالث عموما فى حين أن الحديث عن حرب الحضارات قد ظهر فى أروقة دوائر الأبحاث الغربية وبالتحديد فى أحد مراكز الأبحاث الجامعية الأمريكية على يد البروفيسور صمويل هاتنجتون.

- ومن ناحية أخرى ينبغى أن ندرك أن صدام الحضارات ليس اكتشافا جديدا، بل هو حقيقة معروفة غابت قليلا بحكم فترة الاستقطاب الدولى ثم عادت لتؤكد نفسها من جديد، وأن إدراك هذه الحقيقة لم يغب عن كثيرين من المفكرين العرب المخلصين أمثال مالك بن نبى الذى تحدث عن محور طنجة جاكارتا فى مواجهة محور واشنطن موسكو أو محمد جلال كشك الذى تكلم عن الصراع الحضارى باعتباره الحقيقة الأكبر والتى تحرك الصراع العالمى رغم بروز الاستقطاب الدولى فى ذلك الوقت بين الكتلتين الرأسمالية الاشتراكية.

تقوم دعوة الكوكبية أو العالمية أو سير العالم إلى حضارة عالمية واحدة، على عدد من الأسس مثل أن العالم قد أصبح قرية اليكترونية صغيرة بحكم تقدم وسائل الاتصال وبالتالى أصبح الحديث عن الخصوصية الحضارية

والثقافية مجرد وهم، وأن القيم الحضارية الغربية ينبغى لها أن تسود العالم بعد أن أثبتت أهميتها وجدواها وأن من يريد أن يرفضها فإنما هو يرفض المعاصرة بل وعليه أن ينسحب من هذا العالم، وأن القيم الحضارية الغربية هى قيم حضارية عالمية.

أما صراع الحضارات ، والذى قال به البروفيسور صمويل هاتنجتون أستاذ علم الحكومات ومدير مؤسسة جون أولين للدراسات الاستراتيجية بجامعة هارفارد الأمريكية فهو يقوم على عدد من المفاهيم مثل أن القرن القادم هو قرن صراع الحضارات، وأن الحضارة هى الدين، وأنه لا خيار فى الهوية الحضارية، أى أن الإنسان لا يملك أن يختار هويته الحضارية بل بها يولد ويموت، وأن الانقسام الأساسى بين الناس سيدور حول محور الثقافة، وأن التناقض الأساسى فى السياسة الدولية سيكون بين مختلف الحضارات حيث ستشكل حدود هذه الحضارات ساحات القتال المقبل، وأنه لم يتبق فى عالمنا المعاصر سوى ست حضارات هى الغربية، والصينية واليابانية والهندية والسلافية والإسلامية، وأن الحضارة الإسلامية هى المرشحة لتحدى الحضارة الغربية وبالتالى يجب تجنيد أبناء الحضارة الغربية لمواجهة المسلمين.

ومن الملفت للنظر هنا، أن الحديث عن صراع الحضارات تم فى مراكز الأبحاث التى تمثل الأساس الاستراتيجى للسياسات الغربية، أى أن الغرب يدرك هذه الحقيقة ويعمل على أخذها فى الاعتبار ورسم سياساته على أساسها وبديهى أن صمويل هاتنجتون ليس عميلا للأصولية الإسلامية وبالتالى فنحن أمام حقيقة بديهية يعمل الغرب من خلالها فهل تغيب عنا هذه الحقيقة التى طرحها من قبل الكثير من المفكرين الإسلاميين على أساس أنها من البديهيات هل تغيب عنا هذه الحقيقة ونعيش فى وهم الكوكبية التى تفشت فى واقعنا الثقافى العربي.

الكوكبية خدعة كبيرة، بل هى مجرد قفاز لإلهائنا عن حقيقة المسألة وبالتالى إخضاعنا فى النهاية للحضارة الغربية، وتبريراتها أكثر فسادا ، فإذا كان العالم قد أصبح قرية اليكترونية صغيرة بحكم تقدم وسائط الاتصال، فهذا مدعاة للتأكيد على حضوريتنا الثقافية فحتى الفرنسيين، وهم جزء من الحضارة الغربية ـ يقاومون الغزو الثقافى الأمريكى ـ رغم أنه من نفس قيمهم الحضارية ولم تحل وسائط الاتصال المتقدمة التى حولت العالم إلى قرية أليكترونية صغيرة عن أن يرفعوا صوتهم احتجاجا ويدعون إلى المحافظة على الخصوصية الثقافية الفرنسية.

وإذا كان البعض يعتبر الحضارة الغربية حضارة عالمية فإن الحضارة الغربية قد أخضعت العالم قهرا وسلبا ونهبا ولم تخضعه عن طريق الانفتاح الحر، بل إن قيم الحضارة الغربية ذاتها قيم غير عالمية لأنها تقوم أساسا على العنصرية ، سيادة المسيحى الأبيض على باقى العالم، وبديهى أن وجود العنصرية فى صميم القيم الحضارية الغربية يجعلها بالضرورة حضارة غير عالمية، لأن القيم الحضارية العالمية ينبغى ألا تفرق بين لون أو جنس أو دين والا كانت دعوة للخضوع الحضارى وليست حضارة عالمية.

وفى الحقيقة فإن إدراك حقيقة أن الصراع الأساسى فى العالم كان ولا يزال حضاريا يؤكد على ضرورة الاهتمام بالمحافظة على هويتنا الثقافية والحضارية وإلا فمصيرنا مصير الهنود الحمر، خاصة وأن الغرب يدرك أن الحضارة الإسلامية هى أكبر التحديات التى تواجهه نظرا للصراع التاريخى الطويل والذى لم ينقطع يوما والممتد فى التاريخ والجغرافيا بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية ونحن إذا أمام مجموعة من الخيارات.

فإما الانخداع بفكرة الكوكبية والاستسلام بالتالى للإبادة الحضارية، وإما مواجهة التحدى الغربى عن طريق التأكيد على الخصوصية الحضارية الإسلامية، وأن نحاول إحداث نوع من التعاون بين مختلف الحضارات أو

التأكيد على الخصوصية الحضارية الإسلامية والاستعداد لصراع طويل وقاسى مع الحضارة الغربية.

وفى الحقيقة فإن الحضارة الغربية ذاتها هى التى لا تقبل التعاون الحضارى بل لا تقبل بأقل من الخضوع الكامل لهيمنتها الثقافية وبالتالى النهب الاقتصادى والقهر السياسى والعسكرى، وهكذا فليس أمامنا سوى خيار المواجهة.

أما كيف تتم هذه المواجهة فهناك طريقان، طريق الجمود والسلفية وطريق التحدى والاستجابة، فأما طريق الجمود والسلفية فهو طريق مفيد ولاشك ولكن إفادة مرحلية لأن السلفية والجمود ترفض بداهة كل تجديد وبالتالى ترفض الخضوع والانفتاح على الغرب وهى بذلك أفضل من تقليد الغرب والاندماج فيه، وأروع مافى الصخرة هو جمودها، ولكن هذا الجمود والسلفية المفيد مرحليا لايصلح ولا يقدر على الاستمرار فى المواجهة ولن يكون إلا كنوع من صحوة الموت أوالحالة الديناصورية التى ستنقرض فى النهاية.

أما طريق التحدى والاستجابة ، فهو طريق التجديد والإحياء الإسلامي ومواجهة قضايا العصر استنادا إلى الثوابت الإسلامية "الكتاب والسنة" ، أى أنه تجديد من الداخل الإسلامى الحى، مثل التجديد الذى يحدث دائما فى خلايا الكائن الحى من داخله وليس بقطع أجزائه وتثبيت أجزاء خارجية.

أى أن المطلوب تحديا ومواجهة استنادا إلى الإسلام واستجابة لمستجدات الواقع وتقديم الاجتهادات المكافئة لها استنادا أيضا إلى الثوابت الإسلامية وهذا الطريق هو القادر على المواجهة والصمود والانتصار فى عالم صراع الحضارات.

الإسلام ليس تراثا فقط

لاشك أن الإسلام كان جوهر التراث العربى منذ ظهور الإسلام وحتى الآن، ولكنه

بالقطع ليس تراثا فقط، أنه كيان حى مازال يعمل فى عقل ووجدان الأمة، وهو وسيلتها الصحيحة وأيديولوجيتها من أجل التحرر والانعتاق.

والتغريبيون والعلمانيون يرفضون الإسلام أصلا، وهم لذلك يرفضون التراث ويقفون منه موقفا سلبيا، ولولا أن الإسلام كان جوهر التراث العربى، لما كان هذا موقفهم من التراث، انهم مثلا يمجدون التراث الفرعونى أو القبطى أو حتى العربى الجاهلى، ونجدهم متحمسين لكل تراث، إلا التراث الإسلامى. وهذا هو المدخل الصحيح لفهم موقف العلمانيين من التراث، المسألة كلها موقف سلبى من الإسلام ولا علاقة لها بموضوع التراث.

ووضع المسألة فى إطار أن الصحوة الإسلامية منحازة إلى التراث، والعلمانيون منحازون إلى الحداثة هى مغالطة بالضرورة فالصحوة الإسلامية ليست بالضرورة منحازة إلى كل ماهو فى التراث بل هى تقف موقفا نقديا من هذا التراث وتعترف بأن فيه إيجابيات وسلبيات لأنه عبارة عن نتاج تطبيق كلى أو جزئى للإسلام تطبيق صحيح أو خاطىء أو قاصر هم منحازون بالضرورة إلى الإسلام الذى مازال حيا فى النفوس ومستمرا ان شاء الله إلى يوم القيامة ويعتبرونه أيديولوجية الجماهير من أجل التحرر والنهضة وأن ازاحة الإسلام عن الواقع العربى مثلا أدى إلى انفصام الشخصية العربية وكان هذا هو سبب التخلف الحقيقى فى الواقع العربى والصحوة الإسلامية أيضا بالضرورة ليست ضد الحداثة، والحقيقة أن وضع مسألة التراث فى مواجهة الحداثة ليست إلا هروبا علمانيا من الاعتراف بالحقيقة وهى أنهم يناهضون الإسلام الحى فى النفوس وليس التراث.

ومن الناحية العلمية المحضة مثلا فليس التراث أيا كان مسئولا عن حل مشكلات الحاضر، ولكن إصرار العلمانيين على جعل التراث هو سبب مشاكل الحاضر اعتراف ضمنى بأنه قوة حية ينبغى الدخول معها فى معركة، وبديهى أن التراث كمفهوم لا يمكن أن يكون قوة حية فى الواقع وإلا ما كان تراثا، إن القوة الحية هى الإسلام، وهذا فى الحقيقة المقصود بالحملة وجوهر المشكلة بالنسبة إلى العلمانيين.

نعم الصحوة الإسلامية تحترم التراث وتراه عقلانيا وإيجابيا ومجال للاشادة والفخر، والمدرسة العلمانية على العكس تراه لا عقلانيا وخرافيا وأسطوريا، ولو حتى سلمنا مؤقتا بموقف العلمانيين من التراث واعتبرناه لا عقلانيا وخرافيا وأسطوريا، لما كان ذلك سببا كما يقول العلمانيون فى تخلف الحاضر، فالتراث الأوروبى مثلا ملىء بالسحر والخرافات ورفض العلم والتمسك برؤية الكنيسة للفلك والطبيعة وغيرها إلى درجة حرق كل مايخالف هذه الآراء ومع ذلك وبرغم ذلك لم يكن هذا حائلا عن استمرار مسيرة النهضة الأوروبية ، فلماذا لم يحدث ذلك فى الواقع العربى رغم أن التراث الإسلامى فى أسوأ حالات الرؤية إليه كان أقل كثيرا من التراث الأوروبى فى اضطهاد خصومه أو حرق المعارضين وفى أحسن حالات الرؤية إليه كان تراثا مرنا عقلانيا وداعيا إلى الحرية والعدالة، لماذا لم تحدث نهضة برغم إزاحة كل ماهو تراثى بل وإسلامى من الحكم والمؤسسات وسيطرة العلمانيين التامة على مواقع التأثير فى المجتمعات العربية منذ قرنين من الزمان.

الخطأ إذن موجود فى الشكل والمضمون اللذان يطرح بهما العلمانيون المشكلة ويبحثون عن حل لها فى هذا الإطار.

أنظر مثلا إلى الدكتور فؤاد زكريا يمارس عشرات الأخطاء فى عدة أسطر فى كتابه الصحوة الإسلامية فى ميزان العقل قائلا : " التجاهل المزعوم لجذورنا ومنها الجذور الدينية هو فى رأى الكثيرين السبب الحقيقى لهزيمة ١٩٦٧ وموقفنا من الماضى هو الذى أدى إلى تلك الكارثة، على حين أن الأداء الأفضل الذى قمنا به فى عام ١٩٧٣ إنما يرجع فى نظر هؤلاء إلى أننا ازددنا اقترابا من هذه الجذور بعد أن تبينت لنا فداحة الأضرار التى نجمت عن انفصالنا عنها".

والدكتور فؤاد زكريا هنا يختلق تفسيرات أو يصيغها بطريقته، فالذى قاله الإسلاميون أن الإيمان الله وليس التراث والماضى هو شرط من شروط النصر بالنسبة للمسلمين، والله تعالى ليس ماضيا ولا تراثا، وقالوا أن الإسلام الحى فى النفوس هو الوحيد القادر على تعبئة الأمة وحشد قواها وجعلها إيجابية وهذه حقيقة اجتماعية يلمسها أى دارس لحركة الجماهير العربية - وأن الهزيمة حدثت فى ١٩٦٧ كنتيجة طبيعية للحرب على وجدان الأمة الحى وليس جذورها، لأن الحرب على وجدان الأمة يخلق انفصام الشخصية ويدفع المجتمع إلى السلبية وهذه بديهية، وأنه عندما سمح للأمة باستلهام دينها ووجدانها فى ١٩٧٣ انتهى الانفصام فزادت الايجابية وأصبح الانسان متسقا مع نفسه فأظهر تعارنه الطبيعي وأدى أداء متفوقا فى حرب ١٩٧٣، وأن الله تعالى أيدنا بنصره فى هذه الحرب ومدد الله تعالى يأتى دائما بشرطين الايمان والأخذ بالأسباب وهذه دعوة للعمل وليست دعوة للتواكل، لأن اعتبار العمل هنا فريضة والأخذ بالأسباب هنا فريضة، وأنه بعد الأخذ بالأسباب وبذل أقصى الجهد ومع التسليم بقدرة الله تعالى على إرسال المدد يصبح الإنسان قادرا على تجاوز كل الصعاب، بل نجده

استنادا إلى قدرة الله التى هى أعلى قدرة فى الكون يصبح شجاعا إلى درجة اقتحام الصعاب التى لا تسعفه وسائله المادية على اقتحامها ، ولو غاب البعد الإيمانى عن حرب ١٩٧٣ لتقاعسنا عنها لأن كل الحسابات العسكرية كانت فى غير صالحنا.

العلمانية ليست أكثر من شوشرة

يعترف الدكتور فؤاد زكريا بأن العلمانية المعاصرة دفاعية قبل كل شيء، وأنها تستهدف مقاومة التيار الإسلامى الجارف ولا تستهدف بناء مشروعها الخاص قائلا فى كتابه الصحوة الإسلامية فى ميزان العقل " اتجهت الحركة الإسلامية المعاصرة إذن إلى المزيد من الفعل الإيجابى وإلى المزيد من التوسع والشمول وصب كافة جوانب المجتمع فى قوالبها الخاصة. أما العلمانية فإنها علمانية سلبية تعرف جيدا مالا تريد، لكنها لا تتوحد حول هدف إيجابى يحدد لها ماتريد، فالعلمانية اليوم تضم القومى واليسارى والليبرالى والمثقف غير المسيس، وبقدر مايختلف هؤلاء فى تعريف مفهوم التقدم أو الاصلاح أو النهضة ـ وفى تحديد نوع المسار الذى يسعون إلى توجيه المجتمع نحوه، فإنهم يتفقون جميعا على رفض الأهداف العامة التى يدعو إليها التيار الإسلامى".

ثم يحدد الدكتور فؤاد زكريا سمات العلمانية فى بلادنا قائلا : " أنها لاتكون مشروعا للنهضة، وإنما تشترك فى رفض المشروع الذى تقدمه الحركة الإسلامية المعاصرة، وأن الفرق بين التيار الإسلامى المعاصر والاتجاه العلمانى الذى يتصدى له ليس تضادا بين مشروعين وإنما هناك مشروع إسلامى من ناحية ومحاولات دفاعية لنقد هذا المشروع وبيان نقاط الضعف فيه من ناحية أخرى، وهو ليس تضادا بين أيديولوجيتين، لأن هناك من جهة أيديولوجية إسلامية وتختلف تياراتها فى بعض التفاصيل ولكنه الاتجاه العام والاستراتيجية البعيدة المدى متقاربة، وهناك من جهة أخرى مجموعة من الأيديولوجيات الشديدة التباين التى لايجمع بينها سوى رفض الحل السياسى الذى يقترحه التيار الإسلامى".

وبالطبع فإن اعتراف الدكتور فؤاد زكريا وهو علمانى ـ جاء فى معرض

دعوته للتيار العلمانى بأن يتحول إلى مشروع للنهضة بدلا من اكتفائه بدور الناقد لمشروع النهضة الإسلامى وبديهى أن دعوته هذه لا مستقبل لها، لأن العلمانية فى نشأتها وممارساتها لا تملك مقومات المشروع ولن تمتلكه يوما، وعلى أى حال فإن ماقاله الدكتور فؤاد زكريا يؤكد الرأى الذى يقول أن العلمانية ماهى الا عقبة فى طريق النهضة، وأنها مجرد شوشرة على المشروع الحضارى للأمة وهى إسلامية بالضرورة، ولأنها لم تكن ولن تكون مشروعا للنهضة فإنها تلقت دعما مباشرا دائما من السلطات الاستعمارية والسلطات الاستبدادية التى توجست دائما من المشروع الحضارى للأمة وهو المشروع الإسلامى.

وهكذا فليس غريبا على العلمانية مانشاهده من ممارساتها التى وصلت فى عدائها للمشروع الحضارى للأمة، إنها مثلا دعمت الاستعمار فى مواجهة حركة التحرر الوطنى التى كانت إسلامية بالضرورة، ودعمت الاستبداد وقمع الحريات للقضاء على التيار الإسلامى، بل وجدنا اليسارى العلمانى يدعم الفساد والطفيلية والاقتصاد التابع وينحاز ضد الفقراء مادامت السلطات التى تمارس هذا تقمع الاتجاه الإسلامى، ووجدنا، الليبرالي العلمانى يرفض منطق صندوق الانتخابات اذا جاءت بالإسلاميين، ووجدنا العلمانى القومى ينحاز الى الطائفية مادامت الطائفية مبررا لإزاحة التيار الإسلامى وهكذا..

وبسبب كون العلمانية مجرد شوشرة على المشروع الحضارى للأمة فإنها ظلت دائما ضعيفة الانتشار لدى الجماهير ومقطوعة الصلة بالواقع وبعيدة كل البعد عن المصالح المشروعة للأمة، بل معادية لها فى أغلب الأحيان، ولهذا السبب نفسه وجدنا الجماهير تنخرط فى الحركات الإسلامية وتتعاطف معها، لأن تلك الحركات ليست إلا تعبيرا وطليعة للمشروع الحضارى لتلك الجماهير.

العلمانيون.. سواء

يعترف د. رفعت السعيد وينسى نفسه ـ أن كلا من ولى الدين يكن وشبلى شميل وهما من أوائل العلمانيين العرب كانا مواليين للاحتلال البريطانى، يقول د. رفعت السعيد فى كتابه ثلاثة لبنانيين فى القاهرة " انه موقف غريب يستحق التأمل إن معظم المفكرين أمثال شبلى شميل وعدلى يكن موالين للاحتلال البريطانى، فولى الدين يكن يصدر صفحات كتابه المعلوم والمجهول الذى صدر من مطبعة الشعب سنة ١٩٠٩ بصورة للمعتمد البريطانى اللورد كرومر واصفا اياه بمصلح مصر .

لاحظ هنا أن اللورد كرومر ممثل سلطة الاحتلال البريطانى، وهو نفسه المسئول عن مذبحة دنشواى المشهورة.

وأن شبلى شميل هو القائل : " أن مصر تحت سيطرة الانجليز انتظم ريها وأثرى فلاحها واتسعت زراعتها وانتظمت ماليتها وبلغت الحرية فيها مبلغا عظيما" ويصل الأمر بشبلى شميل أن يؤيد الانجليز فى محاولة مد بامتياز قناة السويس وهو الأمر الذى عارضه الشعب كله ووصل إلى حد اغتيال رئيس الوزراء لمنعه من اتمام هذه الصفقة الخيانية.

وهؤلاء عند رفعت السعيد وغيره هم رواد الاشتراكية والحرية والتقدم والنهضة والعلم.. الخ.. وهم الذين دعوا إلى نبذ الدين والتراث ودعوا إلى الإلحاد والمذاهب الغربية على اختلافها، أى أنهم دعاة العلمانية الأوائل، وهكذا كانت نشأة العلمانية فى أحضان الاحتلال أمر له دلالته، لأن الاحتلال فى حد ذاته اعتداء على الحرية والنهضة والتقدم والعدالة، فمابالك بمن

يصفه بالاصلاح، ويصف عهده بالحرية ثم يزعم بعد ذلك أنه صاحب مشروع للنهضة! أى نهضة هذه! المسألة كلها شوشرة على الكفاح الوطنى وإحداث انفصام فى الشخصية الوطنية وقتلا لروح النهضة والمقاومة وخدمة لأهداف الاستعمار.

ولكن هل كل العلمانيين سواء . من يمين ويسار واشتراكى وتقدمى وليبرالى.. الخ نعم هم سواء، لأنهم أصحاب مشروع واحد هو مشروع الشوشرة على الكفاح الوطنى ومنع الاتجاه إلى النهضة بأسبابها الحقيقة والعمل من خلال خطة الاستعمار ولصالحه.

رفعت السعيد نفسه اعترف فى تاريخه للحركة الشيوعية المصرية بأنها نشأت على يد اليهود، وأكمل المؤرخ الأمين المستشار طارق البشرى الجملة فقال على يد اليهود ولصالح مشروع قيام اسرائيل!

ولأنهم سواء فإن محمود أمين العالم يبدى إعجابه بزكى نجيب محمود لأنه يتصدى للقوى السلفية ويدعو فؤاد زكريا إلى جبهة معادية للصحوة الإسلامية.

ولأنهم سواء فموقفهم واحد، الليبرالى لطفى السيد أحد أعمدة حزب الأمة الموالى للاحتلال وأحد كتاب صحيفة "الجريدة" المناهضة للكفاح الوطنى والمشيدة دائما بالاحتلال وقاسم أمين ـ داعية تحرير المرأة، هو أيضا من نفس الحزب حزب الأمة، ووجد التشجيع من نفس الصحيفة "صحيفة الجريدة".

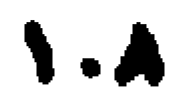
والاشتراكى شبلى شميل يتغزل فى الاحتلال واللورد كرومر ويتناسى مذبحة دنشواى، بل ويتناسى اشتراكيته حيث يصف الفلاح المصرى بالسعادة فى ظل الاحتلال رغم النظام الاقتطاعى!

والحركة الشيوعية المصرية يهودية النشأة إسرائيلية الأهداف.

ونوال السعداوى وجمعية تضامن المرأة تمولها مؤسسة فورد كونديشن وهو ماكشفته زميلاتها فى الجمعية ونشرته الصحف فى أكثر من مرة.

وغالى شكرى ـ وجماعة مجلة حوار بأكملها ـ تلك المجلة اليسارية التى تمولها المخابرات الأمريكية ـ كما يقول الاستاذ محمد جلال كشك.

واليمين واليسار ، الاشتراكية والشيوعيين ، والليبراليين ودعاة تحرير المرأة كلهم فى خندق واحد لمواجهة مايسمونه بالخطر الأصولى أو السلفية ، ويدعون لمواجهة هذا الخطر بالتعاون مع إسرائيل وأمريكا والشيطان.



لماذا تأخرنا ـ وما السبيل إلي النهضة

سننسى أو نتناسى أن القرآن يدعو إلى العلم، بل يعتبره فريضة إسلامية، وأن العلم تراث إنساني وليس اختراعا غربيا، وأنه لم يحدث أبدا أن اضطهد أحد المسلمين فى أى حقبة زمنية من مسيرة الحضارة الإسلامية لرأى علمى كما حدث فى الصراع بين العلم والكنيسة فى الغرب.

سننسى أو نتناسى أن الدعوة إلى العلم هى بالتحديد دعوة أصحاب المشروع الإسلامى للنهضة، فمحمد كرد على وشكيب أرسلان والأفغانى وغيرهم دعوا إلى العلم واعتبروه طريق المسلمين إلى النهضة، ويرصد د. برهان غليون هذه الحقيقة قائلا : " لقد أصبح البرهان على عدم التعارض بين الإسلام كتراث ودين وبين التقدم كقانون للحضارة ونموذج غربى هو فى الواقع محور عمل رجال النهضة من الإسلاميين ، فمنهم من سعى إلى أن يبين كيف كان الإسلام يحث على التضحية والعمل والجهد ومنهم من بين كيف كان الإسلام يحث على العلم والأخذ بالعقل ونبذ التقليد والأعراف السيئة والخرافة، ومنهم من بين تعلقه بالحرية، بل بالسلطة المدنية، ومنهم من أبرز تشجيعه للصنائع.. إلخ...".

سننسى كل هذا ونقول للعلمانيين أن المعاهد والجامعات العربية لا تستمد مفاهيمها ولا طرق تعليمها لا من القرآن ولا من اللغة ولا من التراث، بل كلها تأخذ النموذج العلمى والتعليمى الغربى ومع ذلك لم يحدث نهضة ولا أخذنا بأسباب العلم.

ونقول لهم إن الدارسين العرب ـ الذين تتشكل بالطبع ثقافتهم من الإسلام والثقافة الإسلامية، هم أنفسهم الذين تفوقوا فى العلوم فى جامعات الغرب، بل وأصبحوا العمود الفقرى للنهضة العلمية الغربية المعاصرة، فلماذا تفوقوا وأسهموا رغم ثقافتهم الإسلامية.

المسألة إذن لا علاقة لها بالذات ولا بالثقافة العربية بل السبب فى تخلفنا هو أنكم تحكموننا، وأنكم بأسلوبكم الاستبدادى والانفصامى مزقتم الذات العربية وأفقدتم المجتمع القدرة على تجديد نفسه من الداخل وشوهتم الهوية فلم يعد هناك الوعاء الصحيح والذات السوية القادرة على الانتفاع وتطوير المجتمع من خلال اكتساب العلوم العصرية.

إنه لانهضة ولا علم ولا تقدم بدون إطار مجتمعى له فاعلياته الثقافية والحضارية أى له شخصيته، وإذا انفصمت هذه الشخصية، ضاعت كل المحاولات للتقدم أى أن الشخصية الثقافية لنا هنا ليست متناقضة مع العلم أو التقدم أو النهضة بل هى شرط لها، وهل هناك بناء بغير قواعد أو شجرة بغير جذور ودائما العلم والتقنية ليست بضاعة معروضة فى فاترينة نذهب لنشتريها، بل هى تفاعل الذات وإيجابيتها ومحاولتها للحصول على مايجددها ويطورها ويزيدها غنا، لا من يدمرها ويشوهها ويمسخها.

فلما سقطت الماركسية سقطت معها العلمانية العربية برمتها

الولوج إلى الحداثة والتقدم والنهضة يمر عبر القضاء على الدين والتراث والهوية، فزكى نجيب محمود يقول: " هذا التراث كله بالنسبة لعصرنا قد فقد مكانته، وطه حسين يقول : " مايربط مصر بالشرق سطحى وعابر وعلينا أن نصبح جزءا من أوروبا"، وسلامة موسى يطالب بحرق الأديان والثقافات والتقاليد، وشبلى شميل يقول : " إن تطور العلوم غير ممكن مع بقاء الدين" ونديم البيطار يقول: " إن التخلص من التقاليد هو شرط التخلص من الاحتلال".

ووضع المسألة بهذه الطريقة وضع العلمانية فى مواجهة المجتمع وفى عداء للجماهير التى لا ترغب بالطبع فى التخلى عن دينها ولا ثقافتها فكان لابد أن يتم قهر هذه الجماهير على ترك هذا الدين وتلك الثقافة عن طريق عنف تقوده أقلية طليعية ضد أكثرية متخلفة كما يقول أدونيس.

وبالطبع فإن المسألة بهذه الصورة جعلت العلمانية شيئا سوقيا ومبتذلا ولا انسانيا، فبحثت لها عن أيديولوجية تغطى طابعها السوقى والمبتذل ولا إنسانى، فكانت الماركسية هى هذا الغطاء الأيديولوجى، وهكذا لم تكن المسألة اقتناعا بجدوى وصلاحية الماركسية فى ذاتها ولا فى جدواها وصلاحيتها للمجتمع العربى بقدر ماكانت غطاء تخفى به العلمانية العربية سوءاتها، ويعبر الأستاذ برهان غليون عن هذه الحقيقة قائلا فى كتابه اغتيال الوعى : " ولاشك أن الماركسية قد أنقذت أيديولوجية الحداثة من طابعها السوقى الفج المعادى بشكل فج للمجتمع وللجماعة من خلال عدائه للتقاليد التى أصبحت رمزا لها ووضعها فى سياق أيديولوجية عالمية وإنسانية" ويضيف الدكتور برهان غليون: " كان الدافع الى تبنى الماركسية فى النخب العربية هو تبرير الثورة على التقاليد عموما والدين خصوصا وكذا تبرير العنف فى مواجهة الجماهير".

إذن الماركسية لم تكن فى الواقع العربى إلا قماطا للعلمانية ومحاولة لتبرير العداء للجماهير وقمعها عن طريق التلويح بنظرية إنسانية أو عالمية أو تقدمية... وهكذا.. أى مجرد محاولة للخروج من مأزق ولتبرير السوقية والإرهاب ضد المجتمع.

وهكذا فإن سقوط الماركسية فى بداية التسعينيات من القرن العشرين، وضع العلمانية العربية فى مأزق جديد، بل قل وضع لها الكفن ودشن موتها، لأن سقوط الماركسية بما أنها إفراز للثقافة وللبنية الحضارية الغربية يعنى ضمنا سقوط كل الافرازات الحضارية الغربية أى يعنى ضمنا سقوط كل المذاهب التى تبنتها أو دعت إليها العلمانية، بل هو أيضا سحب لورقة التوت وتمزيق للقماط الذى توارت العلمانية العربية خلفه كثيرا وهكذا لم يكن غريبا بعد سقوط الماركسية أن نجد العلمانيين العرب بما فيهم الماركسيين أصبحت دعاة للخضوع لأمريكا وللغرب وللرأسمالية ومبشرين بقيم حرية السوق والاقتصاد الحر والنظام العالمى الجديد، والانخراط فى أسوأ أنواع الخيانة ملتقين عن عمد مع الصهيونية والصليبية ومعتبرين مهمتهم الأولى والأخيرة هى القضاء على الصحوة الإسلامية التى يطلقون عليها اسم الأصولية الإسلامية.

الأصل الإسلامي والأصل الوضعي لحقوق الانسان

يعترف العلمانيون ـ وعلى رأسهم د. فؤاد زكريا. بأن هناك أصلا قويا لحقوق الإنسان في النصوص الإسلامية. يقول فؤاد زكريا في كتابه: "الصحوة الإسلامية في ميزان العقل" : " إن للعقائد الدينية دور رئيسي في تأكيد القيمة المطلقة للإنسان، الذى ينبغى ألا يتخذ وسيلة أو أداة لغيره، ومن المؤكد أن الدفعة المعنوية التى بعثتها تلك العقائد كانت من أهم العوامل الحافزة لتلك الحركة التى تعاقبت عبر عصور ممتدة من أجل استخلاص حقوق الإنسان وجعلها حقيقة واقعة، ويضيف فؤاد زكريا: " ولو بحثنا فى السمات التى تميز الإسلام باعتباره دينا توحيديا فى نظرته الى الانسان التى بنى عليها فهمه لحقوقه لوجدنا أن الإسلام يجعل للإنسان طبيعة مكرمة مستمدة من كونه خليفة لله فى الأرض وهذا التكريم مطلق لا يتقيد بجنس أو مكانة اجتماعية إنما هو تكريم للإنسان بما هو كذلك، فالإنسان الذى تحددت طبيعته على أنه خليفة لله فى الأرض لايصح أن يضطهد أو يظلم أو تسلب حريته أو يفرق بينه وبين أخيه على أساس العرق أو اللون.. إلخ"..

وبالطبع فإن الأصل الإسلامى لحقوق الانسان أوسع بكثير من هذا الذى قدمه د. فؤاد زكريا، ولكننا نكتفى به هنا ما المشكلة إذن يادكتور فؤاد المشكلة هى : " أنه من السهل كما يرى الدكتور فؤاد مادام الأصل فى حقوق الإنسان مصدرا أزليا ومادام العقاب على انتهاكها هى نفس الجزاءات التى تضمن الخير والشر فى العقيدة الدينية وهو الجزاء الأخروى فقط فإنه

إذا لم يكن إيمان الحاكم صادقا فلن يردعه شيء عن انتهاك هذه الحقوق، ولن يستطيع مواطنوه المضطهدون أن يهبوا ضده بأى شيء سوى الجزاء الأخروى".

ولو لم يكن الدكتور فؤاد زكريا أستاذ بالجامعة لقلنا جاهلى ولو لم يكن مسلما لقلنا أنه يتحدث عن المسيحية مثلا، لأن من المعروف لدى كل إنسان يعرف قدر يسير من الإسلام أن للخير والشر جزاؤه الدنيوى فى الإسلام وجزاؤه الأخروى أيضا، ومن العجيب أن العلمانيين ينتقدون الإسلام من هذه الزاوية أى زاوية ترتيب عقاب وحدود وتعازير فى الدنيا على مرتكبى الآثام والجرائم ويقولون أن هذا إدخال للدين فى ملكوت الدنيا والمفروض أنه أى الدين يختص بالآخرة فقط.

وأعتقد أن الدكتور فؤاد يعرف ـ كما يعرف تلاميذ الابتدائى أن عقاب ابن عمرو بن العاص عندما اعتدى على حقوق أحد المصريين كان عقابا دنيويا وهو الضرب بالسوط وبنفس الطريقة التى ضرب بها المصرى وعلى يد الشخص المضروب ذاته، ولم يقل أحد ساعتها كما لم يتطرق ذهن أحد إلى ترك عقاب ابن عمرو بن العاص حاكم مصر إلى الآخرة لينال جزاؤه فيها، إذن فهذا الاشكال فى غير محله، فهناك بالطبع جزاء دنيوى، وهناك أيضا جزاء أخروى وبديهى أن وجود الجزائين معا يجعل للمسألة ضمانات أقوى من تلك الموجودة فى الأصل الوضعى الذى يعتمد على الجزاء الدنيوى وحده.

ونعود إلى الدكتور فؤاد زكريا الذى يحذرنا بأنه ان لم يكن ايمان الحاكم صادقا فلن يردعه شيء عن انتهاك هذه الحقوق، ونقول له يروعه الجزاءات الدنيوية، ويردعه الوعى العام ويروعة هؤلاء الذين يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويردعه قدرة الأمة على خلعه ويروعه المؤسسات المدنية فى

المجتمع الإسلامى وبروعه علماء الدين، ويمكن أيضا أن يتجاوز هذا كله، ولكن هذا التجاوز يصح ويحدث أيضا بشكل أوسع إذا كان الأصل النظرى لحقوق الإنسان وضعيا، فمسألة التجاوز هذه تصح فى وجود حاكم يخرج على الشريعة وفى وجود حاكم يخرج على القانون الوضعى، ولكن الوضع الاجتماعى للأمة فى حالة الاحتكام إلى الشريعة وضع أكثر تماسكا من ذلك الوضع فى حالة القانون الوضعى أى القدرة على ردع الحاكم المتجاوز فى المجتمع الإسلامى أكبر بكثير منها فى حالة الأصل الوضعى لحقوق الإنسان.

إن الدكتور فؤاد زكريا يعرف بالضرورة أن الأصل الوضعى لحقوق الانسان لم يحل دون قيام ديكتاتوريات عسكرية فى أماكن عدة من العالم لاتستند إلى الشريعة الإسلامية ولا تعرفها.

بل قل ان الأصل الوضعى لحقوق الإنسان كان مزرعة لظهور النازية والفاشية والصهيونية من قلب الحضارة الأوروبية ذات الأصل الوضعى لحقوق الانسان، والأصل الوضعى لحقوق الإنسان لم يمنع انجلترا من استعمار ونهب العالم ولم يمنع فرنسا من استعمار ونهب وذبح الشعوب الأخرى بل وتعذب المعارضين لسلطتها الاستعمارية كما حدث فى الجزائر مثلا فضلا عن الإبادة والمذابح التى حدثت على يد انجلترا وفرنسا وأمريكا.. وكل هؤلاء المستندين إلى الأصل الوضعى لحقوق الإنسان، وفى أمريكا ذاتها مازالت حتى اليوم حقوق الإنسان الأسود مهدرة.

إذن فاهدار حقوق الانسان حدثت فى وجود الاصل الوضعى لتلك الحقوق ومازالت تحدث، بصورة واسعة على مستوى ظهور فلسفات ديكتاتورية كالنازية والفاشية والصهيونية وعلى مستوى أنتهاك حقوق غير البيض، وعلى مستوى إبادة شعوب بأكملها كالهنود الحمر، أو تنظيم المذابح لشعوب

أخرى كما حدث فى المستعمرات أو التطهير العرقى كما يحدث فى البوسنة الهرسك أو انتهاك كل حقوق الشعب الفلسطينى.

ونعود فنلفت نظر الدكتور فؤاد زكريا وأحزابه أن الأصل الإسلامى لحقوق الإنسان لا يتعارض مع قيام الأمة باستنباط قوانين وضمانات وظروف تفصيلية لزيادة ضمان هذه الحقوق، ولعل المجلس الاسلامى العالمى وضع إعلانا تفصيليا لحقوق الإنسان يمكن للدكتور وأحزابه قراءته للتأكد من أننا لا نرفض بل نطالب بكل الضمانات واللوائح والوسائل والظروف التى تمنع انتهاك حقوق الإنسان ونستند فى ذلك إلى الأصل الشرعى، وإلى الضمانات الدنيوية أيضا لأن تلك الضمانات الدنيوية موجودة أصلا فى الشريعة والشريعة لم تمنع من الأخذ بأى ضمانات أخرى لأنها شريعة مرنة ومتسعة وتدعو إلى الاجتهاد.

والدكتور فؤاد وغيره فى هذه القضية وغيرها دائما يواجهنا بأن النص الدينى يحتمل دائما اتساع التأويل أو التلاعب به أو اخراج الشىء ونقيضه.. وهكذا. وينسى الدكتور أن هذا الأمر موجود فى كل النصوص دينية ووضعية والنص الماركسى مثلا تعرض لتفسيرات شتى متعارضة وكذا أى نص فى أى مذهب أو فلسفة أو علم والا ماظهرت المدارس العلمية والمذهبية، والا ما اتهم هذا الماركسى أخاه الماركسى بتحريف النظرية أو تشويه التطبيق أو استخدام النص الماركسى لمصلحته.. وهكذا.. وإذا كان هذا عيبا أو ميزة فهو عيب أو ميزة بالنسبة للنص الدينى وللنص غير الدينى على حد سواء، ولعل الضوابط الموجودة فى الفقه الإسلامى تجعل التلاعب بالنص الإسلامى بالذات فى أضيق الحدود وتجعل كل من يحاول استخدام هذا النص لمصلحته بطريقة بهلوانية كما يحدث أحيانا معرض

للسخرية والاستهجان ولا يلقى أحد له بالا ولا يعتد بكلامه ولو قارنا بين النص الإسلامى والنصوص الأخرى دينية ووضعية لوجدنا عبقرية فى المرونة والضوابط تستحق التحية لهذا النص وهؤلاء الفقهاء، وأعود فأقول أنه إذا كان هناك من سخر علمه الدينى لصالح حاكم أو طبقة فهناك من سخر علمه الطبقى أو الماركسى أو نضاله السياسى التاريخى لصالح الحكومات المستبدة ملكية وجمهورية ومن أيد منهم إسرائيل وأمريكا ومن استخدم لضرب العمال والفقراء أو تبرير الفساد والطفيلية.. إلخ.. وأعتقد أن الدكتور فؤد زكريا يعرف منهم من الأسماء والمنظمات أكثر مما أعرف.

ومن العلمية والموضوعية إلا أستخدم ظاهرة عامة تحدث فى كل المذاهب والأفكار والنصوص واستخدمها فى الهجوم على فكرة واحدة أو أجعلها مبررا لرفض هذه الفكرة.

والدكتور فؤاد زكريا وغيره فى هذه القضية وغيرها لا يمل من تكرار أن التطبيق الصحيح للإسلام كان فى عهد مقيد هو عهد الرسالة والخلفاء الراشدين، وأن التاريخ الإسلامى فى معظم فتراته ممتلىء بتجاوزات الحكام وإهدار هذا الحق أو ذاك أو ممارسة هذه الجريمة أو تلك ويخلص من ذلك أنه مادام الأمر كذلك فلنهدر هذه النصوص ونتخلى عن الدعوة إلى تطبيق الإسلام.

حسنا يادكتور ، فماذا نطبق. يجيب الدكتور نطبق نصوص وضعية، وإذا كان التاريخ الإسلامى فيه فترة صغيرة مثالية باعتراف الدكتور فإن تاريخ المذاهب الوضعية القديمة والحديثة ليس فيه هذه الفترة، وأعتقد أنه معنا في التاريخ الوحشى لأوروبا ، ولكن ماذا عن الحاضر، ماذا عن المائة سنة الأخيرة، ألم ترتكب فيها حكومات النصوص الوضعية جرائم بالجملة جرائم

الاستعمار والنهب والقمع والعنصرية وإبادة أجناس وتعذيب فى سجون أوروبا ومستعمراتها برغم أنف القوانين الوضعية وإعلان الثورة الفرنسية والإعلان الأمريكى لحقوق الإنسان والماضبت كارتا وإعلان الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ وهو نفس العام الذى أعطت هذه الأمم المتحدة للعالم إعلانا لحقوق الانسان ووافقت على انتهاك حقوق الشعب الفلسطينى وتجريده من أرضه ووطنه وتاريخه وإنسانيته ،ماذا عن جرائم أمريكا فى النصف الأخير من القرن العشرين فى فيتنام وكمبوديا ولاوس والعراق والكويت والسلفادور.. الخ.. ماذا عن التطهير العرقى فى البوسنة ماذا عن الجريمة المستمرة فى فلسطين، ماذا عن الحقوق المهدرة للسود فى أمريكا وماذا عن نظام الابارنهير فى جنود افريقيا وهى وغيرها جرائم مازالت تمارس حتى اليوم وهى جرائم بحق شعوب وأمم وجماعات بشرية وليست جرائم ضد أفراد فقط ونحن طبعا ضد الجريمة سواء كانت ضد فرد أو جماعة، ماذا عن التطبيقات المأساوية للماركسية والتى أدت إلى إفلاسها فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية وغيرها، ألا يعنى هذا أنه مادامت كل هذه الجرائم تحدث فإن الدعوة المزعومة لترك الإسلام بدعوى وجود تجاوزات فى التاريخ الإسلامى لابد أن تكون ذاتها هى الدعوة إلى ترك كل الأفكار والمذاهب التى عرفها العالم ـ وماذا يبقى هل هى دعوة للانتحار مثلا؟ أو اليأس.

والمقارنة الصحيحة تقول أن المسار العام للتاريخ الإسلامى كان إيجابيا مع وجود تجاوزات ، وأن المسار العام للمذاهب الوضعية كان سلبيا، وبالطبع المعول عليه هنا هو المسار العام وليس التقاط الشوارد والبحث فى القمامة ثم استخلاص النتائج وحتى إذا سلمنا جدلا بأن التاريخ الإسلامى فى مساره العام كان سلبيا، وأن المذاهب الوضعية فى مسارها العام كانت سلبية، ألا

يكون للإسلام ميزة باعتراف أكبر ناقديه ومنهم فؤاد زكريا بأن هناك فترة قصيرة صالحة وهذه الفترة القصيرة الصالحة لم تتكرر فى أى تطبيق مذهبى آخر، ألا يكفى هذا لترجيح كفة الإسلام أو على الأقل تفهم منطق الداعية إلى تطبيقه، فعلى الأقل دعوتهم فيها شىء من القدرة على التطبيق الصالح الأمر الذى يفتقده الآخرون تماما.

وعلى أى حال لم يعد هناك من يستطيع الدفاع عن قابلية الماركسية أو النازية أو الفاشية للتطبيق الصالح بدون تجاوز وبيروقراطية وفساد ولا أظن هناك عاقل يمكن أن يدافع عن الصهيونية، إذن فلايبقى إلا أن نبحث عن اعتراف علمانى من الدكتور فؤاد زكريا نفسه بفساد الديمقراطية الغربية ذاتها حتى لا يكون هناك نظام وضعى أثبت صلاحيته للتطبيق فى الواقع، يقول الدكتور فؤاد زكريا فى هذا الصدد : " إن هذا النظام مبنى أساسا على قيم فردية وعلى الرغم من المظهر البراق الذى يتخذه هذا النظام حين يؤكد أنه المدافع عن الحرية الفردية، وحقوق التعبير والكلام إلى آخر هذه الحريات الليبرالية المعروفة التى يتخذها المدافعون عن هذا النظام محورا لدعايتهم على الرغم من هذا كله فإن الحرية التى يدافع عنها هذا النظام هى فى واقع الأمر حرية استغلال القوى للضعيف، وكل ماعدا ذلك من حريات تظل ذات طابع شكلى"..

جدل الداخل والخارج في قضايا التخلف والنهضة

لاشك أن للتخلف والهزيمة الحضارية التى نعانى منها أسبابها الداخلية، وعلى طريقة الأستاذ مالك بن نبى فإن هناك فى البنيان العربى مايمكن أن نطلق عليه "القابلية للتخلف" ولاشك أيضا أن هناك العوامل الخارجية التى نفذت من الثغرات الموجودة فى البنيان الاجتماعى العربى، فوسعت قاعدة التخلف وبنت لها حصونا من عوامل التخلف واستمراره وإغفال أحد العوامل الداخلية أو الخارجية طريق أكيد إلى تكريس هذا التخلف.

وفى البداية فإن الطريق إلى النهضة يستلزم دراسة كيف تقوم النهضات وكيف تنتزع الأمم والحضارات انتصاراتها ولكن هذا نفسه يصبح عملا فى الفراغ مالم يتم تحديد معرفى دقيق بالجماعة التى تريد أن تقوم بإنجاز هذه النهضة أى لابد أن أعرف من أنا لكى أنهض ولابد بالطبع أن أكون ذاتا وإرادة، وأن أعترف بموروثى الثقافى سلبيا كان أم إيجابيا وأنه شىء فاعل فى الذات الثقافية يمكن تطويره وإنهاضه، وتجاوز أو إغفال معرفة الذات وكذا تجاوز أو إغفال التحديات الخارجية هو خطأ علمى لا شك فيه، ويمكن أيضا فى هذا الإطار تحقيق الإصلاح الداخلى عن طريق الجهاد ضد التحدى الخارجى "والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا"، وكذلك فإن التخلص من عيوب الذات طريق أيضا إلى الانتصار على التحدى الخارجى.

والافغانى مثلا ناهض السلبيات فى الجسم الثقافى العربى والإسلامى وناهض الاستعمار والاستبداد فى نفس الوقت، وإذا كانت النظرة التقويمية لتيار الاصلاح الإسلامى تقول بأنه اهتم أكثر بمناهضة الاستعمار وأغفل عيوب الذات فذلك غير صحيح ولكن هذا الانطباع جاء من إغفال التيار الآخر العلمانى لبعد التحديات الخارجية فلم يكن له تأثير يذكر فى قضايا مناهضة الاستعمار أو الصهيونية مثلا، فالقضايا التى طرحها أحمد خان

وانطون فرح ولطفى السيد وشبلى شميل وسلامه موسى وطه حسين وقاسم أمين وغيرهم تغفل قضية التحرر والحرية وأحيانا تتورط فى الدفاع عن السلطة الاستعمارية أو تتحول إلى بوق لها.

ولعل هذا الأمر ذاته قد أدركته الأجيال التالية من النخب العلمانية فأرادت أن يكون لها إسهامها المباشر وغير المباشر فى النضال ضد الاستعمار خاصة مع تصاعد الاستفزاز الاستعمارى والصهيونى ضد بلادنا، الأمر الذى لا يمكن السكوت عليه بسهولة، ولكن بالطبع جاء هذا الاسهام جزئيا وقصير النفس، وإذا كان التيار الإسلامى يرى فى الاستعمار والصهيونية ظاهرة حضارية وبالتالى فلابد من حسمها بالصراع والنضال والجهاد وأنه لايمكن الوصول معها إلى حلول وسط، فإن التيار العلمانى وخاصة الفلسطينى الذى اضطر إلى الإسهام فى المواجهة وضع المسألة على قاعدة الصراع الاشتراكى الرأسمالى، أو على قاعدة الصراع السياسى والمصلحى وبالتالى أفقد المسألة بعدها الحضارى فجاء موقف هذا التيار جزئيا وبالتالى تخبط فى المآزق المتوالية، وجاء أيضا قصير النفس فوقع فى النهاية فى فخ الحلول الوسط والمساومة ولم يقدر على مواصلة حمل السلاح بل ألقاه مع أول متغير كبير فى المعادلات الدولية.

وعلينا أن نرصد ملاحظة هامة فى هذا الصدد، وهى أنه فى الفترة القصيرة التى دخل فيها التيار العلمانى وخاصة الفلسطينى معترك النضال ضد الصهيونية والاستعمار، لأنها طرحت نفسها طرحا لم يستطع تجاوزه، أنه استخدم فى التبعئة الجماهيرية الكثير من المقولات التقليدية للتيار الإسلامى، أى أنه اضطر إلى أن يحشد الجماهير من خلال وجدانها الحضارى وشخصيتها وهويتها واتخذ موقفا قريبا من التيار الإسلامى فى القضايا

التى كان يعتبر نفسه فيها مختلفا وفى القضايا التى اخترعها هو نفسه لتبرير رفضه للثقافة العربية والإسلامية إنه استخدم لغة تأكيد الذات والهوية ورفض التغريب.. الخ..

وفى كل الأحوال فإن تلك المحاولة جاءت لتضع التيار العلمانى فى مأزق التخلى عن قناعاته الثقافية من أجل قضايا النضال الوطنى أو التخلى عن قضايا الوطن من أجل قناعاته الثقافية وأسفرت فى النهاية عن تأكيد صحة المقولات والرؤى التى طرحها التيار الإسلامى منذ اللحظة الأولى الأمر الذى جعل الكثير من الشرفاء فى التيار العلمانى يسقطون خياراتهم الأيديولوجية باتجاه تبنى الإسلام من جديد كدين وأيديولوجية ثورية أيضا.

مأزق تاريخي أم مشروع لقيط

يعبر الدكتور برهان غليون فى كتابه "اغتيال العقل" عن فشل مشروع النهضة العلمانى ووصوله بالواقع العربى إلى حالة مزرية من الاستبداد والتخلف والتبعية، يعبر عن هذا بقوله أنه انحباس أو مأزق تاريخى، ويعترف الدكتور غليون بأن هذه الأزمة أو الانحباس أو المأزق التاريخى لايزال مستمرا لغياب المشروع الاجتماعى والثقافى والسياسى لحركة النهضة، والصحيح أن هذا المأزق أو الانحباس كان بسبب هذا المشروع أساسا، لأنه مشروع افتقد منذ اللحظة الأولى الجذور القادرة على النمو فى التربة والاخضرار والاثمار فيها.

والموقف من مشروع النهضة العلمانى الذى ساد الواقع العربى فى القرنين الأخيرين والذى استند أساسا على الصدام مع التراث وتجاوز الهوية وأغفل مفهوم الصراع الحضارى مع الغرب وجعله مجرد صراع جزئى سياسى أو اقتصادى ، الموقف من هذا المشروع بالتحديد هو الذى يجعل المنحاز إلى هذا المشروع يرى هذا الأمر أو ذاك محاولة للنهضة ويجعل الرافض لهذا المشروع يرى نفس تلك الأمور عمليات إجهاض للنهضة .

ففى حين يرى الدكتور غليون أن محاولة محمد على للتصنيع وبناء الدولة كانت محاولة للنهضة ثم يحلل أسباب سقوط هذه المحاولة ويجعلها فى كونها حركة عسكرية بيروقراطية وقومية عاجزة عن تعبئة الطاقات العربية الفاعلة فى تلك الحقبة، أو أنها سقطت تحت ضربات التدخل الأجنبى الغربى، أو أنها حرمت نفسها من منابع فكرية شكلت لأوربا الناهضة مرتكزات قوتها الأساسية وهى المنابع الفكرية والسياسية التى لا يمكن

لنهضة أن تتحقق بمعزل عنها ويعود الدكتور غليون فيقول أن حركة اليقظة التى أعقبت إجهاض تجربة محمد على قامت بسد الفجوات الفكرية فى مشروع محمد على وأسهمت فى عملية إصلاح فكرى وأيديولوجى وأدبى وقدمت مساهمات تتعلق بتجديد أسس العقائد الدينية أو تجديد الآداب واللغة العربية. ويصل الدكتور غليون إلى أن هذه اليقظة العربية انتهت بتحقيق نظام إقليمى عربى عبر عنه تأسيس الجامعة العربية فى القاهرة عام ١٩٤٥ ونشوء الدول العربية والهوية العربية ثم يعود الدكتور غليون متابعا مايراه محاولات النهضة فى حركة ١٩٥٢ فى مصر من خلال البعد القومى والاشتراكى ويرجع الدكتور غليون فشل هذه المحاولة إلى تمورها حول شخص الزعيم وعدم قبولها إلا مايدعم مركز هذا الزعيم السياسى، وبنائها نظامها الفكرى على الدعاية الأيديولوجية الضيقة ونظامها الاقتصادى على تنمية براجماتية فاقدة للهدف البعيد وللاتساق الذاتى وبدلا من أن يعترف الدكتور غليون بالفساد فى بنية مشروع النهضة العلمانى وأنه كان السبب فى ضياع النهضة وإجهاضها وليس مجرد محاولة فشلت لأسباب تكتيكية، فإن الدكتور غليون راح ينتقد هذه المحاولات فى إطار التماس العذر للمشروع وقصر فساده على الجانب التكتيكى منه وليس الاستراتيجى، وكان من المتوقع أن تتناقض أسباب الفشل التى اقترحها الدكتور غليون مع بعضها، أو أن تكون أسباب هى بذاتها دليل على فساد المشروع برمته. فإذا كانت محاولة محمد على وعبد الناصر قد فشلت لاعتمادها على شخص وممارستها الاستبداد فهذا بذاته دليل على أنها ليست مشروعات للنهضة، فمشروع النهضة لايمكن أن يحمل اسم مشروع اذا اعتمد على شخص أو غيب الجماهير عمدا عن المشاركة الفعالة فى المشروع.

والدكتور غليون يرى أن من أسباب فشل مشروع محمد على غياب المرتكزات الفكرية ، ثم يقول أن حركة اليقظة العربية التى ظهرت عقب

فشل مشروع محمد على قد سدت هذه الفجوة، ولكن نسى الدكتور غليون أو تناسى أن حصاد هذه اليقظة التى سدت الفجوات الفكرية فى مشروع محمد على كان حصادا أكثر مرارة بل أدت إلى كارثة الاحتلال العسكرى لبلادنا.

الصحيح والمنطقى والعامى أن مايسميه الدكتور غليون حركة نهضة ولو كانت محاولات فاشلة ماهى إلا حركات لاجهاض النهضة وأن كل مافعلته هو أنها جمعت عن عمد تراكمات القوة والإيجابية فى الواقع العربى وأهدرتها إهدارا فأضاعت المسار الصحيح للنهضة وأضاعت الموارد على حد سواء . والواقع أن ملامح وعوامل النهضة كانت قد بدأت تتشكل فى مصر مثلا قبيل محمد على، فالشعب المصرى تحت قيادة علماء الدين المجاهدين كان قد استطاع أن يمارس جهادا مسلحا ناجحا ضد الحملة الفرنسية ١٧٩٨ ـ ١٨٠١ وضد حملة فريزر الانجليزية ١٨٠٧، أى أنه حسم التحدى الخارجى لصالحه، وكان أيضا قد نجح فى فرض إرادته السياسية على الوالى والخليفة حين فرض زعماء الشعب فى انتفاضة ١٨٠٥ شروطهم السياسية والاجتماعية فى أن يكون فرض الضرائب والممارسات السياسية عموما واختيار الوالى من خلال علماء الدين وأعيان الشعب ورؤسا الطوائف مما يمكن أن تطلق عليه الاتجاه الى حكم برلمانى ونيابى، أى أنهم حسموا قضية الحرية والحكم لصالحهم، وفى مجال التصنيع كان ثوار القاهرة قد نجحوا فى ثورة القاهرة الثانية ضد الفرنسيين فى تصنيع البارود والمدافع وشارك فى هذه الثورة كبار التجار من أمثال السيد أحمد المحروتى أى أن التمويل الصناعى كان جاهزا والقدرة العلمية أيضا مع الطاقة النهضوية الهائلة التى تفجرت من خلال مشاركة الشعب ونجاحه فى حسم التحدى الخارجى والتحدى الداخلى فى إطار

الشريعة الإسلامية وتحت قيادة علماء الدين، أى من خلال القيادة الطبيعية للأمة ومن خلال أيديولوجيتها ووجدانها وكان من الطبيعى أن هذا التراكم فى الوعى وهذه المشاركة الواسعة وتلك التركيبة الاجتماعية قادرة على البدء فى مشروع كبير للنهضة قادرا على حسم كل التحديات ، ولكن محمد على جاء ليفرغ هذه النهضة من محتواها، ويدمر بنيانها الاجتماعى فيفسد الأزهر ويحبس العلماء ويحول كل الموارد لصالح مشروع مرتبط بشخصه ثم يستخدم هذا كله فى الصراع مع الخلافة العثمانية فيضعفها لصالح أوروبا ويضعف مصر أيضا وتكون النتيجة الحتمية ضياع وإجهاض مشروع النهضة الحقيقى وإفساح الطريق أمام أوروبا للسيطرة على العالم العربى والقضاء على الخلافة العثمانية.

ثم تظهر مايسميه الدكتور غليون حركة اليقظة العربية، فإذا بها تضرب فى ثوابت الأمة وتقطع جذورها وتحدث عملية مسخ ثقافى للذات العربية فيصيبها بالانفصام وبالتالى السلبية فتفسح بدورها الطريق أمام الاحتلال العسكرى للبلاد العربية.

والأمر ذاته وبصورة أسوأ فى تجربة عبدالناصر، فالأوضاع فى مصر والعالم العربى فى نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات كانت أوضاع ثورة شاملة ضد الاستعمار، المشاركة الشعبية فى الكفاح على أشدها وملامح النهضة الصناعية تتشكل من خلال عمليات المقاطعة للبضائع الأجنبية ومحاولات التصنيع التى قطعت شوطا كبيرا على يد أمثال طلعت حرب وكذا من وجود ظرف الحرب العالمية الثانية التى فرضت حماية جمركية إجبارية من خلال النشاط البحرى للمتحاربين لمدة ست سنوات واحتياج الحلفاء لاستيراد البضائع المحلية للمستعمرات مما دعم الصناعة المحلية

دعما كبيرا ومن الطبيعى أن جنين الثورة والنهضة الذى تشكل فى لم الأمة من خلال وجدانها وأيديولوجيتها الطبيعية كان قادرا على النمو لولا الإجهاض الذى قام به ضباط يوليو فى مصر الذين قطعوا النهضة عن جذورها الفكرية الإسلامية الطبيعية واستخدموا الفكر لتبرير الاستبداد وجمعوا الموارد فى مشروع مرتبط بشخص الزعيم فأهدروها إهدارا وكانت النتيجة أنهم فصلوا السودان عن مصر مثلا وسلموا لإسرائيل جيش مصر وسوريا والأردن لتمزقه تمزيقا، وتحتل كل سيناء والضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان.

وهكذا فالصحيح أن مشروع النهضة العلمانى، لم يكن مشروعا بقدر ماكان إجهاضا للنهضة، وأن الأوضاع المأساوية التى وصل إليها الواقع العربى ليست مجرد انحباس أو أزمة أو حتى مأزق تاريخى لمشروع النهضة العلمانى، بل هو فى جوهره كشف لحقيقة مشروع لقيط لايمتلك مقومات لاصحيحة ولا خاطئة للنهضة.

الثقافة العربية بين التحدي الحقيقي والتحدي الزائف

الثقافة والنهضة، الثقافة العربية والتقنية الحديثة، التحدى العلمى والتكنولوجى، العقل العربى هل هو مشدود إلى الخلف، أو جامد فى مكانه، أم عقل قادر على التطلع بأمل إلى مستقبل أفضل، الأصالة والمعاصرة ، التراث والتجديد، هذه كلها وغيرها إشكالات مطروحة ومشروعة ويجب حسمها أو الحوار حولها، ولكن بشرط أساسى ألا تكون نوع من العلامات المزيفة أو طريقة لطمس الحقيقة والواقع أو نوع من الدجل السياسى أو تبرير أو الدعاية لأيديولوجية سياسية معينة أو لسلطة معينة أو قفزا على الإشكالات الحقيقية فى الواقع العربى أو تعاليا عليه.

وإذا اعتبرنا أن الثقافة هى التى تقود عملية تغيير المجتمع وتقدمه أو فى أقل الحالات فى القلب من عملية التغيير والنهضة والتقدم وليست مجرد عملية استهلاك عقلى للامتاع أو التسلية أو إبراز الذات الشخصية أو المجتمعية لكان من الواجب علميا أن نضع التصور الصحيح للأرضية الاجتماعية والأوضاع المجتمعية التى تعمل فيها هذه الثقافة، وبالتالى فإن اشكالات أخرى تسبق هذه الإشكالات يجب أولا أن يكون الحوار حولها أى يجب ألا يتم تجاهلها أو القفز عليها، وهذه الاشكالات منها هل يمكن للثقافة أن تكون قائدة لعملية التغيير والتقدم فى ظل سلطة مستبدة أى حسم تحدى العلاقة بين السلطة المستبدة والثقافة قبل حسم قضية التحدى فى علاقة الثقافة بالعلم والتكنولوجيا مثلا، وبكلمة أخرى هل تصبح الثقافة قادرة على حسم تحدياتها المطروحة بدون أن تصبح ثقافة مواجهة للاستبداد وهل يصح الحديث أصلا عن دور للثقافة فى غياب *الحرية!*

الأمر ذاته فى الحديث عن ثقافة فى مجتمع مستعمر، سواء كان استعمارا تقليديا أو استعمارا حديثا يعمل من خلال آليات السوق أو

المؤسسات المالية الدولية العملاقة، وهل يمكن الحديث عن ثقافة قائدة وقادرة على التغيير إذا تجاهلت هذه الثقافة قضية كشف العلاقات الاستعمارية ومواجهتها.

ومن هذه الإشكالات أيضا الحوار حول طبيعة التطور الحضارى فى العالم، فهل الحضارة فى العالم مجرد حضارة واحدة تسهم فيها الأمم المختلفة بإسهامات معينة فى أوقات معينة، أم أن هناك خصوصيات حضارية لكل أمة، وتواصلا حضاريا أو انقطاعا حضاريا يخص كل حضارة على حدة، ويشتق من هذا السؤال العديد من الأسئلة هل نحن أمة ذات حضارة خاصة وهل انقطع تواصلنا الحضارى؟ أم أننا فى حالة هزيمة حضارية فقط وينبغى البدء فى عملية إقلاع حضارى جديد ومواجهة تحدى الهزيمة الحضارية؟. وهل الحضارة الغربية ذاتها حضارة عالمية؟ أم أنها حضارة لا تحمل سمات العالمية لأنها قائمة على العنصرية والقهر والعنف ونهب الآخرين، وهل الطريق إلى التقدم يمر عبر تأكيد الهوية والخصوصية والمواجهة مع الحضارة الغربية أم يمر عبر الاندماج والذوبان فى تلك الحضارة.

وفى الثقافة العربية هناك مدرستان أساسيتان، دون إغفال التمايزات البديهية والطبيعية داخل كل مدرسة على حدة. المدرسة الأولى قفزت على الإشكاليات الحقيقية الأولية وتجاهلت الواقع وتعاملت مع الظواهر فى الفراغ، انطلقت هذه المدرسة من اعتبار الحضارة الغربية حضارة عالمية نحن جزء منها، أى أنها تجاهلت البعد اللا عالمى فى الحضارة الغربية ، وتجاهلت عنصريتها وممارساتها الاستعمارية الصحفية والنهبية، وراحت بالتالى تناقش وسائل الاندماج وأساليبه وطالبت بالقضاء على كل مايحول دون هذا الاندماج من خصوصية حضارية أو هوية أو حتى دين وهذه المدرسة أيضا هى

التى هيمنت على أدوات الثقافة العربية وسيطرت على التوجيه التربوى والتعليمى والإعلامى والفنى وارتبطت بالسلطة السياسية بطريقة أو أخرى فتجاهلت عن عمد غياب الحرية باعتبارها شرطا للثقافة، وأهم رموز هذه المدرسة الطهطاوى، وطه حسين، ولويس عوض، ومحمد أركون وغيرهم وكلهم تقريبا كانوا وزراء تعليم أو ثقافة أو قيادات كبيرة فى أجهزة السلطة الثقافية والتعليمية والتربوية والإعلامية ولم يكن لهم إسهام يذكر فى قضايا مواجهة الاستعمار أو مناقشة قضايا الحرية والتبعية، بل جل إسهامهم يكمن فى الدعوة المباشرة إلى الالتحاق بقطار الحضارة الغربية وقطع الصلة بهويتنا الثقافية بل ديننا مثل عبدالله العروى، أو حتى الترويج المباشر والدفاع المباشر عن السلطة الاستعمارية مثل لطفى السيد وقاسم أمين أو الطعن فى عقائد الأمة وتشويه تراثها مثل حسين أمين وسعيد عشماوى ومحمد أركون ولويس عوض، أو الارتباط المباشر بالسلطة وتبرير تصرفاتها الاستبدادية وخلع صفات الثورية والتقدمية عليها وإلباسها ثوبا أيديولوجيا برغم كونها سلطات عسكر فى الأساس مثل محمود أمين العالم ولطفى الخولى ورفعت السعيد، أو حتى ترويجا للكيان الصهيونى ودعوة للاندماج معه فى إطار مشروع إنسان شرق اوسطى يضم العربى والإسرائيلى على قدم المساواة مثل فرج فوده وهكذا وبرغم السيطرة شبه التامة على أدوات الثقافة من أجهزة وصحف وإذاعة وتليفزيون وسينما ومسرح بل ومؤتمرات علمية ظلت ثقافة هؤلاء مجرد بذور استنبت فى الهواء فلم تخضر ولم تثمر وظلت غريبة عن الواقع شكلا ومضمونا.

والمدرسة الثانية فى الثقافة العربية كانت تلك المدرسة التى طرحت الإشكاليات الحقيقية الأولية ولم تتجاهل الإشكاليات الأخرى فنجد أن

جمال الدين الافغانى وعبدالله النديم ومالك بن نبى ومنير شفيق قد طرحوا قضايا الحرية، الاستعمار، التبعية، الخصوصية الثقافية والحضارية لأمتنا ولم يتجاهلوا قضايا التقدم العلمى والتقنى والنهضة والعلاقة بين الماضى والحاضر والمستقبل، ونشأت هذه المدرسة بعيدا تماما عن السلطات المستبدة بل من خلال المواجهة معها وكذا مواجهة الاستعمار وحشد الجماهير للنضال ضده وتثوير الواقع ورفض كل ماهو سلبى فى العادات والتقاليد والتأكيد على عوامل الإيجابية فى الشخصية العربية، وبرغم أن رموز هذه المدرسة قد تعرضوا للاضطهاد دائما من قبل السلطات الاستعمارية والسلطات المستبدة، إلا أن ثقافتهم التى استنبتوها فى ضمير الأمة ووجدان الشعب مازالت تترعرع وتخضر وتثمر، وبالطبع فإن هذه المدرسة الثقافية لم تقتصر على هولاء الذين كان لهم إسهام ثقافى مباشر مثل الأفغانى والنديم ومالك بن نبى ومنير شفيق وغيرهم، بل يمكن أن نضيف إليهم مصطفى كامل ومحمد فريد وعز الدين القسام وعمر المختار وعبدالقادر الجزائرى وغيرهم، لأن ثقافة المواجهة اقتضت أن يكون المجاهدون ذوى إسهام ثقافى فنجد أن الزعماء من أمثال هؤلاء كان لهم إسهامهم ورأيهم ونضالهم على المستوى التربوى والتعليمى والثقافى، بل نجدهم هم أنفسهم قد مارسوا التعليم والتربية من خلال محو الأمية أو تحفيظ القرآن "عمر المختار" أو إنشاء الجامعات والمدارس "مصطفى كامل ومحمد فريد" أو دروس العلم "عز الدين القسام".. وهكذا، بل ونجد أن أصحاب المشروعات الثقافية منهم كالأفغانى والنديم كانوا زعماء المواجهة الشعبية ضد الاستعمار والاستبداد، أو مقاتلين فى صفوف الجماهير ضد الكيان الصهيونى مثل منير شفيق.

الانسان خارج نفسه

هل تستطيع الثقافة العربية استيعاب الحضارة الحديثة؟ التراث والنهضة، الأصالة والمعاصرة، هل يستدعى استيعاب الحضارة الحديثة التضحية بالهوية؟ هل يقتضى الاحتفاظ بالهوية الانسحاب من العالم؟

هذه وغيرها قضايا وإشكالات تطرحها مدرسة التغريب وتجيب عليها إجابة حددتها من قبل ثم وضعت لها الأسئلة، ومن هنا جاءت المغالطة المقصودة أو الخطأ غير المقصود.

يجيب الدكتور زكى نجيب محمود فى كتابه تجديد الفكر العربى على هذه الإشكالية فيقول: " علينا أن نأخذ من تراث الأقدمين مانستطيع تطبيقه اليوم تطبيقا عمليا، فيضاف إلى الطرائق الحديثة المستحدثة، فكل طريقة للعمل اصطفها الأقدميون وجاءت طريقة جديدة أنجح منها كان لابد من اطراح الطريقة القديمة ووضعها على الرف الذى لايعنى به إلا المؤرخون، بعبارة أخرى إن ثقافة الأقدمين أو المعاصرين هى طرائق عيش فإذا كان عند أسلافنا طريقة تفيدنا فى معاشنا الراهن أخذناها، وكان ذلك هو الجانب الذى نحييه من التراث أما ما لا ينفع نفعا عمليا تطبيقيا فهو الذى نتركه غير آسفين وكذلك نقف الوقفة بالنسبة إلى ثقافة المعاصرين من أبناء أوروبا وأمريكا، المدار هو العمل والتطبيق، المدار هو مايعاش به.

أما عبدالله العروى فيقول: " أما حان الوقت لأن نكف عن الدعوة إلى الانكماش والانعزال تحت شعار الأصالة الخصوصية.

ويقول العروى أيضا فى كتابه : "العرب والفكر التاريخى" " إن الرجوع

إلى نظريات الماضى والحفاظ على أصالة فارغة وهم يعوق التقدم" ويقول: " إن علينا أن نجتث الفكر السلفى من محيطنا الثقافى"..

أما الدكتور طه حسين فيقول فى كتاب مستقبل الثقافة فى مصر: " إن مستقبل مصر مرهون بأخذها مثل الحضارة الإنسانية وبالفضائل المدنية والديموقراطية كما مثلها الغرب وعلى مصر أن تصبح جزء من أوروبا وأن تسير سيرتها فى الحكم وفى الإدارة وفى التشريع، وعلينا أن نكون أوروبيين فى كل شيء قابلين مافى ذلك من حسنات وسيئات" ..

وقد يبدو للوهلة الأولى أن هناك خلافا فى الرؤية بين زكى نجيب محمود الذى لايرفض التراث كله، وبين كل من طه حسين وعبدالله العروى اللذان يدعوان إلى نبذ التراث تماما والأخذ بالثقافة الغربية جملة وتفصيلا، ولكن الحقيقة أن جوهر الموقف لدى الثلاثة ولدى غيرهم من القضية واحد وإن اختلف الشكل وأسلوب التناول، ذلك أنهم يتعاملون مع التراث ومع الثقافة الغربية أيضا بطريقة القص واللزق، فيمكن لدى العروى وطه حسين قص التراث كله وإلقائه فى المزبلة ولصق الثقافة الغربية فى العقل العربى بدلا منه، ويمكن لدى زكى نجيب محمود قص أجزاء من التراث وأخرى من الثقافة الغربية ولصقها بالعقل العربى، والخطأ فى هذه الرؤية هو التعامل مع العقل العربى بمعزل من التراث وكأن التراث شيء جانبى ميت فى هذا العقل يمكن قصه كله أو أجزاء منه، والأمر نفسه بالنسبة للثقافة الغربية وبديهى أن الإنسان ليس شيئا خارج ذاته وتراثه بحيث يمكن هكذا ببساطة لصق أجزاء ونزع أجزاء وقص أجزاء، وهذه عملية غير علمية بالطبع لأن مجرد تصور حدوثها جهل مركب بطبيعة العقل وبطبيعة التراث وبطبيعة الثقافة أيضا، ولو تصورنا حدوثها لتصورنا على الفور موت الإنسان أو

على الأقل إصابة عقله بالشلل، ويصرف النظر عن رأينا فى التراث سلبا أو ايجابا فهو جزء لا يتجزأ من العقل والوجدان والذات لايمكن قصه هكذا بمشرط الجراح!

وعند الدكتور فؤاد زكريا فلا بد من شيء من التركيب والتعقيد والفذلكة فتصبح المسألة فى كتابه خطاب إلى العقل العربى - صدمة حضارية تولدت عن الاحتكاك بالغرب فى أوائل القرن التاسع عشر، ويطرح الدكتور فؤاد زكريا المسألة على أنها إما موقف يتشرنق بالتراث والتاريخ أو موقف يساير التيار الجديد أملا فى أن يكون له نصيب فى ذلك التقدم المادى الذى حققته الحضارة الغربية أو موقف توفيقى بين الاثنين ، أما موقف الدكتور زكريا فلا هو هذا ولا ذاك بل لابد من نظرة تقييم للتراث ولابد أن نكون مبدعين أى نشارك بأنفسنا فى الحضارة ونصبح جزء منتجا فيها لا مستهلكا لها.

أخطاء الدكتور زكريا رغم قدرته على تركيب الرؤية تبدو فى اعتباره أن المسألة نشأت كصدمة حضارية نتيجة الاحتكاك بالغرب فى بداية القرن التاسع عشر، والصحيح أن الاحتكاك والصراع مع الغرب لم يكن فقط فى بداية القرن التاسع عشر بل حدث منذ فترة طويلة تزيد على الألف عام وتمر بمحطات كثيرة فى حياة الرسول صلى الله عليه وسلم ذاته فى الصراع مع الدولة الرومانية ثم فى عهد الخلفاء الراشدين فى تحرير الشام وشمال افريقيا من الرومان ثم فى الأندلس، والبحر المتوسط ، ثم الحروب الصليبية فى الشرق وحرب الألف عام فى المغرب العربى وكذا الصراع الذى خاضته الدولة العثمانية داخل أوروبا ذاتها، ليس هناك إذن صدمة ولاشيء نشأ فجأة بل المسألة صراع طويل، تم حسمه لصالح الغرب فى بداية القرن التاسع عشر،

لأسباب كثيرة علينا أن نعرفها ونحللها ونتجاوزها فى إطار حشد كل القوى فى هذا الصراع لاستعادة زمام المبادرة الحضارية أو على الأقل الصمود أمام الغرب، والصيغة التى يطرحها الدكتور فؤاد زكريا صيغة زائفة لأنها تتجاهل أولا البعد الصراعى فى المسألة وتتعامل معها بصورة بريئة كما لو كان الاختيار يتم فى معرض للمنتجات العلمية والحضارية وليست عملية معقدة من الصراع لايصح فيها إلا انتزاع التقدم، لأن الغرب وأيا كان موقفنا إسلاميا أو علمانيا، تراثيا أو اندماجيا لن يسمح لنا بالنهضة لا على الأساس الإسلامى ولا العلمانى، لا التراثى ولا التغريبى والقضية كيف ننتزع النهضة وكيف نقضى على الهزيمة الحضارية وكيف نستعيد زمام المبادرة الحضارية مع الغرب، ولأنها تغفل مسألة كون الحضارة الغربية حضارة غير عالمية قائمة على العنصرية لايصح معها التفاعل الحر حتى لو أردنا ذلك، بل يصح معها الصراع لانتزاع النهضة انتزاعا.

الحضارة الغربية هى حضارة وثنية إغريقية، وليست حضارة عالمية، نعم الحضارة الغربية الحديثة نشأت من خلال بعث الثقافة الاغريقية والثورة على الكنيسة والمسيحية، أى هى حضارة محلية تماما، لأنها فى مسيرتها المعاصرة أسقطت حتى المسيحية باعتبارها شيئا شرقيا وأكدت على القيم الاغريقية وبرغم أنها أكدت على القيم الاغريقية القديمة، أى أكدت على التراث الثقافى الأوروبى الخاص، فإنها لم تفتعل معركة تسمى الأصالة والمعاصرة أو التراث والتجديد أو غيرها من الثنائيات التى يعشقها دعاة التغريب فى بلادنا والتى تعبر عن جهل بأنفسنا وجهل بالحضارة الغربية فى نفس الوقت، أو تمثل فى أحسن حالاتها نوع من التعالى الزائف والتلاعب بالألفاظ.

تخصص علمي
وليس مؤسسة دينية

يجهد الدكتور فؤاد زكريا نفسه إجهادا مؤلما حتى يثبت أن فى الإسلام مؤسسة دينية مثله تماما مثل المسيحية وبالتالى يبرر ظهور العلمانية فى بلادنا كما ظهرت فى الغرب، أى أنه يريد أن يقول لنا أن العلمانية ليست نتاج غربى محض فى ظرف اجتماعى وتاريخى خاص بالغرب، بل هى ضرورة لنا أيضا لأننا مثل المسيحية الغربية لدينا مؤسسة دينية ينبغى الثورة عليها.

وبرغم أننا نرى أساسا أن الثورة على الكنيسة فى أوروبا لم تكن ثورة على المؤسسة الدينية بقدر ماكانت ثورة على الدين المسيحى ذاته، أى محاولة أوروبية للقصاص من دين دخيل عليها ـ وهى الاغريقية الوثنية أصلا ـ أى محاولة لاستعادة الدين الأوروبى الأصلى وهو الوثنية الأغريقية، برغم أننا نرى ذلك، إلا أننا سنترك هذه النقطة ونناقش الدكتور زكريا فيما يزعمه بالمؤسسة الدينية الإسلامية يقول فؤاد زكريا فى كتابه "الصحوة الإسلامية فى ميزان العقل" :

"غير أن القول بأن الإسلام لايعرف ولم يعرف مؤسسة دينية على الإطلاق هو قول ينطوى على قدر غير قليل من الإسراف لأن الإسلام كان لايزال يضم سلطة دينية قوية، فالأزهر على سبيل المثال مؤسسة دينية يحتل قمتها شيخ الأزهر" ويعود الدكتور زكريا ليقول : " وطوال التاريخ الإسلامى كانت هذه السلطة الدينية قائمة" ولم يقل لنا الدكتور أين وكيف ولم يضرب لنا مثالا واحدا على ذلك.

على أى حال وبرغم أن الدكتور فؤاد زكريا لم يجد مثالا فى طوال التاريخ الإسلامى على هذه السلطة الدينية وبالتالى لم يقدم لنا هذا المثال، إلا أننا سنترك هذا التاريخ الإسلامى كله الذى لم توجد فيه سلطة دينية، ونناقش الدكتور فى المثال الذى اتخذه دليلا وهو الأزهر وشيخ الأزهر وبداية فإن أصغر مهتم بتاريخ الأزهر يعرف أنه جامعة علمية وليس مؤسسة دينية وأن هذا الأزهر يعج بالتيارات الفكرية والفقهية والمذهبية الإسلامية وهذا فى حد ذاته دليل على أنه ليس مؤسسة دينية، إذ لو كان كذلك لتوحد خطابه الفقهى ولانعدم وجود التيارات الفقهية والمذهبية والعقائدية المختلفة داخله، أما شيخ الأزهر مثلا فإنه يستطيع أن يقول رأيه فى أى قضية، ثم يخالفه فيها علماء الأزهر أو يرفض الاقتناع بها الجمهور العادى ولايشعر أحد بالإثم أو الخروج عن الدين وكل العلماء بما فيهم شيخ الأزهر يقررون أن كلامهم صواب يحتمل الخطأ وخطأ يحتمل الصواب ويختمون فتاواهم واجتهاداتهم دائما بكلمة والله تعالى أعلم، ولو كان الأزهر مؤسسة دينية لأصبح لما تصدره من أحكام وفتاوى ملزمة للجمهور ولباقى العلماء وإلا أثموا أو طردوا من رحمة الرب كما هو الحال فى المؤسسة الدينية المسيحية.

الدكتور فؤاد زكريا أيضا يعتبر هيئة الإفتاء وعلى رأسها مفتى الديار مؤسسة دينية، ولعل فتوى الدكتور طنطاوى مفتى الديار المصرية حول البنوك والتى تعرضت لأكبر قدر من النقد من علماء الدبن ومن الحركة الإسلامية بالذات تثبت أنها ليست مؤسسة دينية، إذ لو كانت كذلك للزم الالتزام بهذه الفتوى، وفى المناقشات الواسعة التى تعرضت لهذه الفتوى لم يقل الدكتور طنطاوى مفتى الديار المصرية أن هؤلاء الناقدين خرجوا على الشرع أو أثموا بل قال هذا اجتهاد. والذين قالوا بضرورة الأخذ برأى المفتى

هم العلمانيون أنفسهم ولقد عبر عنهم الأستاذ محمود السعدنى حين قال فى إطار هجومه على منتقدى الفتوى من يفتى غير المفتى؟!

وعلى أى حال فإن التهمة الموجهة من قبل السلطات ومن قبل العلمانيين إلى الإسلاميين عموما هو أنهم خارجون عن التفسير الأزهرى للإسلام، وإذا كان الأمر كذلك فهل الحركة الإسلامية هى هذه الثورة العلمانية على المؤسسة الدينية؟!

ومن الغريب أيضا أن العلمانيين ومنهم الدكتور زكريا ينتقد الحركة الإسلامية لأن آراءها فى الدين متناقضة مع بعضها البعض وليست ذات رأى واحد فى القضايا المطروحة ـ وهذا صحيح لأن كل يقدم اجتهاده الذى يعرف أنه صواب يحتمل الخطأ أو خطأ يحتمل الصواب كما قال الإمام الشافعى رحمه الله : "رأيى صواب يحتمل الخطأ ورأى غيرى خطأ يحتمل الصواب".

ويتابع الدكتور زكريا إثبات وجود المؤسسة الدينية فى الإسلام قائلا: " لو تم تطبيق الشريعة الإسلامية بديلا عن القوانين الوضعية لأصبح من المحتم أن تظهر مؤسسات دينية"..

وعجبا للدكتور الذى يرى الأزهر ودار الإفتاء مؤسستين فى ظل غياب تطبيق الشريعة الإسلامية وتطبيق القانون الوضعى ثم يعود يتحدث عن مؤسسات سوف تظهر عندما يتم تطبيق الشريعة الإسلامية! فهل المؤسسات الدينية موجودة بالفعل أم سوف تظهر.

على أى حال فإن الدكتور يخاف أن تكون هناك هيئة عليا للحكم على شرعية أو عدم شرعية القوانين، وهذا لعمرى موجود الآن، أليس هناك محكمة عليا تحكم بدستورية أو عدم دستورية القوانين الوضعية وهل هذه

مؤسسة دينية مثلا، وللعلم المحكمة العليا التى تحكم بدستورية أو عدم دستورية القوانين مثلها مثل الهيئة أو المحكمة الإسلامية التى سوف تحكم بمطابقة القوانين للشريعة أم عدم مطابقتها هى محكمة أو هيئة موجودة بالضرورة فى ظل أى نظام قانونى وضعى أو غير وضعى.

ويعود الدكتور زكريا لالتقاط كل مامن شأنه أن يثبت وجود مؤسسة دينية فى الإسلام فيورط نفسه فى عكس مايريد إثباته تماما، يقول الدكتور فؤاد زكريا أن المؤسسة الدينية الإسلامية تتدخل فى الشئون العلمية والدليل على ذلك :" أنه مازال دارون وفرويد حتى الآن موضوعين فى القائمة السوداء لدى جميع المفكرين الإسلاميين وبخاصة رجال الدين منهم" ثم يقول: " والأمر كذلك حتى بالنسبة لكشوف علمية محايدة كالهندسة الوراثية أو أطفال الأنابيب، وكلنا يذكر كيف أن بعض الهيئات الدينية أفتت بتحريم الإنجاب عن طريق الأنابيب ثم عدلت عن رأيها فيما بعد حينما اتضح لها أن هذا الأسلوب يمكن أن يحاط بجميع الضمانات التى تحول دون الخلط بين الأنساب"..

الدكتور فؤاد زكريا هنا يجعل للإسلام مؤسسة دينية لأن بعض المفكرين الإسلاميين وخاصة رجال الدين منهم يهاجمون أفكار دارون وفرويد ومارکس، وبداية فإن دارون وفرويد وماركس لهم أتباع فى بلادنا يروجون لهم ولم نسمع عن أحد رجال الدين مثلا طلب بإحراقهم كما كانت تفعل الكنيسة، كل مافى الأمر أن هناك نقد فكرى لأفكارهم وهذا بالطبع متاح للجميع بما فيهم رجال الدين، وإلا لأصبح مجرد كونك مسلما أن يحرم عليك العالم أن تنطق بكلمة ضد أحد وثانيا يضطر الدكتور إلى إدراج المفكرين الإسلاميين فى قائمة المؤسسة الدينية، فكيف يمكن ذلك، أليس وجود

مفكرين إسلاميين من غير علماء الدين قد تراجعوا فى رأيهم الأمر الذى يؤكد أنهم يدركون أنه مجرد رأى يخطىء ويصيب وليس مؤسسة دينية تفرض رأيها وتعتبره مقدسا، ولو كان رأيهم مقدسا لما تراجعوا عنه، ويعترف أيضا أن الجانب الذى اهتم به علماء الدين كان الجانب الأخلاقى فى المسألة وهذا أمر لاعلاقة له بتدخل مايسمى بالمؤسسة الدينية المزعومة فى الأبحاث العلمية المحايدة إذا انصب جهد هؤلاء على مسألة اختلاط الأنساب وهى مسألة أخلاقية.

ما أغفله الدكتور أيضا هو أن هناك ممن هم خارج إطار علماء الدين الإسلامى والمفكرين الإسلاميين فى العالم كله بما فيه بلادنا من ينتقد ماركس وفرويد وداروين دون أن يخشى أحد من تحولهم إلى مؤسسة دينية.

التيار الإسلامي رائدا

سنترك هذه المرة الدكتور فؤاد زكريا يحدثنا عن بعض أمراض المجتمع العربى، فهو مثلا يرى أن الطاعة مرض عربى، وقد نشر مقالا فى مجلة العربى فى يوليو ١٩٨٦ تحت عنوان " مرض عربى اسمه الطاعة" قال فيه: " إذا كانت هناك أسباب معنوية لتخلفنا وتراجعنا واستسلامنا أمام التحديات فإن الطاعة تأتى على رأس هذه الأسباب، إنها بغير تحفظ رذيلتنا الأولى وفيها تتبلور سائر عيوبنا ونقائصنا" وبعد أن يستعرض الدكتور فؤاد زكريا عضلاته الفكرية فى تحديد أشكال وأنماط هذه الطاعة فى الواقع العربى والآثار السلبية المترتبة على هذه الطاعة يختم مقاله "بأن التمرد قيمة أيضا وأن أعظم انجازات الإنسان لم تتحقق . إلا على أيدى الذين رفضوا أن يكونوا مطيعين وأن كل شىء عظيم أنجزته البشرية كان مقترنا بقدر من التمرد ومن الخروج على مبدأ الطاعة".

ولاشك أن التيار الإسلامى المعاصر تيار متمرد شق عصا الطاعة على الحكام والمؤسسات ورفض الخضوع للواقع الموجود وله أسبابه طبعا أيا كان الرأى فيها، وهذا التيار متهم بالعنف والخروج على المألوف وأحيانا يتهم بإحداث تفسير جديد للإسلام لم يعرفه السلف ولا الخلف ! والمهم فى هذا وأيا كان الموقف فإن أحدا لا يختلف على أن التيار الإسلامى غير مطيع وهو بهذا يستحق الثناء من الدكتور فؤاد زكريا على الأقل من هذه الزاوية ، ولكننى أتوقع أن يعود الدكتور فؤاد زكريا وبعد أن أصبح التمرد علم على التيار الإسلامى أن يعود فيعتبر الطاعة ليست مرضا عربيا كما كان يقول بل يدعو إلى هذه الطاعة.

وفى الإطار ذاته يحدد الدكتور فؤاد زكريا فى كتابه الصحوة الإسلامية فى ميزان العقل أن من أمراض الواقع العربى أن هذا الواقع يستبعد المرأة من العمل الاجتماعى ويتعامل معها بصورة متخلفة، وقد حدد لنا الدكتور أسباب هذا وآثاره التى قد نختلف أو نتفق معه فيها، ولكننا على أى حال سنعتبر من يمارس دفع المرأة إلى العمل الاجتماعى ذو موقف صحيح، وهو كذلك فى رأينا ـ ولكننا سندهش عندما نفاجأ بأن التيار الإسلامى كان رائدا فى هذا المجال فالحركة الإسلامية فى فلسطين كان لها فضل تقديم عناصر فدائية قامت بأعمال انتحارية مثل عواطف عليان والإخوان المسلمون فى مصر كانوا رودا حيث كانت الدكتورة وفاء رمضان هى أول امرأة تنتخب كعضو فى مجلس نقابة مهنية هى نقابة الأطباء، وعدد المرشحات مثلا على قوائم التحالف الإسلامى فى مصر سنة ١٩٨٧ كان أكبر من عدد هؤلاء المرشحات على قوائم أى حزب آخر بما فيه الأحزاب التقدمية بل لقد سقطت إحدى هؤلاء شهيدة برصاص "الأحزاب التى تزعم العصرية والحداثة وهى الشهيدة نعمات مرشحة التحالف الإسلامى فى سوهاج.. وكذا عدد المرشحات فى قائمة التحالف الإسلامى لانتخابات المحليات سنة ١٩٩٣ وحتى بالنسبة إلى الصحافة الإسلامية نجد مجلة مثل المختار الإسلامى يعمل بها عدد من المحررات أكثر مما يعمل بجريدة الأهالى مثلا رغم أن الأولى شهرية والثانية أسبوعية وهكذا فالتيار الإسلامى رائدا فى مجالى التمرد، ودفع المرأة للعمل الاجتماعى ـ ونسأل الله ألا يعود الدكتور فؤاد زكريا وأحزابه فيطالب بعدم دفع المرأة للعمل الاجتماعى أو يعتبر هذا عيبا!.

ويتابع الدكتور فؤاد زكريا فى كتاب الصحوة الإسلامية فى ميزان العقل

الكلام عن علاقة الدين بالعلم ويزعم أن هناك من يناهض العلم باسم الدين، ورغم أننا لانصدق هذا، لأن قضية دعوة الإسلام إلى العلم قضية معلومة من الإسلام بالضرورة، إلا أننا سنسايره فى زعمه ونقول لو كان هذا صحيحا مثلا لكان التيار الإسلامى رائدا فى الأخذ بأسباب العلم، والدكتور فؤاد زكريا يعرف أن التيار الإسلامى ينتشر فى كليات العلوم التجريبية كالطب والهندسة والعلوم وغيرها، وأن الكثير من عناصر التيار الإسلامي ذوى تخصصات علمية دقيقة بدأ من الدكتور نجم الدين أربكان أستاذ الهندسة ورئيس الحزب الإسلامى فى تركيا وانتهاء بالدكتور علاء محيى الدين (طبيب بيطرى) المتحدث الرسمى باسم الجماعة الإسلامية فى مصر.

ومازال كلام الدكتور فؤاد زكريا يعطينا الانطباع بأن التيار الاسلامى تيار رائد، فالدكتور فى معرض حديثه عن أن الإستيراد يؤدى إلى زيادة رقعة التيار الإسلامى لأنه يعطيه الأرضية الملائمة وأن الحرية تقلص هذه الأرضية، وبرغم أننا لانوافق الدكتور على هذا الرأى بل نرى أن التيار الإسلامى لأنه يعبر عن وجدان الأمة ومصالحها فهو ينتشر فى حالة الاستبداد، وينتشر أكثر ويتألق فى حالة الحرية، إلا أننا سنسايره فيما يقول حيث يصل إلى نتيجة غريبة وهى أنك لو سألت أحد قيادات التيار الإسلامى هل تفضل الاستبداد برغم ماتتعرض له الحركة الإسلامية من تضحيات وقمع وسجون ومشانق أم تفضل الحرية لقال لك أنه يفضل الأولى لأنها تزيد رقعة التيار الإسلامى على الثانية رغم أن تكاليف الأولى باهضة ثم ينس الدكتور نفسه ويعود فيقول أن من أمراض الحركات السياسية وخصوصا الإسلامية أنها مجرد تعبير عن مصالح قياداتها وأن هذه القيادات تستخدم التيار الإسلامى للحصول على مكاسب أى أنها حركة انتهازية ،

ولو كانت كذلك لما فضلت مصلحة المبدأ الذى ينتشر رغم المشانق على مصلحة أمانها الشخصى ومصالحها التى تتأثر بالقطع فى جو الصدام والاستبداد والسجون والمشانق وهكذا يتناقض الدكتور فؤاد زكريا مع نفسه أولا، ثم يعطى الحركة الإسلامية وسام المبدأية وتغليب مصلحة المبدأ على مصلحة أعضاء الحركة وأمانهم الشخصى!

***

فى مقال للدكتور فؤاد زكريا فى مجلة العربى عدد فبراير ١٩٨٧ تحت عنوان "الإرهاب من زاوية عربية" يقول الرجل كلاما نوافقه عليه على طول الخط، ونحن نوافق على كل ماهو صحيح ونستفيد من آراء الآخرين حتى لو كانوا فى معسكر أيديولوجى أو فكرى أو عقائدى مخالف لنا "الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها أخذها". يقول فؤاد زكريا أن الغرب مزودج المعايير فيما يخص قضية الإرهاب، لأنه يمارس إرهابا جماعيا منظما فى حين يحرم علينا الكفاح المسلح، ويرى أن من حق الضعيف أن يمارس العنف لطلب حقه من القوى بأى طريقة بشرط أن تكون أخلاقية من ناحية ولها آثار إيجابية من ناحية أخرى، وانطلاقا من هذا فهو يرفض خطف الطائرات والسفن وغيرها ويعتبرها أعمالا غير مشروعة لأنها تضر أولا بقضيتنا ولأنها تضر بأبرياء ثانيا، ونحن معه فى هذا أيضا، ويشيد الدكتور فؤاد زكريا بعملية نسف مقر المارينز فى بيروت أو ضرب المجندين الاسرائيليين فى حائط المبكى ويقول باللفظ الواحد: " وبهذا المقياس يمكن أن ندرج ضمن العمليات المشروعة عملية نسف مقر المارينز فى لبنان أو ضرب المجندين فى حائط المبكى بينما تنتمى عمليات خطف السفن والطائرات أو قتل المسافرين فى المطارات إلى ميدان الأعمال غير المشروعة"..

ومن المعروف أن العملية التى نفذت ضد المارينز فى بيروت ونضيف إليها العملية ضد مقر الحاكم العسكرى الإسرئيلى فى صور قد نفذها حزب الله فى لبنان والعملية التى تمت فى حائط المبكى ضد المجندين الإسرائيليين نفذتها عناصر حركة الجهاد الاسلامي فى فلسطين، وأن عمليات خطف السفن والطائرات وقتل المسافرين فى المطارات نفذتها منظمات فلسطينية أخرى ماركسية أو قومية.

وهكذا فالعمليات المشروعة نفذها التيار الإسلامى والعمليات غير المشروعة من وجهة نظر الدكتور فؤاد ومن وجهة نظرنا أيضا نفذتها العناصر العلمانية وهكذا فإن الدكتور فؤاد زكريا يسجل للتيار الإسلامى الريادة فى مجال اختيار الأسلوب الأخلاقى والنافع والمشروع فى مجال الكفاح المسلح.

وهو هنا لابد أن يعترف بأن التيار الإسلامى رائدا فى الكفاح المسلح ورائدا فى اختيار الأسلوب الأخلاقى ورائدا فى الحساب السياسى حيث يختار الأسلوب النافع لقضيته.

عقلانية أم براجماتية
أم انهزامية

بدلا من بناء نهضة شاملة عن طريق مشاركة جماهيرية واسعة واستنادا إلى الذات وتطويرا لها والاستفادة من كل العلوم والتقنيات العصرية أو حتى انتزاعها انتزاعا كما يطرح أصحاب المشروع الإسلامى للنهضة، فإن العلمانية التى حكمت بلادنا منذ قرنين تقريبا، تعمدت تخريب الذات واستبعاد الجماهير بل وقمعها ثم اختزلت مفهوم النهضة الصحيح إلى مجرد حداثة تعنى باستهلاك السلع الغربية دون الحصول على البنية الصناعية اللازمة لإنتاج هذه السلع ، وبذلك بددت الثروات العربية الهائلة فى استيراد أحدث المقتنيات والسلع الاستهلاكية، وبعبارة واحدة بددت الثروة وأحدثت انفصاما فى الشخصية العربية.

وفى تطور أخير له ماوراءه قدمت لنا العلمانية شعارا جديدا يكشف عن الكذب والنفاق وإرهاب المصطلح ، وهو "العقلانية" وحولت هذا المصطلح إلى أيديولوجية كاملة لها سماتها، رغم أن العقل والعقلانية والأسلوب العقلى والعلمى والمنطقى أمر لا علاقة له بالأيديولوجية ولا يمكن أن يشكل أيديولوجية فى حد ذاتها وبديهى أننا لسنا فى حاجة هنا إلى أن نؤكد ماهو معلوم من الدين والتاريخ والحضارة والواقع بالضرورة من أن الإسلام دين عقلانى والحضارة الإسلامية حضارة عقلانية، أو دعوة القرآن الكريم فى عشرات الآيات إلى التفكير واستخدام العقل والنظر والتدبر، بل جوهر الحوار القرآنى والإسلامى عموما مع خصوم يدور حول دعوتهم إلى استخدام العقل، أى أن العقلانية واللا عقلانية بل محاولة إلى اخفاء السيئات

النظرية والأيديولوجية الغربية تحت مصطلح يخفى معالمها ويروج سمها بيننا.

على أى حال يعترف د. برهان غليون فى كتابه اغتيال العقل " أن العقل ليس اكتشافا جديدا فى الثقافة العربية ولا هو غرة للحضارة الغربية".

وكذا يعترف كل من زكى نجيب محمود ومحمود أمين العالم بأن الإمام الغزالى ـ وهو عند العلمانيين أسوأ الصور الفكرية الإسلامية وأشدها تخلفا ، "عقلانى النظر إلى أقصى الحدود" الوعى والوعى الزائف، محمود أمين العالم. ويقول محمود أمين العالم أيضا : " فالحق أننى أجد فى الكثير مما كتب الغزالى مستوى رفيعا من النهج العقلانى" ومادام الأمر كذلك فلماذا تلك الدعوة الغربية حول لا عقلانية التيار الإسلامى أو لاعقلانية الحضارة الإسلامية أو لا عقلانية الثقافة العربية، الأمر فى جوهره ليست دعوة للعقلانية بل هى دعوة للبرجماتية فى أسوأ صورها وتطبيقاتها ، المطلوب هو القضاء على العقل العربى والإسلامي وبناء عقل جديد يتحرر من كل شيء ويعود إلى نقطة الصفر والاعتماد فقط على جزئيات الواقع الموجود ، أى الاعتراف بشرعية هذا الواقع ثم عقلنته، والواقع هو إسرائيل والنظام الشرق أوسطى والإنسان الشرق أوسطي بدلا من الإنسان العربى والإسلامى، هو النظام الدولى الجديد، اقتصاد السوق، هو البنك الدولى والتبعية، وعقلنة هذا الواقع تحت شعار "العقلانية" هو أن يصبح عدوى هو صديقى ويصبح الإسرائيلى مثلى إنسان شرق أوسطى، ويمكن التعاون فى إطار سوق أوسطية تكون إسرائيل فيها صاحبة التكنولوجيا والخبرة ويكون العربى أصحاب الماء والثروات والأرض، ويكون الاقتصاد الوطنى جزءا من الاقتصاد العالمى، أى أن المسألة ليست عقلانية بل انهزامية وربما أيضا صهينة وأمركة .

نظرة ثقافية لأسباب العنف

لكل مجتمع بنيانه الثقافى، الذى اكتسبته وارتضته هذه الجماعة البشرية أو تلك من خلال تجاربها ومعارفها وعقائدها وخبراتها وبصرف النظر عن مدى إيجابية أو درجة صحة هذا البيان من عدمه فإن مجرد الرضا به يعنى ضمنا القدرة على الاحتكام إليه وممارسة الفرد والجماعة علاقاتها وصراعاتها استنادا على هذا البنيان الثقافى وبطريقة سلمية.

ومجتمع مثل المجتمع المصرى ـ الذى عرف طويلا معنى الاستقرار والحوار والصراع السلمى، أصبح الآن ينطوى على قدر هائل من العنف لدرجة أن العديد من المفكرين الاجتماعيين الذين كانوا يرددون الميل المصرى إلى الدعة والهدوء قالوا أن هناك تطورا نوعيا فى الشخصية وأن ترديد المقولات السابقة عن طبيعة المجتمع المصرى السلمية أمر يحتاج إلى إعادة نظر وأنه لم يعد من المسلمات، ولكن أحدا لم يكلف نفسه عناء البحث عن أسباب هذه التغيرات خارج التفسيرات السطحية والبسيطة والتى لاتغوص إلى العمق.

وفى الواقع فإن النخبة المثقفة ـ والتى تتشدق بتحليل هذه الظاهرة ـ هى فى الواقع سببها وإن كانت أولى ضحاياها. ذلك أنها ارتضت منذ البداية القطيعة مع الجماهير والتعالى عليها، بل وناصبت الثقافة الوطنية العداء واستلهمت فى خطابها الثقافى كل شىء إلا ثقافة الأمة ووجدان الجماهير، وأحيانا كانت تصل إلى حد المطالبة بقهر الجماهير على التخلى عن قناعاتها تحت شعار تحرير الجماهير كرها من التخلف والرجعية، وكانت فى كل

الأحوال عون للسلطة وعطاءا لها، حتى لو كانت سلطة مستبدة أو فاسدة أو معادية للجماهير، أو حتى متآمرة عليها.

ومع الوقت تحولت الثقافة النخبوية إلى وظيفة اجتماعية وغاية للحصول على مكاسب فئوية، بدلا من أن تكون وسيلة لزيادة وعى الذات بنفسها وبمزاياها وعيوبها على حد سواء، وأصبح الولوج إلى عالم المثقفين يحمل فى حد ذاته رؤيا فى السلم الاجتماعى ينبغى الحرص عليه والصراع من أجل ديمومته.

ولأن الثقافة النخبوية كانت مغتربة، ولأنها تحولت إلى وظيفة كان من الطبيعى أن تمارس القهر الثقافى بل التعالى على الجماهير واحتقارها والطعن فى ثوابتها الثقافية أو السخرية منها، فكان رد الفعل التلقائى ومع هذا الانفصال النخبوى وفقدان أدوات التواصل مع الجماهير واحتقارها والسخرية منها أن الجماهير لجأت إلى العنف كنوع من القصاص وكإثبات الذات فى مواجهة الآخر.

ومن ناحية أخرى فإن المنظومة الثقافية التى تعرضت للتمزيق والضرب المستمر من النخبة المثقفة، لم تعد قادرة على إعطاء الصراع والحوار طابعه السلمى، لأن عمليات التشويه المتعمد للثقافة الوطنية أفقد علاقات الصراع السلمى والحوار الثقافى الذى يستند إليه، وأحدث فى الواقع الاجتماعى خللا وعدم توازن قاد بدوره بالضرورة إلى العنف لأنه إذا اهتزت المنظومة الثقافية لمجتمع ما فإن العنف نتيجة حتمية لإعادة التوازن، أو لتأكيد الفئات الاجتماعية لوجودها والدفاع عن مصالحها بعد أن أصبح طريق الحوار استنادا إلى ثقافة مرجعية تحظى بالرضا العام بسبب غياب أو اهتزاز هذه الثقافة المرجعية.

على أن أهم مـافى الأمـر أن تمزيق أو غـيـاب أو عـدم احـتـرام المنظومـة الثقافية الوطنية، أى أو أى منظومة تحظى بالرضا العام تعنى أن السلطة تسقط بيد الفئة الأقوى ـ العسكريين مثلا ـ وأن الطريق إليها أو إلى غيرها من المواقع الاجتماعية لا يخضع إلا لمنطق القوة وحده وبالتالى فإن منطق العنف من هذه الفئة أو تلك ليس إلا تعبيرا عن إدراك هذه الحقيقة وممارسة لها ووعيا بأن الدعوة إلى نبذ العنف مثلا ماهى إلا نوع من الخداع تقوم بها إحدى القوى التى مارست هذا العنف على نطاق واسع وبطريقة منظمة لمنع القوى الأخرى من منافستها أو تهديدها أو استخدام وسائلها.

تاريخ تسلل التشريع الأجنبي إلي مصر

من المطالب الثابتة للشعب المصرى عموما وللحركة الإسلامية خصوصا مطلب تطبيق الشريعة الإسلامية الغراء، والمتتبع لحركة الصراع السياسى فى مصر فى العشرين سنة الأخيرة ـ خصوصا ـ يجد أن هذا المطلب كان دائما على رأس أولويات الحركة الإسلامية العلنية والسرية كما أن هذا المطلب حظى من القبول الشعبى بما جعله مادة رئيسية فى برامج كل الأحزاب والقوى السياسية، سواء فى أوساط المعارضة أم فى أوساط الحكومة على السواء.

ومنذ أن دخل التشريع الأجنبى مصر منذ عهد محمد على ومن بعده وخاصة الخديوى إسماعيل والخديوى توفيق نجد أن الحركة الشعبية الجماهيرية اعتمدت مطلب تطبيق الشريعة كمطلب ثابت.

فالحركة الشعبية التى قادها الشيخ الشرقاوى "أحد علماء الأزهر" ضد ظلم المماليك سنة ١٧٩٥ التى انتهت بخضوع المماليك للمطالب الشعبية وكتابة وثيقة بين المماليك والرعية بقيادة العلماء تبين الحقوق والواجبات بين الحاكم والرعية ـ قد أكدت ذلك المطلب، ففى الجبرتى " أن الدفتودار حضر إلى العلماء ـ الذين اعتصموا بالأزهر احتجاجا على الظلم ـ ووقف بين أيديهم وسألهم عن مرادهم فقالوا له : " نريد العدل ورفع الظلم والجور وإقامة الشرع وإبطال الحوادث والمكوسات التى ابتدعتموها، وعندما جاء نابليون إلى مصر غازيا سنة ١٧٩٨ حاول أن يخدع الجماهير فادعى فى منشوره الذى وزعه بمجرد وصوله " أنه يطيع الله ويحترم نبيه والقرآن

العظيم". مما يدل على مدى تغلغل التمسك بالشريعة الإسلامية لدى جماهير الشعب المصرى وقتذاك.

وفى سنة ١٨٠٦ حاول السلطان العثمانى عزل محمد على إلا أن العلماء أرسلوا إلى قائد الأسطول العثمانى رسالة جاء فيها: " والشريعة مقامة فى أيامه.." يقصدون أيام محمد على أى أن إقامة الشريعة فى أيامه تبرر التمسك به وعدم عزله.

وحتى ذلك التاريخ كان الصراع يدور حول جدية تطبيق الشريعة والتمسك بها من الناحية الفعلية، لأن الواقع القانونى والاجتماعى كان واقع سيادة الشريعة من الناحيتين التشريعية والقانونية أى أن الخروج على الشريعة لم يكن سياسة قانونية معتمدة، ولكن كان مجرد خروج على النصوص القانونية المتبعة أو إهمال التطبيق من الناحية العملية. أما من الناحية النظرية والدستورية فإنه لم يكن هناك تشريع آخر قد حل محل الشريعة الإسلامية.

وحينما بدأت عملية تسلل التشريع الأجنبى إلى مصر فى عهد محمد على وأولاده من بعده، فإن الصراع السياسى كان حول ضرورة إلغاء القوانين الأجنبية والعودة إلى جعل الشريعة الإسلامية الغراء هى المرجع فى القضايا والقانون، وكانت الشريعة الإسلامية من المطالب الثابتة لجمال الدين الأفغانى فى خطبه وتحركاته وبرامجه السياسية، وفى الصحف التى كان جمال الدين الأفغانى قد أنشأها أو ساهم فى تحريرها أو مد نفوذه إليها سواء فى داخل مصر (١٨٧١ ـ ١٨٧٩) أو فى خارجها قبل ذلك وبعده. كان جمال الدين وأتباعه وتلاميذه ينادون بإلغاء المحاكم المختلطة والقوانين الأجنبية والعودة إلى الشريعة الإسلامية، صحيح أن اهتمامات جمال الدين الأفغانى كانت

أوسع كثيرا من مسألة الشريعة الإسلامية كشكل قانونى، فقد اهتم بمجمل مشاكل العالم الإسلامى واهتم بتوحيده وترقيته والنهوض بهم. وتعرض القانون الأجنبى لعملية نقد وسخرية مريرة على يد الثائر العظيم عبدالله النديم سواء فى مقالاته اللاذعة أم فى خطبه النارية. كما كانت مسألة التخلص من القوانين الأجنبية والمحاكم المختلطة من ضمن برنامج ومطالب الثورة العرابية.

وعندما تسلم مصطفى كامل راية الكفاح الوطنى ظلت مسألة التخلص من القوانين الأجنبية والعودة إلى الشريعة الإسلامية أحد المطالب الأساسية للحركة الشعبية المصرية ضمن مطالبها الكثيرة الخاصة بالجامعة الإسلامية والتخلص من الاحتلال الانجليزى و دعم قيم البلاد وعاداتها الوطنية لمواجهة الاحتلال وعلى نفس الدرب سار كل من محمد فريد وعبدالعزيز جاويش، اللذان خلفا مصطفى كامل فى قيادة الحزب الوطنى والحركة الشعبية عموما.

وبظهور جماعة الإخوان المسلمين على يد الإمام الشهيد حسن البنا سنة ١٩٢٩ قفز الاهتمام بتطبيق الشريعة الإسلامية قفزة واسعة إلى الأمام، وأصبح هذا المطلب من المطالب الرئيسية لجماعة الإخوان ولزعمائها ومفكريها وصحافتها، وإذا كان مطلب الشريعة فى برنامج الأفغانى والنديم ثم مصطفى كامل ومحمد فريد وعبدالعزيز جاويش كان جزءا من الدعوة إلى تقوية الخلافة القائمة "الخلافة العثمانية" والصراع مع الاستعمار الانجليزى والتمسك بشعار "الجامعة الإسلامية".. فإن سقوط الخلافة العثمانية عمليا ونظريا قبل ظهور جماعة الإخوان جعل الاخوان المسلمين يفكرون فى إقامة جمهورية إسلامية فى مصر أو صبغ مصر بالصبغة الإسلامية أولا، ثم توحيد العالم الإسلامى تحت قيادة واحدة فيما بعد.. أى أن ترتيب الأولويات قد

اختلف عما كان عليه بالنسبة للأفغاني ومصطفى كامل وخلفائهم، فقد كانت الخلافة العثمانية قائمة وبالتالي اتجهت الدعوة إلى تقوية الخلافة والنهوض بالمسلمين والتخلص من الاستعمار وكانت الشريعة تدخل ضمن عوامل الصراع من أجل وتوحيد التخلص من الاستعمار، وبالتالي تكون مصر جزءا من هذا العالم الإسلامي الموحد. وبتغيير ترتيب الأولويات بسبب سقوط الخلافة وصعوبة قيامها من جديد في ظروف قريبة كان على الإخوان أن يعملوا على إقامة نظام إسلامي في مصر أولا وأن يتجهوا في حركتهم اليومية أو في برامجهم السياسية أو خطبهم أو دراسات كبار المفكرين المنتمين إليهم مثل عبدالقادر عودة وسيد قطب، بل ظهرت العديد من القضايا المرتبطة بمسألة تطبيق الشريعة الإسلامية مثل. قضايا تكفير الحاكم الذي لا يحكم بما أنزل الله "أي الذي لا يطبق الشريعة" أو تكفير المجتمع الذي لاتسوده الشريعة الإسلامية وغيرها من القضايا الفكرية والحركية المرتبطة بهذا الأمر، وبعد سلسلة الصدامات المتوالية مع نظام حكم عبدالناصر وعملية القمع البشع الذي تعرضت له الحركة الإسلامية في مصر في الخمسينات والستينات ظهرت مجموعة من الأفكار التي سببت حوارا وخلافا سواء في صفوف الاخوان أم في صفوف الجماعات المنشقة، وكلها مرتبط بقضية تطبيق الشريعة الإسلامية والحكم على الشخصيات والحكام والمجتمعات التي لا تطبق ذلك، وظهرت مصطلحات تكفير الحاكم أو تكفير المجتمع أو عدم تكفير هذا وذاك، بحيث غطى الحوار مساحات واسعة من اهتمام الحركة الإسلامية. وأثر هذا الأمر أيما تأثير على أسلوب الحركة وعلى مجمل اهتماماتها وعلى صلاتها بعموم المسلمين أيضا. فهناك من يعتقد بجاهلية المجتمع وبالتالي يجب هجرته أو جهاده ومن يرى أنه من العبث

مطالبة الحكام الكفار بتطبيق الشريعة الإسلامية، ومن يرى بعكس ذلك. ومن يرتب على ذلك أو عكسه اتباع أسلوب معين فى الحركة، ومن قال بالأحكام الملكية ومن قال بغير ذلك إلى مالا نهاية. وعلى كل حال فليس من موضوع بحثنا دراسة تلك الأمور أو تغليب رأى على رأى، فعلينا أن نتابع حركة المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية فى مصر.

فى نهاية الستينات ظهرت الجماعات الإسلامية إلى العمل العلنى مرة أخرى بعد أن توارت تحت الأرض فى العمل السرى أو خلف القضبان لفترة، وكان مطلب تطبيق الشريعة الإسلامية هو المطلب الأساسى والرئيسى، وربما الوحيد فى بعض اللحظات، فظهرت الملصقات ومجلات الحائط فى الجامعات وكلها تطالب بالشريعة الإسلامية باعتبارها الأسلوب الوحيد لحل مشاكل مصر ولارضاء الله تعالى أولا، اعتبرت تلك المجلات والملصقات التى أصدرها طلاب الجامعات خصوصا أن كل مشاكل مصر من هزائم عسكرية وتخلف سياسى واقتصادى واجتماعى، فضلا عن الظلم الاجتماعى والفساد إنما هى بالتحديد نتيجة مباشرة لعدم تطبيق الشريعة الإسلامية، وسار على نفس النهج تقريبا الصحافة الإسلامية التى ظهرت فيما بعد أو فى المقالات التي كانت تنشرها الصحف الحكومية لبعض المتمسكين بالإسلام من الصحفيين والكتاب، بل وبدأت المطالب الأخرى التى تنادى بها الحركة الإسلامية فى مصر تتفرع وتنمو من خلال شعار تطبيق الشريعة الإسلامية، فظهرت المقالات والكتب والخطب التى توضح أن الشريعة الإسلامية ليست مجرد حدود أو قوانين أو محاكم ولكنها منهج حياة يتضمن مبادىء سياسية وأخرى اجتماعية واقتصادية فضلا عن القانونية.

وعلى مستوى البرلمان المصرى ظهرت المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية

فى برلمان ١٩٧١ ـ ١٩٧٦ على يد النائب الشجاع محمود نافع الذى دخل البرلمان عضوا عن دائرة ميت غمر ـ دقهلية وبدأ حديثه عن الشريعة الإسلامية فى رده على بيان الحكومة فى ١٩٧١ ثم صار لا يمل من تكرار هذا المطلب، وقدم العديد من المشروعات الخاصة بتحريم الخمور صناعة وتجارة واستهلاكا وإلزام المرأة العاملة بالزى المحتشم وصرف معاش للمعوقين ولكبار السن كما تنص الشريعة الإسلامية وغيرها من القوانين والقاعدة، واعتبر فى كل كلامه تحت القبة أن مشاكل مصر تحل بالشريعة وليس بشىء آخر سواها، وفى الحقيقة فإن محمود نافع كان يعبر عن رأى عام متسع يردد ذلك الأمر فى كل مكان وفى كل موقع فى ذلك الوقت لدرجة أن لجان الاستماع، التى شكلها الرئيس السادات سنة ١٩٧١ لمعرفة اتجاهات الرأى العام المصرى بشأن صياغة الدستور ـ قد استمعت فى كل مكان ذهبت إليه إلى كل فئات الشعب المصرى تطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية، وبالفعل قامت لجنة صياغة دستور ١٩٧١ بتضمينه نصا يقول: "إن الشريعة الإسلامية هى المصدر الوحيد للقوانين"، إلا أن النص تغير فيما بعد وقبل إقرار الدستور إلى نص آخر يقول: "إن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع، الأمر الذى فهم منه أنها ليست الوحيدة مصدر للتشريع وإن كانت مصدرا رئيسيا.

معركة الألف واللام:

وقد شهد البرلمان المصرى فيما بعد مايسمى بمعركة الألف واللام، حيث طالب محمود نافع وآخرون معه مثل الاستاذ عبدالفتاح أبو على والدكتور محمد معتوق والشيخ رمضان عرفه وغيرهم بتغيير تلك المادة ـ الثانية من

الدستور ـ لتكون "الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع" أى بزيادة ألف ولام على المادة الأصلية، وتمخضت تلك المطالبات التى حظيت باهتمام شعبى واسع عن استجابة الحكومة إلى ذلك فتم تغيير المادة الثانية من الدستور بالفعل وأضيفت إليها الألف واللام فى سنة ١٩٧٩، وعقب هذا التغيير شهدت المحاكم المصرية عددا من المواقف المهمة التى تجاوز فيها القضاة نص القانون وحكموا بموجب أحكام الشريعة الإسلامية مباشرة استنادا إلى النص الدستورى، واشتهر من بين هؤلاء المستشار محمود غراب، والمستشار محيى الدين عبدالغفور.. كما شهدت المحاكم العديد من الطعون أمام محكمة النقض لنقض الأحكام بدعوى عدم مطابقتها للشريعة الإسلامية، وشهدت الحياة القضائية حوارا متصلا حول جواز أو عدم جواز التمسك بالقوانين المخالفة للشريعة فى المحاكم. وهنا ظهرت الحاجة أو الدعوة إلى تقنين أحكام الشريعة الإسلامية فى بنود واضحة، وتقدم الأزهر بعدد من مشروعات القوانين المقننة إلى مجلس الشعب المصرى إلا أن مصيرها كان الضياع فى الأدراج، ومازال التعارض بين الدستور والقوانين القائمة موجودا حتى الآن، ومن ناحيتها قامت ادارات الأزهر بإلغاء كافة تعاقداتها الربوية والتزمت بالشريعة الإسلامية فى تعاملاتها استنادا إلى نص الدستور مما أوجد العديد من المشاكل القانونية بينها وبين الأطراف الأخرى.

وعقب موت السادات فى ١٩٨١ ـ وظهور حزب الوفد الجديد وانتعاش الصحافة الحزبية والحريات الحزبية عموما ـ تضمنت كل برامج الأحزاب النص على تطبيق الشريعة الإسلامي، واختلفت فى تفسيرها كل حسب هواه.. فعلى حين يرى حزب التجمع اليسارى الاقتصار على دعم القيم الروحية والخلقية يرى حزب الوفد والحزب الوطنى الحاكم ضرورة تطبيق الشريعة

الإسلامية ولكن بالتدريج، مما جعلهما عرضة للقول بأن التدرج هنا المقصود به تسكين الموضوع الذى أصبح يعتمد على قاعدة شعبية واسعة جدا ولا يمكن تجاهلها، أما أحزاب الأحرار والعمل والأمة فبرامجها تنص صراحة على ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية فورا، ويبرز فى هذا الصدد حزب العمل بقيادة المهندس ابراهيم شكرى الذى يمارس نضالا برلمانيا وصحفيا وحزبيا من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية، بل لقد شهدت جريدة الشعب ـ لسان حزب العمل ـ الدعوات الصريحة لتطبيق الشريعة وصبغ مصر بالصبغة الإسلامية عموما وخاصة فى عهد رئيس تحريرها الأستاذ عادل حسين، وقد تدعم هذا الأمر بعد عقد التحالف بين حزب العمل والإخوان المسلمين.

إذن فقد كان مطلب العودة إلى الشريعة الإسلامية مطلبا شعبيا ووطنيا فى كل الأوقات، وبدهى أن سيادة تشريع أجنبى فى مصر أمر ضار على كل مستوى.. فهو أمر مخالف لأوامر الله سبحانه وتعالى أولا، ثم هو أمر يجعل هناك انفصاما فى الشخصية المصرية بما له من عواقب وخيمة على كل مستوى ثانيا، وهو أيضا أمر يجعل استقلالنا منقوصا ومشكوكا فيه من ناحية ثالثة، بل إن البعض يرى أن فشل مشروعات الاستقلال الوطنى فى مصر كان يرجع لعدم إدراكها بعد التأكيد على التميز فى الهوية والانتماء وإلغاء القوانين المستوردة.

ومما لا خلاف عليه بين كافة فقهاء الدساتير وعلماء التشريع وعلماء الاجتماع من كل اتجاه ان القانون لا يحقق الاهداف المرجوة منه مالم يستند إلى عقيدة الأمة وجدانها وعاداتها وتقاليدها، والاستعمار لم يكن يلهو حين كان يعمل كل مافى وسعه فى سبيل إقصاء الشريعة الإسلامية وإدخال التشريع الأجنبى إلى بلادنا، ولعل أهمية الشريعة الإسلامية فى تأكيد هوية

الأمة وتميزها، مما يحقق لها قدرة أكبر على مواجهة الاستعمار قد جعل ذلك الاستعمار يحاول أن يروج عددا من الافتراءات حول هذه القضية، وللأسف فإن عددا من المفكرين والسياسيين والصحفيين راح يردد بوعى أو بدون وعى تلك الافتراءات.

يقول الاستعمار وتلامذته " إن التشريع الاجنبى قد حل محل التشريع الإسلامى بسبب جمود التشريع الإسلامى وعدم مسايرته للتطور، وأن الاستعمار لم يكن له يد فى إقصائه، ولكن التطور الطبيعى كان هو المسئول عن ذلك".

وتلك فرية ذات نتائج خطيرة بدءا من فشل مشروعات الاستقلال التى لم تدرك أهمية التميز فى الهوية والانتماء ولم تغير التشريع الأوروبى إلى تشريع إسلامى وانتهاء بغربة سياسية واجتماعية وقع فيها المثقفون إلا من رحم ربك.

وإذا كان التشريع الأجنبى قد بدأ يتسلل إلى مصر عام ١٨٤٠، وتأكد عامى ١٨٧٥ و١٨٨٣، فإن التحقيق التاريخى يثبت أن هذا السبب غير سليم لأن المجلة العثمانية التى كانت تنشر القوانين الإسلامية مقننة كانت قائمة قبل هذا الوقت، ولأن محمد قدرى باشا فى مصر كان يقوم فعلا بتقنين الأحكام وقتها، كما أن الوثائق التاريخية تكشف عن أن السبب الذى دعا حكام مصر إلى الأخذ بالتشريع الأوروبى هو رغبتهم فى أن يقدموا لدول الامتيازات نظاما قانونيا ينشأ على شاكلة النظام القانونى فى بلادهم أو هو أمر مبيت بليل فى أروقة التخطيط الاستعمارى.

"إن لفقه الشريعة الإسلامية مرونة وتقبل للمعاصرة وقابلية للتقنين تظهر بوضوح فى مجلة الأحكام العدلية، وهى مجلة تقنين شكلت لها لجنة برئاسة

أحمد جودت باشا بدأت فى ١٨٦٩ وانتهت فى ١٨٧٦، وأخذت أحكامها من كتب ظاهر الرواية فى المذهب الحنفى إلا القليل أخذت فيه بأقوال المتأخرين من الحنفية مراعاة للأنسب والأنفع فى تقرير الأحكام". وأن هذه المجلة كانت عملا تقنينيا أى تجميع الأحكام وتصنيفها وترتيبها بتبويب منطقى وعلمى على هيئة حوارات متتابعة".

ولقد كانت أكمل تقنين أخذ عن الفقه الإسلامى فى ذلك الوقت، كما أنه قد سبقها فى هذا الإطار الجهد التجميعى الذى قام به شيخ الإسلام أبو السعود بن محمد بن مصطفى العماد" وكذلك الخلاصة التى صنفها من جزءين الشيخ ابراهيم الحلبى باسم "ملتقى البحر"، ثم جاء فى القرن السابع عشر الجهد التجميعى الفذ الذى أعده فقهاء الهند فى ستة مجلدات ضخمة بتكليف من السلطان محمد أورنك زيب عالمكير واشتهرت باسم "الفتاوى الهندية الشاملة للعبادات والمعاملات والعقوبات على مذهب أبى حنيفة"، ثم هناك "القوانين نامه" التى كان يصدرها سلاطين العثمانيين مشتملة على تنظيمات إدارية وجزائية.

وإذا كان التوثيق التاريخى يثبت تهافت القائلين بأن التشريع الأجنبى قد حل محل التشريع الإسلامى بسبب جمود التشريع الاسلامى وعدم مسايرته للتطور، فإن المزيد من الدراسة يثبت أن ذلك كان أمرا مقصودا ومبيتا ومخططا له من دوائر الاستعمار. ففى سنة ١٩٠٨ طبع حزب الاصلاح الدستورى كتابا مترجما بعنوان : " رسائل مصرى لسياسى انجليزى كبير فى ١٩٠٥ .. تضمن الكتاب أربع عشرة رسالة: كتبها المصرى بالانجليزية وعثر عليها فى أوراق العضو الليبرالى فى البرلمان الانجليزى "سير روبرتسون"، وورد بالرسالة الخامسة " أن النظام التشريعى القضائى الجديد

نشأ فى مصر فجأة فى يوم واحد وبالقوة القاهرة وعلى يد أمة أجنبية وجعلوا نظامه على نمط أنظمة بلاد بعيدة فرموا به شعبنا دون أن ينبهونا إليه ولا راعوا عواطفنا وإرادتنا وأخلاقنا الوطنية وتقاليدنا القومية.. إنكم غذيتم المصريين بطعام لم يألفوه ولا يستطيعون هضمه.. إن بناء القضاء يجب ان تكون جدرانه من المادة الوطنية.. بمعنى أن يكيف ذلك النظام القضائى على مايوافق فطرة العقل الوطنى الأصلية، أن يعتمد على الوسائل الوطنية.. ولا تكون للقضاء فائدة إلا إذا كان موافقا لميول الشعب وعاداته وشعائره الدينية وتقاليده، والحق يقال فإن هذه البلاد المصرية مازالت منذ زمن بعيد ترزأ بالقوانين الأوروبية غير الموافقة ودون مراعاة لعادات الوطنيين وتقاليدهم، ثم ختم رسالته بقوله : "أقول الحق الذى لانزاع فيه: إن تشعب غرس أجنبى سيىء التأثير والمناسبة والحجم ، قد أفسد وشوه تقاليد هذه البلاد ، وقد شكلت أغصانه الممتدة الضخمة ظلاً مظلما على الشعب.

وإذا كان القضاء فى الإسلام له أهمية كبيرة لدرجة أن الرسول الأعظم ﷺ قد مارسه بنفسه، وإذا كانت الحضارة الإسلامية قد أفرزت مدرسة قضائية عادلة ومتميزة، سواء إبان صعود الحضارة الإسلامية أم حتى فى أوقات ضعفها واستشراء عوامل التفكك فى داخلها. وإذا لم يكن غريبا أن تحفل كتب التاريخ بآلاف الأمثلة التى تدل على نزاهة القضاء الإسلامى ومدى مرونة الشريعة وصلاحيتها لكل زمان ومكان، بل بالمواقف الشجاعة والمتميزة للقضاة فى مواجهة ظلم الحكام أو غيرهم وصدوعهم بالحق مهما كانت النتائج. . فإننا سوف نقدم مثلا قضائيا فذا حدث قبيل دخول التشريع الأجنبى إلى مصر ليكون هذا المثل دليلا واضحا على أن الشريعة كانت ولا تزال حتى اللحظة الأخيرة فى أوج قوتها وصلاحيتها بما يقطع حجج المرجفين والمنافقين.

"ففى يوم ١٢ مايو سنة ١٨٠٥ اجتمع زعماء الشعب فى دار المحكمة وطلبوا من القاضى أن يرسل فى استدعاء وكلاء الوالى ليحضروا مجلس الشرع فأرسل يستدعيهم على عجل فحضروا، وعندما انعقد المجلس عرض الزعماء ظلامة الشعب وحرروا مطالبهم وهى ألا تفرض من اليوم ضريبة على المدينة إلا إذا أقرها العلماء وكبار الأعيان، وأن تجلو الجنود عن القاهرة وألا يسمح بدخول أى جندى إلى القاهرة حاملا سلاحه، وأن تعاد المواصلات فى الحال بين القاهرة والوجه القبلى".

وقد أقرت المحكمة هذه الطلبات وأبلغت بها الوالى خورشيد باشا إلا أن الأخير لم يذعن لحكم المحكمة فانعقدت المحكمة فى اليوم التالى وأصدرت حكما بعزل الوالى، بل وأصدرت المحكمة سندا شرعيا بذلك جاء فيه : " إن للشعوب - طبقا لما جرى به العرف قديما ولما تقضى به أحكام الشريعة الإسلامية - الحق فى أن يقيموا الولاة ولهم أن يعزلوهم إذا انحرفوا عن سنن العدل وساروا بالظلم لأن الحكام الظالمين خارجون عن الشريعة.

بدأ تسلل التشريع الأجنبى إلى مصر فى عام ١٨٤٠، وهو العام الذى أبرمت فيه معاهدة لندن بين محمد على وبين الباب العالى، أو قل العام الذى فرضت فيه أوروبا رأيها على كل من محمد على والسلطنة العثمانية معا بعد أن دمر محمد على قوة السلطنة العثمانية وجيوشها تماما وأصبح قريبا جدا من الاستانة، وهنا تدخلت الدول الأوروبية مجتمعة وفرضت صلحا بين الطرفين يحقق لها تقليص نفوذ محمد على والهيمنة على الخلافة حتى حقق لها تدمير القوة العسكرية للخلافة، فقررت أوروبا أن تبقى على الخلافة محتضرة ولا تسمح بظهور خلافة جديدة تحت حكم محمد على تجدد شباب العالم الإسلامى. إذن ففى ١٨٤٠ كانت الخلافة المنهكة بفعل حروبها

مع محمد على قد وقعت عمليا تحت النفوذ الأوروبى، واستطاعت أوروبا أن تفرض نفوذها على الخلافة ومحمد على معا. فتدخلت أوروبا فى الوقت المناسب - بعد انهاك قوة الطرفين - وأجبرت بجيوشها وأساطيلها محمد على على توقيع اتفاقية لندن ١٨٤٠ . وبخضوع محمد على لذلك كان عليه أن يفتح الأسواق المصرية على مصراعيها أمام التجارة الأوروبية تنفيذا للمعاهدات المبرمة من قبل، وأصبحت مصر مأوى للمغامرين والمرابين وغيرهم تحت ظلال نظام الامتيازات الأجنبية. وعلى كل حال، فقد أنشأ محمد على فى سنة ١٨٤٠ مايسمى بمجالس التجار "مجالس أحكام التجارة"، وهى عبارة عن محاكم تجارية للفصل فى المنازعات التجارية بين الأهلين أو بينهم وبين الأفرنج، وتتألف هذه المحكمة من رئيس وباش كاتب وكاتب وثمانية من التجار: خمسة منهم من الوطنيين وثلاثة من الأجانب، وكان بكل من القاهرة والاسكندرية محكمة من هذا النوع. وبتمثيل التجار الأجانب فى هيئة المحكمة، فإن الباب قد فتح عمليا أمام التشريع الأجنبى ليتسلل إلى مصر، واستمرت تلك المحاكم تعمل حتى عهد اسماعيل، وأضيفت إليها محكمة استئناف تسمى "مجلس الاستئناف"، كما زاد عدد الأجانب فيها فأصبح مساويا لعدد الوطنيين وقد ألغيت هذه المحاكم لتحل محلها المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٦ .

وبالإضافة إلى تلك المحاكم أو مجالس التجار فإن الامتيازات الأجنبية التى تمتعت بها رعايا الدول الأجنبية عموما والأوروبية خصوصا كانت هى الأخرى بابا واسعا لتسلل التشريع الأجنبى إلى بلادنا، وقصة الامتيازات الأجنبية تتلخص فى أن الدولة العثمانية - فى سبيل تحصين بلاد المسلمين ضد النفوذ الأجنبى - كانت قد منعت الأجانب من حق تملك العقارات فى بلاد

السلطة العثمانية، ثم عادت تحت الضغط الأوروبى فأعطتهم هذا الحق عندما ضعفت وخضعت للابتزاز الأوروبى سنة ١٨٦٧، وفى مقابل هذا الحق قبلت الدول الأوروبية خضع رعاياها للوائح والقوانين المالية والعقارية التى تضعها السلطنة العثمانية من غير حاجة إلى موافقة الدول الأوروبية، بل خضوع هؤلاء الأجانب للمحاكم التركية فى المنازعات العقارية سواء كانوا مدعين أو مدعى عليهم، كما اشترطت تركيا اختصاص المحاكم العثمانية بنظر قضايا الاجانب ـ مدنية أو جنائية أو تجارية ـ إذا كان فى الخصومة صالح أهلى، وتفصل فى هذه المنازعات طبقا للقوانين الأهلية دون حاجة إلى حضور القنصل أو مندوبه أثناء المحاكمة... وكذلك نص هذا القانون على أن تسرى أحكام القوانين العثمانية الخاصة بالعقوبات على الرعايا الأجانب كما تسرى على الأهلين سواء بسواء»، وكذلك تسرى عليهم قوانين الضبط والربط واللوائح الإدارية والتنظيم والصحة ، وتطبق عليهم القوانين الجنائية ويحاكمون أمام المحاكم العثمانية، أما إذا كانت هناك منازعات غير عقارية وطرفاها أجانب وليس فيها صالح أهلى فيمكن للطرفين اللجوء إلى قناصل بلادهم للحكم فيها بينهم.

وإذا كانت تركيا قدمت ذلك كمنحة وفى حدود ضيقة كما يظهر من نص القانون فإن الدول الأوروبية راحت تطور تلك المنحة وتستغلها أبشع استغلال، بل بصورة مخالفة للقانون الصادر فى ١٨٦٧ واستغلت تغلغل نفوذها فى مصر فى عهدى سعيد وإسماعيل وجعلت من الامتيازات الأجنبية اعتداء صارخا على السيادة المصرية، وصار للامتيازات الاجنبية فى مصر مظاهر ومميزات مختلفة تماما عما خوله لها القانون الصادر فى ١٨٦٧، وإذا كان النفوذ الأجنبى ظل ضعيفا فى مصر وكذلك التواجد

الأجنبى فى عهد محمد على وإبراهيم وعباس الأول فإن فتح قناة السويس ومد السكك الحديدية وظهور العديد من الشركات والبنوك الاجنبية التى تعمل فى مصر جعل تلك الامتيازات بلا حدود وجعلها اعتداء صريحا على السيادة المصرية، وقد طغى الأجانب الذين بلغ عددهم فى عهد إسماعيل ١٠٠ ألف نسمة أمام ضعف الحكومة، فقد كان سعيد باشا كثير السخاء معهم ولم يكن يرفض أى منحة يطلبونها وكان ينساق من غير تبصر إلى أى مشروع يعرضونه عليه، فإذا لم ينالوا من تلك المشاريع مايبغونه من ربح عوضهم سعيد باشا مافاتهم من الأرباح، وكان القناصل يتدخلون لتأييد مطالب هؤلاء الأجانب ويكرهون سعيد باشا على إجابتها، وكانوا يتحرجون فى عهد عباس الأول من هذا التدخل لما كان لديه من الوسائل لوقفهم عند حدهم، وقيل إنه كان لديه نمر يألفه ويضعه بالقرب منه محجوبا عن الأنظار فإذا اشتد الجدل بينه وبين أحد القناصل استدعى النمر فى رفق وهدوء إلى حيث يراه القنصل فكان لهذه الوسيلة "الدبلوماسية" أثرها فى حسم النزاع.

إذن فقد ظلت الامتيازات فى مصر تتبع أوضاعها الأصلية على عهود محمد على وإبراهيم وعباس، كما كان بالاسكندرية والقاهرة محكمتان تسمى كل منهما المحكمة التجارية أو مجلس التجار تفصل فى المنازعات التجارية بين الأوروبيين والمصريين، وقضاتها من الوطنيين والأجانب، والغالبية فيها للوطنيين كما سبق أن وضحنا، ولكن مع ضعف سلطة الحكومة فى عهد سعيد وازدياد النفوذ الأجنبى بفعل الديون فى عهد إسماعيل طغت سلطة الأجانب ونالوا عددا من المزايا بالعرف والعادة كما يلى:-

● انتزع القناصل سلطة الحكم فيما يقترف رعاياهم من الجرائم التى تقع على الرعايا الوطنيين.

● التزم الأهالى عندما يقاضون الأجانب بأن يرفعوا دعاواهم أمام المحاكم القنصلية ، وأن يكون التنفيذ فى حضور القنصل، وبدهى أن القناصل كانوا يمتنعون عن الحضور إذا كان الحكم فى غير صالح الأجانب، فيضطر الأهالى للتوسل إلى القناصل لحضور التنفيذ وهنا يقوم القناصل بمساومة الأهالى والوصول معهم إلى اتفاقات مجحفة لصالح الأجانب، فيضطر الأهالى لقبولها بدلا من تعطيل التنفيذ إلى ما شاء الله.

● كما اغتصب القناصل سلطة الفصل حتى فى القضايا التى يرفعها الأجانب على الأهالى أو على الحكومة المصرية ذاتها.

وعلى سبيل المثال فقد حكمت المحاكم القنصلية بتعويضات وصلت الى ٢,٨ مليون جنيه في مدى أربع سنوات (١٨٦٤ ـ ١٨٦٨).

وقد عبر فان بلمن عن هذه الحالة بقوله : " إن الأوروبيين يعبرون عن الاختصاص المختلط للقنصليات بأنه نشأ عن العرف، وفى الحقيقة فإنه وليد الاغتصاب الواقع من الأقوياء على الضعفاء".

وبدهى أن ذلك حقق قدرا هائلا من الاضطراب والظلم للوطنيين، فكل قضاء قنصلى يحكم طبقا لقانون بلاده، فلم يكن التعامل بين الناس قائما على قواعد معلومة وضوابط مرسومة، بل صارت المعاملات عرضة لأهواء المحاكم القنصلية وقوانينها، وإذا علمت أن القنصليات العامة للدول المتمتعة بتلك الامتيازات كانت ١٧ قنصلية.. أى أنه كانت بمصر ١٧ محكمة قنصلية تحكم كل منها بقوانين بلادها، وأنه لكى تستأنف حكما منها كان عليك أن تقدم هذا الاستئناف أمام محكمة اكس بفرنسا أو انكونا

بايطاليا أو أثينا باليونان أو لندن فى انجلترا أو محكمة تريستا بالنمسا أو محكمة نيويورك بأمريكا على حسب جنسية طرف الخصومة الأجنبى، وبدهى أن الأجانب كانوا يستأنفون أمام تلك المحاكم مما يؤدى إلى تنازل الطرف الوطنى عن الخصومة بدلا من الدخول فى تلك المتاهات التى لا يعرف لها آخر.

فكر الخديوى إسماعيل فى إصلاح ذلك الخلل ولكنه ـ بدلا من أن يعالجه بأن يكون القضاء الأهلى وشريعة البلاد هما المرجعان فى التقاضى بصرف النظر عن أطراف الخصومة انتهى إلى اتفاق مع أوروبا بإنشاء محاكم مختلطة يكون العنصر الغالب فيها للقضاة الأوروبيين وتحتكم إلى القانون الفرنسى والانجليزى والايطالى، وتفصل فيما يقوم من المنازعات بين الوطنيين والأجانب وتختص بنظر الجنايات والجنح والمنازعات المدنية والتجارية ، واستثنت بعض الجنح والجنايات التى يرتكبها الأجانب فظلت من اختصاص المحاكم القنصلية. وقد وقع هذا الاتفاق كل من الولايات المتحدة ـ النمسا ـ المجر ـ بلجيكا ـ الدنمراك ـ فرنسا ـ ألمانيا ـ انجلترا ـ اليونان ـ هولندا ـ إيطاليا ـ البرتغال ـ روسيا ـ أسبانيا ـ السويد ـ النرويج.. وذلك فى سنة ١٨٧٥ ، وكانت كل القوانين المعمول بها أجنبية فى تلك المحاكم والغلبة فيها للقضاة الأجانب.. ويصف القاضى الهولندى فان بلمن ذلك بقوله: " إن المحاكم المختلطة ركن قوى من أركان السيطرة الأوروبية على مصر".

وبهذا القضاء المختلط تمت السيطرة الفعلية على القضاء المصرى، بل التشريع المصرى ذاته، حيث إنه لم يعد فى مقدور الحكومة أن تصدر قانونا بدون موافقة الأجانب عليه، وبذلك تكون مصر قد خسرت حتى استقلالها

التشريعى كما يقول جابرييل شارم، فتلك المحاكم قد شاركت الحكومة سلطة التشريع ولم يعد فى مقدور الحكومة أن تصدر قانونا نافذا إلا إذا صدقت عليه الجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة.. أى أن تلك المحاكم تمارس أيضا سلطة البرلمان!!

ومن الناحية التاريخية فإن تلك المحاكم قد تسببت فى ضياع استقلال مصر، ففضلا عن كونها فى حدا ذاتها اعتداء على السيادة وانتقاصا للاستقلال الوطنى، فإنها وقفت مع الدائنين فى صراعهم مع الخديوى اسماعيل سنة ١٨٧٩، وألغت مرسوم ٢٢ إبريل ١٨٧٩ مما أدى إلى تكريس الرقابة الثنائية التى كانت فى حد ذاتها أول اشكال الاحتلال الاجنبى ـ كما أنها مع تزايد أعداد الأجانب فى مصر أدت بأحكامها إلى زيادة ثروة هؤلاء على حساب ثروة الوطنيين، الأمر الذى مهد الأرض للاحتلال تماما. يقول القاضى فان بلمن فى هذا الصدد : " إن المحاكم المختلطة صارت سلطة أقوى من سلطة الحكومة المصرية، وقد أدرك الخديوى إسماعيل ـ فى الوقت الأخير وبعد وقوع المحظور ـ أنه بإبرامه الاتفاقات المنشئة لهذه المحاكم قد خلق لنفسه أسيادا جددا إلى جانب سيادة القنصليات ويضيف : "إن هذه المحاكم التى يرتدع لها الخديوى والباشاوات لم تكن مستقلة تمام الاستقلال عن العنصر الأجنبى فى مصر فبينما حكومة البلاد والأهالى عزل أمامها كان الأجانب يعدونها محاكمهم ويرون أنها أنشئت خصيصا لمناصرتهم فى جميع الأحوال والقضاء لمصلحتهم ضد العرب والترك والخديوى " يقصد بالعرب المصريين"، فكانوا منها فى موقف حصين إذ يحميهم الرأى العام الأوروبى والمحامون ورجال الأعمال والصحف فضلا عن المال، وتشد أزرهم قوات القنصليات والدول والجاليات الأوروبية التى تتحفز لمهاجمة كل قاض وكل

محكمة لا تنحاز إلى جانبهم، وقد أسرفت تلك المحاكم فى إصدار الأحكام ضد الحكومة والخديوى لصالح الأجانب من المقاولين والموردين أو من الأفاقين من مختلف النحل ممن كانوا يطالبون بما ليس لهم حق فيه أو بأضعاف مايستحقونه، ولقد أدى الإسراف فى هذه الأحكام إلى تضخم الديون السائرة التى أثقلت كاهل الحكومة وتفاقم النكبة التى تولدت منها، وكانت هذه المحاكم هى أداة السيطرة الأوروبية والاستقلال الأجنبى فى مصر فهى محاكم أجنبية تقضى بين الناس بلغة أجنبية وتطبق قانونا أجنبيا، ويعد عملها ـ على الخصوص فى البيوع الجبرية والرهون العقارية ـ كارثة على مصر.

ويقول الرافعى : " وصفوة القول ان نظام القضاء المختلط قد أنقص سيادة مصر واستقلالها" وكان هذا النظام أداة لاستغلال مصر واستعبادها".

إذن فهناك إجماع على أن التشريع الأجنبى قد دخل مصر بفعل الضغط الأوروبى وبسبب النفوذ الأجنبى، وأن ذلك كان مقصودا لتكبيل مصر وتجهيزها للخضوع للاحتلال الأجنبى، الأمر الذى يؤكد الصلة المباشرة بين الاستقلال الوطنى وسيادة الشريعة الإسلامية كما يؤكد أيضا أن التشريع الأجنبى كان أحد أشكال الهيمنة الاستعمارية وأنه كان أحد أدوات استغلال مصر واستعبادها، وأنه كان وسيلة لإغراقها فى الديون والنفوذ الأجنبى، ولعل كل ذلك يكون قذى فى عيون من يقول بأن التشريع الأجنبى لم يدخل مصر عنوة أو لم يدخلها بسبب الاستعمار، فالقانون الأجنبى كان وسيلة استعمارية ثابتة على كل مستوى.

وقد تواكب مع ذلك المخطط الاستعمارى الجهنمى قيام الخديوى اسماعيل بتعريب مجموعات القوانين الفرنسية، وترجمت فعلا بقلم الترجمة "القوانين المدنية والدوائر البلدية والمحاكمات والمرافعات والحدود والجنايات، وطبعت

مابين ١٨٦٦ ـ ١٨٦٨، ثم إن الخديوى إسماعيل استدعى من فرنسا فى سنة ١٨٦٥ مهندسا فرنسيا كان اسمه "فيكتور فيدال"، وكان حاصلا على ليسانس الحقوق بالإضافة إلى الهندسة ، فكلفه الخديوى اسماعيل بإعداد لائحة تأسيسية وقانون للإجراءات الجنائية وقوانين أخرى، وأن يدرس القانون الإدارى لولى العهد ، ثم أنشأ مدرسة الإدارة والألسن فى أكتوبر ١٨٦٨ قام منهجا على دراسة الشريعة الإسلامية والقانون المدنى للدول الأوروبية والقانون الطبيعى والقانون الرومانى والقانون التجارى والبحرى والمحاسبة التجارية وقانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات فضلا عن اللغات العربية والتركية والفارسية والفرنسية والإيطالية واللاتينية، أى أنها كلية حقوق بالمعنى الكامل أخفى اسمها تحت اسم لم يكن لمناهجها منه نصيب هو "مدرسة الإدارة والألسن"، ولم يكن حتى القانون الدستورى والإدارى من مواد التدريس بها ولم يضافا إلى مناهجها إلا بعد عشرين عاما من إنشائها ١٨٨٨، ولعل إخفاء حقيقة تلك المدرسة تحت اسم آخر كان مجرد حذر من مقاومة قد تظهر من الأزهر لإنشائها.

إذن فقد تم استنبات التشريع الأجنبى فى البيئة المصرية عمليا ونظريا وتعليميا بفعل الضغط والنفوذ الأوروبى ولتحقيق أهداف الاستعمار وطلائعه الأولى من المرابين والأفاقين المغامرين والموردين.

وفى سنة ١٨٨٣ تم انشاء المحاكم الأهلية، وقد نص الأمر العالى بإنشائها على أن تكون القوانين التى تطبقها المحاكم الأهلية هى نفس قوانين المحاكم المختلطة وصدر القانون المدنى فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣ وقانون التجارة والقانون التجارى البحرى وقانون المرافعات وقانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات فى ١٣ نوفمبر ١٨٨٣ ، وقد شكلت المحاكم الأهلية

من قضاة من المصريين الذين شغلوا المناصب القضائية بالمحاكم المختلطة أو أتموا دراساتهم القانونية فى أوروبا وفى مصر مع تعيين بعض القضاة الأجانب بشرط مراعاة أرجحية من يكون منهم عارفا باللغة العربية، وكذلك من قضاة من المجالس المحلية القديمة، وهكذا فإن ظهور تلك المحاكم على أساس القانون والتشريع الأوروبى قد كرس التبعية القانونية لبلادنا للأجانب على مستوى القضاء الأهلى والقضاء المختلط معا، ولعل هذه كانت من الأمور التى تروق للاستعمار الانجليزى الذى احتل مصر سنة ١٨٨٢، فلو لم يكن موافقا على ذلك لما سمح به وقد عطل أكثر من مشروع دستور وغير من سلطات مجلس النواب بشكل يقلص نفوذه وأهميته، وتسامح أو تشجيع الاستعمار الانجليزى لذلك كان شكلا جديدا ومتسعا للهيمنة الأجنبية على بلادنا، وقد تم تأسيس تلك المحاكم فى المدن الكبرى فى الوجهين القبلى والبحرى، كما تم إصدار مجموعة من اللوائح المنظمة لاختصاصات المحاكم وضرورة نشر القوانين فى الجريدة الرسمية وعدم قابلية القضاة للعزل وعدم جواز سريان القوانين بأثر رجعى وغيرها من المبادىء القانونية التى تتفق فيها كل التشريعات الحديثة، وهى أيضا غير مخالفة للشريعة الإسلامية إلا أن كل القوانين المعمول بها فى تلك المحاكم الأهلية كانت مستمدة من التشريعات الأوروبية، كما تم إنشاء محاكم الاستئناف وتنظيم للنيابة العامة. وإذا كان البعض قد امتدح عملية تنظيم القضاء وضبطه وتقنينه عن طريق المحاكم الأهلية، فإنه قد فاتهم أن استخدام التشريع الأوروبى فى تلك المحاكم قد جعل كل مميزاتها فى النهاية بلا قيمة حقيقية.

وفى عام ١٩٣٧ تم عقد معاهدة مونترو التى نصت على إلغاء المحاكم المختلطة بعد مرور ١٢ عاما، وقد تم هذا الإلغاء فى ١٤ أكتوبر ١٩٤٩.

وفى عـام ١٩٤٨ صـدر القـانون رقم ١٣١ الذى ألغى القـانون المدنى المعـمول به أمام المحاكم الأهليـة الصادر فى ٢٨ أكتـوبر ١٨٨٣، والقـانون المدنى المعـمول به أمام المحاكم الصادرة فى ٢٨ يوليـو ١٨٧٥، واستـعيض عنهما بالقانون المدنى الصادر فى ١٩٤٨ على أن يعمل بهذا القانون ابتداء من ١٥ أكتـوبر ١٩٤٩، أى بعد إلغاء المحاكم المختلطة. وهكذا تم صدور القـانون المدنى الذى مـازال يعـمل به حـتى الآن، واسـتند ذلك القـانون فى تشريعـاته أيضـا على النصـوص الأوروبيـة وخاصـة القانون الفرنسى، ولكى نعـرف مـوقـفـه من الشريعـة الإسـلامـيـة فـإننا نورد نص المادة (١) من هذا القانون "تسرى النصوص التشريعية على جميع المسائل التى تتناولها هذه النصوص فى لفظها أو فى فحواها، فإذا لم يوجد نص تشريعى يمكن تطبيقه حكم القـاضى بمقتضى العرف، فإذا لم يوجد فبمقتضى القـانون الطبيـعى وقواعد العدالة".

وقـد فسر الأستـاذ أنور العمروسى تلك المادة بأنه "مـادام المجتمع وليد العـقيـدة الإسلامـيـة فـقد أصبح قـانونه الطبيـعى هو القـانون الذى أنتجتـه والذى ازدهرت حـضارته وبقيت على أسـاسـه ١٤ قـرنا تفـرد خلالهـا بحمل أعلام الحضارة بين الأمم". وأضاف الاستـاذ أنور العمروسى : " أن تلك المادة ترتب مـصـادر التـشـريع كـالتـالى: "النصـوص ـ العرف ـ مـبادىء الشـريعـة الاسلامية ـ مبادىء القانون الطبيعى وقواعد العدالة".

أى أن الشـريعـة الإسلامـيـة هى المصدر الثـالث بعد النصوص، والعـرف، ومن العـجيب أن يقـرر فى مـصـر وليـد العـقـيـدة الإسلاميـة، ومع ذلك يأتى ترتيبها الثالث فى ٨٠ رجال القانون أن المجتمع مصادر التشريع!!

وعلى مـسـتـوى القـوانين الجنائيـة صدر تقنين للاجراءات الجنائيـة عـمل به ابتداء من ١٥ نوفمبر ١٩٥١، أما تقنين العقوبات فقد تم تنحيته مرتين: الأولى سنة ١٩٠٤ والثانية ١٩٣٧ .

وفى عام ١٩٦١ بعد ظهور الموجة الاشتراكية فى مصر ـ ظهر اتجاه لتعديل القوانين بما يتلائم مع تلك الموجة الاشتراكية، وتم تشكيل لجان لهذا الغرض إلا أن معظم أعمال هذه اللجان لم ير النور فيما عدا تقنين المرافعات الذى صدر فى ١٩٦٨ وكذلك قانون الاثبات.

وظلت الشريعة الإسلامية بعيدة عن مجال التطبيق ومستبعدة، وتأتى فى المرتبة الثالثة من مصادر التشريع كما جاء فى قانون ١٩٤٩، اللهم إلا فى قانون الأحوال الشخصية الذى استمد من الشريعة الإسلامية.

وفى سنة ١٩٧١ ـ ونتيجة للضغط الشعبى ـ نص فى المادة الثانية من الدستور على أن تكون الشريعة الإسلامية مصدرا رئيسيا للتشريع. ثم تعدل هذا النص فى ١٩٧٩ لتكون "الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع" ومع ذلك فمازالت النصوص القانونية غير مستمدة من الشريعة الإسلامية حتى الآن.

الشرق أوسطية..
مفهوم ثقافي حضاري

يخطىء من يتصور أن الشرق أوسطية هى مجرد سوق بل ربما لا تكون ذات صلة بمفهوم السوق وعالم الاقتصاد أساسا.. أو قل أن السوق فيها طريق إلى تمرير المفهوم الثقافى والحضارى.

والتعامل مع الشرق أوسطية ينبغى أن يكون بحذر، لأن الطريقة التى تم تسويق هذا المفهوم عن طريقها تعد أخطر مافى المسألة، وهناك بالتالى جزء من جبل الجليد الطافى والجزء الباقى الأهم والاخطر والأكبر لا يزال تحت الماء!

الجزء الطافي من جبل الجليد:

ينطلق الجزء الظاهر من مشروع الشرق أوسطية إلى مفهوم إقامة سلام شامل بين العرب وإسرائيل.. وأنه بعد فقدان العرب الكثير من أوراقهم السياسية فى السنوات الأخيرة والتى انتهت بتوقيع الحكومات العربية لمعاهدات واتفاقيات سلام مع الكيان الصهيونى، وانتهاء منظمة التحرير الفلسطينية إلى التخلى عن ميثاقها ودستورها، والتخلى بالتالى عن مشروعيتها بتوقيع اتفاقية أوسلو، فإن المحافظة على هذا السلام ، وتحقيق المزيد منه، أو حل المشكلة برمتها يعتمد على الإدماج الاقتصادى لإسرائيل فى النظام الإقليمى الشرق أوسطى وكذا الإدماج الأمنى، بمعنى أن السبب فى الصراعات فى تلك المنطقة هو سبب اقتصادى أساسا، يرجع إلى تواضع مستويات النمو الاقتصادى فى المنطقة والضعف الشديد للتبادل التجارى فيما بينها، وبقيام السوق الشرق أوسطية تستطيع إسرائيل التى تملك

العقول والمشروعات أن تكون رائدة للتنمية الاقتصادية فى المنطقة، وبالتعاون بين العرب وإسرائيل تجاريا واقتصاديا وعلميا يمكن النهوض بمستوى المعيشة فى المنطقة ونزع أسباب النزاع الاقتصادى وبالتالى ديمومة السلام..

ومن الناحية الأمنية ، فإن المقترح هو أن تصبح إسرائيل القوة النووية والتقليدية الوحيدة فى المنطقة أى أن تصبح المنطقة خاضعة للسلام الإسرائيلى، وهذا فى حد ذاته يمنع وقوع الحروب مستقبلا، لأن نتائجها تكون معروفة وبالتالى لاداعى لها!

ومحصلة المشروع هو الخضوع الاقتصادى والأمنى لإسرائيل وتحقيق نوع من العلاقات غير المتكافئة اقتصاديا وأمنيا يحول دون اندلاع حروب، وهكذا فإن المشروع يعنى حتما إغلاق أى مسار للقوة أو النهضة عربيا ويجعل اختلال القوى الشديد مدخلا إلى السلام الشامل!

●●●

الإبادة الحضارية والثقافية

فى مناقشة لمشروع الشرق أوسطية نظمته جريدة الأهرام اندفع أحد الباحثين فقال إن الهوية تعطل التنمية.. وكشف هذا الرجل بتلقائيته عن الهدف الحقيقى للشرق أوسطية! ومن ناحية أخرى فإن الاستاذ لطفى الخولى، وهو أحد كبار مخططى ومروجى الشرق أوسطية وضع كتابا عنوانه " عرب نعم.. وشرق أوسطيون أيضا".. ولاشك أن هذا الكتاب يكشف عن قصد أو دون قصد عن الهدف الحقيقى للشرق أوسطية وهو ضرب الانتماء والهوية والتميز الحضارى ولعل ذكاء لطفى الخولى حال دون تورطه فى إنكار أن العرب يمثلون تميزا حضاريا وثقافيا لا يمكن تجاهله، فاختار ان تكون

البداية بعدم انكار الهوية العربية الإسلامية تماما ولكنه جعلها مجرد بعد من أبعاد الشخصية العربية التى أضاف إليها الكثير من الأبعاد الهلامية والمبيتة وغير المحددة، ثم أضاف الى الجميع بعد الشرق أوسطية ، ليكون بذلك قد مهد الطريق لسيادة الشرق أوسطية فيما بعد..

على كل حال.. مسألة ضرب الهوية العربية والإسلامية للمنطقة أمر ليس جديدا، بل هو قديم جديد، ولعل مصطلح الشرق الأوسط نفسه هو مصطلح اخترعه الاستعمار لوصف حالة سياسية وليست جغرافية، ولتقسيم مناطق النفوذ فى بداية المرحلة الاستعمارية بين قوى الاستعمار ثم ليكون نواه للالحاق الحضارى أو الابادة الحضارية وابعاد العرب بالذات هويتهم الإسلامية، لأن القوى الاستعمارية كانت تدرك أن الهوية الإسلامية كعرب هى التى تحفظهم وتجمعهم وهى النواة الصلبة التى يمكن أن تكون طريقا الى النهضة والتخلص من الاستعمار وتحقيق الطموحات استنادا إلى بعد ثقافى وحضارى وبعد جغرافى واستراتيجى متمثلا فى الأمة الإسلامية برمتها.

الكثير من المفاهيم والمحاولات الثقافية تم ترويجها وفشلت جميعا للقضاء على الهوية الإسلامية للعرب منها بعث بعض الثقافات والانتماءات القديمة كالفرعونية والاشورية والسومرية.. إلخ. ومنها إنكار الهوية العربية الإسلامية والتحدث عن هوية متوسطية.

مثلما فعل طه حسين أو سلامة موسى أو غيرهما وآخر ماوصلنا إليه الآن هو مايسمى بالهوية الشرق أوسطية والتى تعبر عن حالة ومستجدات ظهرت فى العالم بعد سقوط المنظومة الاشتراكية وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم، ومحاولتها صياغة نظام عالمى جديد يدشن قيادتها ومن ضمن هذا النظام إخضاع المنطقة العربية لنظام إقليمى تحت قيادة

إسرائيل أمنيا واقتصاديا الهدف منه القضاء على كل محاولة للتميز الحضارى أو محاولة شق الطريق للمستقبل استنادا إلى إنسان مستقل متميز.

وهكذا فالشرق أوسطية هى محاولة لنزع الانتماء الإسلامى وطمس الهوية الحضارية للعرب وتحويلهم إلى نوع جديد من البشر بلا ثقافة ولا هوية اللهم إلا ثقافة الاستهلاك والخضوع ويصبح الجميع عربا ويهودا مجرد بشر عالميون لايعكسون أى تميز حضارى وبذلك يسهل خضوعهم بل إدمانهم للخضوع للقيمة الحضارية الغربية وبالتالى ترحيبهم بالخضوع السياسى والاقتصادى والأمنى لأمريكا والغرب، وإذا كانت إسرائيل قد فهمت المسألة مبكرا.. بل ساهمت فى صياغتها بهذه الطريقة فإنها قد حظيت فى هذا النظام بدور الشريك للغرب والقائد المحلى للمنطقة الشرق أوسطية، أما العرب فهم الضحايا!

بيريز يحدد أهداف الشرق أوسطية

كانت إسرائيل للأسف ـ تدرك مبكرا ـ مايحدث فى العالم من تغيرات، وبسرعة استفاد شعبها ، بل ساهمت فى صياغتها ، وإذا كانت الشرق أوسطية ليست صناعة إسرائيلية بمعنى أنها آلية للهيمنة الحضارية الغربية والأمريكية، على العالم، فإن إسرائيل صاغت الجزء الخاص بالمنطقة وأعطته المضمون الذى يلائمها وجعلت من نفسها حارسا لتنفيذ هذه المنظومة، وأكبر مستفيد منها وبذلك تكون شريكا للغرب فى الهيمنة، وعلى كل حال فهذا الأمر ليس غريبا على إسرائيل، فإسرائيل برمتها ماهى إلا إفراز غربى وجزء من معالم الصراع التاريخى بين الحضارتين الغربية والإسلامية، أى أن اليهود قد قبلوا دور الوكيل للغرب فى ضرب الحضارة الإسلامية وإبادة

العرب والمسلمين ! لو استطاعوا وجاء كتاب بيريز "الشرق الأوسط الجديد" كمحاولة إسرائيلية لوضع التصورات والآليات وتحديد الأهداف من التطورات التى ضربت العالم بعد سقوط الاستقطاب الدولى، فى الوقت الذى كان فيه العرب غارقون فى الضعف والتفكك وعدم تحديد الأولويات.

يطرح بيريز فى كتابه تصورا اقتصاديا وأمنيا للمنطقة يجعل إسرائيل عصب المنطقة.. وهذا التصور فى رأى بيريز حتمى وطبيعى فى نفس الوقت، لأن العرب فى رأيه متخلفون يحملون ثقافة رجعية ومتخلفة مصابون بالتعصب ويحملون كل الأخلاق الشريرة ومعادون للحضارة الغربية وللعصر برمته، أما إسرائيل فهى الخير المطلق لأنها تحمل القيم الحضارية الغربية.. والمطلوب بالطبع تخليص الشرير من أخلاق الشر وتحويله إلى كائن معاصر يحمل القيم الحضارية الغربية وبالتالى فإن على الجميع أن يضرب روح الشر ـ التى هى الأخلاق الإسلامية التى تدعو إلى الوحدة والجهاد وترفض وجود إسرائيل وترفض الإذعان للغرب.. فإذا تحقق ذلك كان الجميع شرق أوسطيون، ليسوا عربا أو مسلمين بل شرق أوسطيون .. ومن يرفض ذلك من العرب فهو أصولى إرهابى ينبغى قتله بلا رحمة!

المواجهة... أو الدمار

ينبغى ألا نستهين بالمخطط الغربى لطمس الهوية والقضاء على الذات الحضارية العربية الإسلامية، وينبغى فى نفس الوقت ألا نبالغ فى ضعفنا وفى قوة خصومنا.

فمن ناحية فإن الإسلام كان ولايزال وجدان هذه الأمة وكان ولايزال حيا فى الضمير والقلب والعقل، وأنه من المستحيل اجتثاث الثقافة الإسلامية..

وأن الأمر ليس أكثر من منعطف حاد فى تاريخ الأمة الإسلامية ستخرج منه كما خرجت من قبل من تحديات أكبر وأخطر ، وعلينا أن ندرك أن التواصل الحضارى الإسلامى لم ينقطع يوما ولايزال مستمرا ، سواء فى فترات الصعود الحضارى الإسلامى أو فترات التعادل الحضارى أو حتى فى فترات نزول المنحنى الحضارى الإسلامى، وحتى الآن لاتزال الثقافة الإسلامية هى ثقافة الجماهير ، ولا يزال الشعور بالوحدة الإسلامية حيا لدى الجماهير، ولعل التعاطف الواسع جدا مع قضايا شعوب إسلامية بعيدة فى البوسنة أو الشيشان مثلا دليل كبير على هذا الأمر، وكذلك لايزال الإسلام يحرك كل الأمة من طنجة إلى جاكارتا ومن أنقرة إلى جنوب أفريقيا للتضامن مع شعب فلسطين، وحتى اليوم لا يزال الإسلام قادرا على بعث حركات وثورات وانتفاضات، ولا تزال دولا إسلامية تعتمد فى شرعيتها على الإسلام، وهكذا فالتواصل الحضارى والثقافى الإسلامى ولو فى جانبه الشعبى ـ لايزال موجودا.

والثقافة الحية لاتموت بسهولة... والمطلوب فقط هو تغذية جذورها الضاربة فى التربة، وحتى لو تم قطع الجزء الظاهر من الشجرة فوق التربة، فإن الجذور لاتموت.

ولعل استمرار المواجهة، شرط أساسى لاستمرار حياة الجذور والمحافظة على الجذوة مشتعلة تحت الرماد وهكذا فالمواجهة، قد لا تعنى الانتصار، ولكنها تعنى للمحافظة على البذور حية..

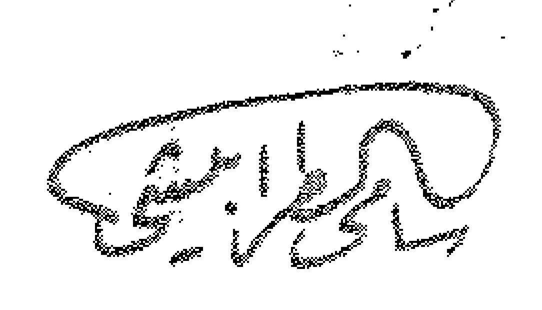
أما الخضوع فإنه يعنى قتل الشجرة وإفساد البذور!

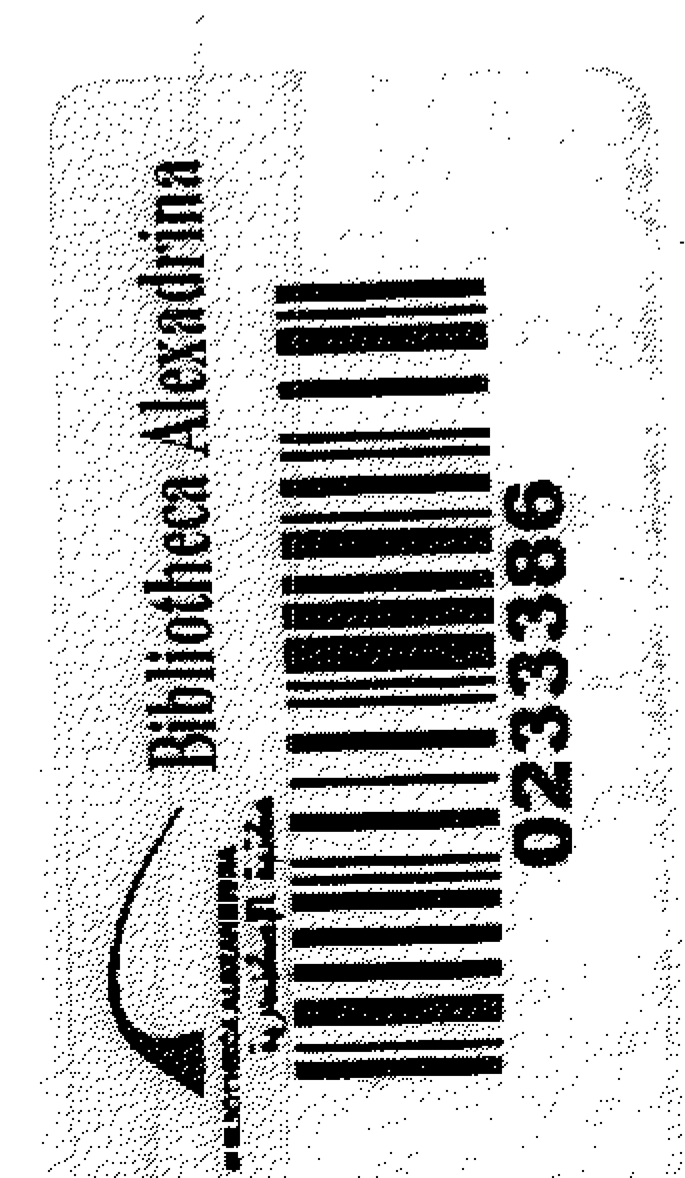
هـــذا الكتاب

العلمانية فى حقيقتها لا تمت إلى العلم بصلة .. وهى كلمة أجنبية يصعب ترجمتها ، ذلك أنها مرتبطة بسياق حضارى واجتماعى وتاريخى معين .. وبالتالى فليس من الصحيح أن نقسم الناس إلى إسلاميين وعلمانيين ، بل إلى إسلاميين وتغريبيين ، فالإسلاميون هم أصحاب المشروع الحضارى الوطنى .. والتغريبون هم الداعون إلى التخفى عن هويتنا الحضارية والتماس القيم الحضارية الغربية التى لا تلائمنا جملة وتفصيلاً ولا تصلح كقاعدة للنهضة وذلك أنها بلا جذور فى تربتنا الوطنية .

وانطلاقاً من دراسة نشأة العلمانية فى بلادنا وآثارها الخبيثة التى ظهرت ، فإن العلمانية ليست مشروعاً متماسكاً بل هى مجرد شوشرة على المشروع الحضارى الوطنى ، والعلمانيون لا يستهدفون بناء النهضة بل تخريبها ، وهم أشبه بطابور خامس غربى ينخر فى عظام الأمة ويحاول إجتثاث جذورها والقضاء عليها فى النهاية .

وهكذا فإن العلمانيين بوعى أو بدون وعى يمهدون للسيطرة الاستعمارية علينا ، ثقافياً ، وسياسياً ، واجتماعياً ، وحضارياً ، وبالتالى فهم خونة .





يطلب من
دار حراء
٣٣ ش شريف - القاهرة